
تَشْنِيفُ الآذَانِ
بِشَرْحِ مِئَةِ المَعَانِي وَالبَيَانِ
فِي عُلُومِ البَلَاغَةِ


شَرْحُ
أَبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ البُحَيْرِيِّ



تَشْنِيفُ الآذَانِ

بِشَرْحِ مِئَةِ المَعَانِي والبَيَانِ

فِي عُلُومِ البَلَاغَةِ

شَرَحُ
أَبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ البُحَيْرِيِّ

مُقَدِّمَـةٌ

الـحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ القُرْءَانَ فَأَعْيَتْ فَصَاحَتُهُ البُلَغَاءَ، وَأَعْجَزَتْ أَلْفَاظُهُ الفُصَحَاءَ، فَدَحَضَ بِبَيَانٍ يَأْخُذُ بِالْأَلْبَابِ شُبَهَ أَرْبَابِ البَرَاعَةِ، وَأَلْقَى فِي مَسَارِحِ أَذْهَانِهِمْ مِنَ المَعَانِـي مَا تَعْجِزُ عَنْهُ العِبَارَةُ، وصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْ مَلَكَ نَاصِيَةَ البَلَاغَةِ وَزِمَامَ الفَصَاحَةِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ ذَوِي الرَّصَانَةِ والحَصَافَةِ.

أَمَّا بَعْدُ،

فَهَذَا شَرْحٌ لَطِيفٌ عَلَى مَنْظُومَةِ مُحِبِّ الدِّينِ ابْنِ الشِّحْنَةِ الحَلَبِيِّ الحَنَفِيِّ المُسَمَّاةِ «**بِمِئَةِ المَعَانِي والبَيَانِ**»، يُذَلِّلُ شِعَابَهَا، وَيَكْشِفُ نِقَابَهَا، نَافِعٌ -إن شاء الله- مَنْ رَامَهُ، لَيْسَ بِطَوِيلٍ مُمِلٍّ، وَلَا بِقَصِيرٍ مُخِلٍّ، وَقَدْ سَمَّيْتُهُ «**تَشْنِيفَ الآذَانِ بِشَرْحِ مِئَةِ المَعَانِي والبَيَانِ**».

وقد اعتمدتُ في ضبط النظم على أكثر من متن مطبوع، وشرح نَوْرِ الأَفْنَانِ، ومخطوط بالمكتبة الأزهرية رقمه «٤١٤و» وهو ما أشرتُ إليه بحرف «**ت**».

فاللهَ أَسْأَلُ أَلَّا يَكِلَنَا إِلَـى أَنْفُسِنَا، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الإِخْلَاصَ فِي القَوْلِ والعَمَلِ، وأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنَّا، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

أَبُو زِيَادٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ البُحَيْرِيُّ

غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ



مَبَادِئُ عِلْمِ البَلَاغَةِ

قبل الشُّرُوعِ في المَطْلُوبِ لا بد مِن تَصَوُّرِ عِلْمِ البَلَاغَةِ ومَعْرِفَةِ مَبَادِئِهِ، فهذا مما يُعِينُ طالبَ العلم على تَحْصِيلِ العِلم.

قال مقيده - عفا الله عنه-:

إنَّ الْمَبَادِي فَاعْرِفَنَّ عَشَـرَهْ   حَدًّا وَمَوْضُوعًا خُذَنْ فثَمَرَهْ

حُكْمٌ مَسَائِلٌ وَوَضْعٌ اسْتُمِدّْ   اِسْمٌ وَنِسْبَةٌ وَفَضْلًا اعْتَمِدْ

أولا: حَدُّهُ.

البَلَاغَةُ لغة: حُسْنُ البَيَانِ، وهي على وزن «**فَعَالَةٍ**»، مصدر «**بَلُغَ يَبْلُغُ بَلَاغَةً**» فهو «**بَلِيغٌ**».

واصطلاحا: مَلَكَةٌ يَسْتَطِيعُ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يَأْتِيَ بِكلامه مُطَابِقًا لِمُقْتَضَى الحَالِ مع فَصَاحَتِهِ، **والبَلِيغُ من الناس**: مَنْ كان فَصِيحًا طَلْقَ اللِّسَانِ.

قال في اللسان «١/٣٤٥/بَلَغَ»:

"والبَلاغةُ الفَصاحةُ، والبَلْغُ والبِلْغُ البَلِيغُ من الرجال ورجل بَلِيغٌ وبِلْغٌ حسَنُ الكلام فَصِيحُه يبلغ بعبارة لسانه كُنْهَ ما في قلبه والجمعُ بُلَغاءُ وقد بَلُغَ بالضم بَلاغةً أَي صار بَلِيغًا، وقولٌ بَلِيغٌ بالِغٌ".

وأصل مادة «**بَلَغَ**» من الوصول إلى الشيء، والبليغ يَبْلُغُ بِهَا مَا يُرِيدُهُ بوصوله للمعنى، فلا مانع من أن تكون البلاغة اسما من «**بَلَغَ يَبْلُغُ بُلُوغًا**».

ثانيا: مَوْضُوعُهُ.

الأساليب العربية، ومراعاة المقام الذي ينبغي أن يُؤتى فيه بتركيب مُعين.



ثالثا: ثَمَرَاتُهُ.

أولا: يُعينك على فهم القرءان الكريم، والسنة النبوية.

ثانيا: يُعين المتكلمَ على الإتيان بتراكيب بليغة من الشعر والنثر.

ثالثا: يُعين القارئَ على تمييز الكلام الفصيح من غير الفصيح.

رابعا: يُعين المتكلمَ على صياغة كلامه مراعيا للمقام، ومناسبا للحال.

خامسا: يُعين على نقد النصوص الأدبية بطريقة سليمة.

رابعا: نِسْبَتُهُ.

أحد علوم العربية، ونِسبتُه إلى غيره من العلوم التَّبَايُنُ، وربما اشترك مع غيره من العلوم في بعض المباحث.

خامسا: فَضْلُهُ.

من أفضل علوم اللسان، فَبِهِ تُدْرِكُ الإعجازَ العلميَ في كتاب الله-جل وعلا- وفي سنة النبي ﷺ.

سادسا: وَاضِعُهُ.

ينقسم علم البلاغة إلى «**علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع**».

أما علم المعاني فأول من وَضَعَ أُسُسَهُ هم النحاة، كالخليل وسيبويه وغيرهما، ثم تلاهم الجاحظ، ثم قُدَامَةُ بنُ جعفر.

وأما واضع **علم البيان** فهو أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ المُثَنَّى في كتابه «**مجاز القرءان**».

وأما علم البديع فيقال إن واضعه هو الخليفة العباسي ابن المعتز في كتابه «**البديع**»، ثم تلاه قُدَامَةُ بنُ جعفر.

أَمَّا عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ فهو الذي وَضَعَ لَبِنَةَ هذه العلوم في كِتَابَيْهِ «**دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة**».

ولم تكن تُسمى هذه العلوم بتلك الأسماء، فمثلا علم المعاني كان يُسمى معانيَ النحو.

سابعا: اسْمُهُ.

يُسمى علم البلاغة، ويُسمى علم البيان، من باب تسمية الشيء بجزئه، كتسمية الإنسان بالرقبة، وقد يُسمى علمَ البديع.

ويرى بعضُهم عِلْمَ البديعِ من علم البيان.

ثامنا: اسْتِمْدَادُهُ:

يُستمد من الكتاب والسنة ولسان العرب.

تاسعا: حُكْمُهُ.

فرض كفاية على الأمة، وقد يَتعين على المجتهد إذا توقف فَهْمُ مسألة معينة أو فَتْوَى على شيء منه.

عاشرا: مَسَائِلُهُ.

مسائل هذا العلم تشمل ثلاثةَ علوم: «**علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع**»، ومنها على سبيل المثال: «**أحوال المسند والمسند إليه، والإيجاز، والإطناب، والقصر، والإنشاء، والاستعارة، والتشبيه، والبيان، والمشاكلة، والسرقات الشعرية، إلخ**».

مِئَةُ

المَعَانِي والبَيَانِ

فِي عُلُومِ البَلَاغَةِ

مِئَةُ المَعَانِي والبَيَانِ

نَظَمَهَا: مُحِبُّ الدينِ بنُ محمد بنِ الشِّحْنَةِ الحَلَبِيِّ «٧٤٩ - ٨١٥ هـ»

ضَبط نَصَّهَا وشرحها: أَبُو زِيَادٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ البُحَيْرِيُّ الْمِصْرِيُّ

١. الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللهُ *** عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اصْطَفَاهُ [1]

٢. مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَا *** وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أُنَظِّمَا [2]

٣. فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي *** أُرْجُوزَةً لَطِيفَةَ [3] الْمَعَانِي

٤. أَبْيَاتُهَا عَنْ مِئَةٍ لَمْ تَزِدِ *** فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ

مُقَدِّمَةٌ فِي الفَصَاحَةِ والبَلَاغَةِ

٥. فَصَاحَةُ المُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهْ *** مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهْ

٦. وَكَوْنِهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ *** ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ

٧. مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا *** وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا

٨. وَهْوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي *** وَإِنْ [4] يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ

٩. فَهْوَ الْبَلِيغُ وَالَّذِي يُؤَلِّفُهْ *** وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ تَصِفُهْ [5]

١٠. وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ [6] الْوَاقِعَ مَا *** يَقُولُهُ، وَالْكِذْبُ أَنْ [7] ذَا يُعْدَمَا [8]

١- في نسخة (اجتنباه).

٢- في نسخة (أَنِّي أَنْظِمَا).

٣- في نسخة (مليحة).

٤- في ت (فَإِنْ يكن).

٥- في ت (نَصِفُهْ) وفي نسخة (يَصِفُهْ).

العِلْمُ الأَوَّلُ: عِلْمُ الـمَعَانِـي

١١. وَعَرَبِـــيُّ اللَّفْــظِ ذُو أَحْـــوَالِ *** يَـــأْتِي بِهَـــا مُطَابِقًـــا لِلْحَـــالِ

١٢. عِرْفَانُهَـــا عِلْـــمٌ هُـــوَ المَعَـــانِي *** مُنْحَصِـــرُ الأَبْـــوَابِ فِي ثَمَـــانِ

البَابُ الأَوَّلُ: أَحْوَالُ الأَسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

١٣. إِنْ قَصَدَ المُخْبِـرُ نَفْسَ الحُكْـمِ *** فَسَـــمِّ ذَا فَائِـــدَةً وَسَـــمِّ

١٤. إِنْ قَصَـدَ الإِعْـلَامَ بِالْعِـلْمِ بِـهِ *** لَازِمَهَـــا، وَلِلْمَقَـــامِ انْتَبِـــهِ

١٥. إِنِ ابْتِـــدَائِيًّا فَـــلَا يُؤَكَّـــدُ *** أَوْ طَلَبِيًّـــا فَهْـــوَ فِيـــهِ يُحْـــمَـــدُ

١٦. وَوَاجِـبٌ بِحَـسَـــبِ الإِنْكَـارِ *** وَيَـحْـسُـنُ[9] التَّبْدِيـلُ بِالْأَغْيَـارِ

١٧. وَالْفِعْـلُ أَوْ مَعْنَـاهُ إِنْ أَسْنَـدَهُ *** لِمَـــا لَـــهُ فِي ظَـــاهِرٍ ذَا عِنْـــدَهُ

١٨. حَقِيقَــةٌ عَقْلِيَّــةٌ وَإِنْ إِلَـــى[10] *** غَـيْرِ[11] مُلَابِسٍ[12] مَجَـازًا[13] أُوِّلَا

البَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

١٩. الـحَـذْفُ لِلصَّـوْنِ وَلِلْإِنْكَـارِ[15] *** وَالِاحْتِـــرَازِ أَوْ لِلِاخْتِبَـــارِ

٦- في نسخة (إِنْ يُطَابِقِ).

٧- في نسخة (إن).

٨- في ت (والكِذْبُ خِلَافَهُ اعْلَمَا) وفي نسخة (خلافُه) بالرفع، وفي نسخة ثالثة (إذْ ذا عُدما).

٩- في ت (وَحَسَبِ)

١٠- في ت (وإن أتى).

١١- في ت (غيرَ) بالنصب.

١٢- في نسخة (ملابَسٍ) بفتح الباء.

١٣- في نسخة (مجازٌ) بالرفع.

١٤- في نسخة (أَوِّلَا) بالأمر.

١٥- في ت (أو الإنكار).

٢٠. وَالذِّكْــرُ لِلتَعْظِـيمِ وَالإِهَانَــةِ [١٦] *** وَالْبَسْــطِ وَالتَّنْبِيــهِ وَالْقَرِينَــةِ [١٧]

٢١. وَإِنْ بِإِضْــمَارٍ تَكُــنْ مُعَرَّفَــا *** فَلِلْمَقَامَــاتِ الثَّــلَاثِ فَاعْرِفَــا

٢٢. وَالأَصْلُ فِي الْـخِطَـابِ لِلْمُعَيَّـنِ *** وَالتَّـرْكُ فِيـهِ لِلْعُمُـومِ الْـبَـيِّـنِ

٢٣. وَعَلَمِيَّــــةٌ [١٨] فَلِلْإِحْضَــــارِ [١٩] *** أَوْ [٢٠] قَصْــدِ تَعْظِـيْمٍ أَوِ احْتِقَــارِ

٢٤. وَصِــلَةٌ [٢١] لِلجَهــلِ وَالتَّعْظِــيمِ *** لِلشَّــأْنِ وَالإِيْمَــاءِ وَالتَّفْخِيــمِ

٢٥. وَبِإِشَــارَةٍ لِذِي فَـهَــمٍ بَطِــي *** فِي الْقُــرْبِ [٢٢] وَالْبُعْـدِ أَوِ التَّوَسُّـطِ

٢٦. وَأَلْ لِعَهْــدٍ أَوْ [٢٣] حَقِيقَــةٍ وَقَــدْ *** تُفِيـدُ الِاسْـتِغْرَاقَ أَوْ لِمَـا انْفَـرَدْ [٢٤]

٢٧. وَبِإِضَــــافَةٍ فَلِاخْتِصَــــارِ *** وَقَصْـدِ تَعْظِيْـــمٍ أَوِ احْتِـقَــارِ

٢٨. وَإِنْ مُنَكَّــــرًا فلِلتَّحْقِيــــرِ [٢٥] *** وَالضِّـــدِّ وَالإِفْــرَادِ وَالتَكْثِيـــرِ

٢٩. وَضِــدِّهِ، وَالْوَصْــفُ لِلتَّبْيِيــنِ *** وَالمَدْحِ وَالتَّخْصِيــصِ وَالتَّعْيِيــنِ

٣٠. وَكَوْنُــهُ مُؤَكَّــدًا فَيَحْصُــلُ [٢٦] *** لِدَفْــعِ وَهْــمِ كَوْنِـهِ لاَ يَشْــمُلُ

١٦- في ت (والإهانهْ) بسكون الهاء.
١٧- في ت (والقرينهْ).
١٨- ف ت (وعلميةٍ) بالجر.
١٩- في ت (للاختصار).
٢٠- في ت (و) بدلا من (أو).
٢١- في ت (وصلةٍ).
٢٢- في ت (والقرب).
٢٣- في ت (و).
٢٤- في ت (يُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ مَا به انْفَرَدْ).
٢٥- في ت (فللتصغير).

٣١. وَالسَّـــهْوِ وَالتَّجَـــوُّزِ المُبَـــاحِ *** ثُـــمَّ بَيَانُـــهُ فَلِلإِيضَـــاحِ

٣٢. بِاسْمٍ بِـهِ يَخْـتَـصُّ، وَالإِبْـدَالُ *** يَزِيـــدُ تَقْرِيـــرًا لِمَـــا يُقَـــالُ

٣٣. وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِـرَابِ *** أَوْ رَدُّ[٢٧] سَامِـعٍ إِلَـى الصَّـوَابِ

٣٤. وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِـيصِ، والتَقْـدِيمُ *** فَلِاهْتِمَـامٍ يَحْصُـلُ التَّـقْـسِـيـمُ

٣٥. كَالأَصْلِ وَالتَّمْكِيـنِ وَالتَّعَـجُّـلِ *** وَقَدْ يُفِـيـدُ الاخْتِصَـاصَ إِنْ وَلِـي

٣٦. نَفْيًا وَقَدْ - عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ - *** يَأْتِـي كَالَاوْلَـى[٢٨] وَالْتِفَـاتٍ دَائِـرِ

البَابُ الثَّالِثُ : أَحوالُ المُسْنَدِ

٣٧. لِمَـا مَضَـى التَّـرْكُ مَعَ القَرِينَـهْ *** وَالذِّكْـــرُ أَوْ يُفِيـــدُنَا تَعْيِينَـــهْ

٣٨. وَكَونُـــهُ فِعْـــلًا فَلِلتَّقَيُّـــدِ[٢٩] *** بِالْوَقْـتِ مَـعْ إِفَـادَةِ التَّجَـدُّدِ[٣٠]

٣٩. وَاسْـــمًا فَلِانْعِـــدَامِ ذَا وَمُفْـــرَدَا *** لِأَنَّ نَفْـسَ الحُكْـمِ فِيـهِ قُصِـدَا

٤٠. وَالْفِـعْـلُ بِالْمَـفْـعُـولِ إِنْ تَقَيَّـدَا *** وَنَـحْـــوِهِ فَلِيُفِيْـــدَ زَائِـــدَا[٣١]

٤١. وَتَرْكُـــهُ لِمَانِـــعٍ مِنْـــهُ وَإِنْ *** بِالشَّـرْطِ بِاعْتِبَارِ[٣٢] مَا يَجِيءُ مِـنْ

٢٦- في ت (ويحصل).

٢٧- في ت (وَرَدُّ)، وضبطها بعضهم (أو رَدِّ) بالجر، والرفع أجود.

٢٨- في ت (كَأَوْلَى).

٢٩- في ت (فَلِلتَّقْيِيدِ).

٣٠- في ت (التجديد).

٣١- في ت (إِنْ بَدَا)، وفي نسخة (أَزْيَدَا).

٣٢- في ت (لاعتبار).

٤٢. أَدَاتِهِ ۦ [٣٣]وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي (إِذَا) *** لَا (إِنْ) وَ (لَوْ) وَلَا لِذَاكَ مَنْعُ ذَا [٣٤]

٤٣. وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ ۥ *** وَعَكْسُهُ ۥ يُعْرَفُ وَالتَّنْكِيرُ ۥ

البَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الفِعْلِ [٣٥]

٤٤. ثُمَّ مَعَ المَفْعُولِ حَالُ الفِعْلِ ۦ *** كَحَالِهِ ۦ مَعْ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ ۦ

٤٥. تَلَبُّسٍ لَا كَوْنِ ذَاكَ قَدْ جَرَى *** وَإِنْ [٣٦]يُرِدْ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا

٤٦. النَّفْيُ مُطْلَقًا أَوِ الإِثْبَاتُ لَهْ *** فَذَاكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي المَنْزِلَهْ

٤٧. مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَإِلَّا لَزِمَا *** وَالحَذْفُ لِلْبَيَانِ فِيمَا أُبْهِمَا

٤٨. أَوْ لِمَجِيءِ الذِّكْرِ [٣٧]أَوْ لِرَدِّ ۦ *** تَوَهُّمِ السَّامِعِ غَيْرَ الْقَصْدِ ۦ

٤٩. أَوْ [٣٨]هُوَ لِلتَّعْمِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَهْ *** أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِكَ المُقَابَلَهْ

٥٠. وَقَدِّمِ المَفْعُولَ أَوْ شَبِيهَهُ ۥ *** رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصِبْ تَعْيِينَهُ ۥ

٥١. وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا [٣٩] *** إِذَا اهْتِمَامٌ [٤٠]أَوْ لِأَصْلٍ عُلِمَا

٣٣- في نسخة (آدابه) تحرفت.

٣٤- في ت (لَا إِنْ وَلَوْ قَدْ لَا لِذَاكَ قُصِدَا).

٣٥- في ت (متعلقات الفعل).

٣٦- في ت (فإن).

٣٧- في ت (ذِكْرٍ).

٣٨- في ت (و).

٣٩- في ت (لِمَا).

٤٠- في ت (أَدَّى اهتماما).

البَابُ الخَامِسُ: الْقَصْرُ

٥٢. القَّصْــرُ نَوْعَــانِ حَقِيقِــيٌّ وَذَا *** نَوْعَـانِ [٤١] وَالثَّـانِي إِضَافِــيٌّ [٤٢] كَـذَا

٥٣. فَقَصْـرُكَ الوَصِفَ عَلَى المَوْصُوفِ *** وَعَكْسُهُ مِـنْ نَوْعِـهِ المَعْــرُوفِ [٤٣]

٥٤. طُرُقُهُ: [٤٤] النَّفْـيُ وَالِاسْتِثْنَـا هُمَـا *** وَالْعَطْــفُ وَالتَّقْدِيــمُ ثُــمَّ إِنَّمَــا

٥٥. دَلَالَـةُ التَّقْـدِيمِ بِالفَحْــوَى، وَمَـا *** عَـدَاهُ [٤٥] بِالْوَضْـعِ وَأَيْضًـا مِثْلَمَـا

٥٦. الْقَصْــرُ بَيْــنَ خَبَــرٍ وَمُبْتَــدَا *** يَكُــونُ بَيْــنَ فاعِـلٍ وَمَـا بَـدَا

٥٧. مِنْــهُ فَمَعْلُــومٌ وَقَــدْ يُنَــزَّلُ [٤٦] *** مَنْــزِلَةَ المَجْهُــولِ أَوْ ذَا يُبْـدَلُ [٤٧]

الْبَابُ السَّادِسُ: الإِنْشَاءُ [٤٨]

٥٨. يَسْــتَدْعِ الِانْشَــاءُ إِذَا كَانَ طَلَـبْ *** مَـا هُـوَ غَيْــرُ حَاصِـلٍ وَالمُنْتَخَـبْ

٥٩. فِيــهِ: التَّمَــنِّي وَلَهُ المَوْضُــوعُ *** (لَيْتَ) وَإِنْ لَـمْ يَكُـنِ [٤٩] الْوُقُـوعُ

٦٠. وَ (لَوْ) وَ (هَلْ) مِثْلُ (لَعَلَّ) الدَّاخِلَـهْ *** فِيْــهِ، وَالِاسْــتِفْهَامُ وَالمَوْضُــوعُ لَهُ:

٦١. هَـلْ، هَمْـزَةٌ، مَـنْ، مَـا، وَأَيٌّ، أَيْنَـا *** كَــمْ، كَيْــفَ، أَيَّــانَ، مَــتَى، وَأَنَّى [٥٠]

٤١- في نسخة (ضربان).

٤٢- في ت (الإضافي).

٤٣- في نسخة (فقصر صفة على الموصوف) وبهذا ينكسر الوزن، وفي نسخة (فقصره صفه).

٤٤- في نسخة (طريقه).

٤٥- في نسخة (عناه)، وهو تحريف.

٤٦- في ت (ومعلوم فقد).

٤٧- في ت (أو يُبَدَّلُ).

٤٨- غير موجود في ت.

٤٩- في ت (يمكن).

٥٠- في ت (أم أين) بتكرار أين، وهو تحريف من أني.

٦٢. فَـ (هَلْ) بِهَا يُطْلَبُ تَصْدِيقٌ وَمَا *** (هَمْزًا) عَـدَا[٥١] تَصَوُّرٌ وَهْيَ هُمَا

٦٣. وَقَدْ - لِلاسْتِبْطَاءِ[٥٢] وَالتَّقْرِيرِ *** وَغَيْرِ ذَا - يَكُونُ[٥٣] وَالتَّحْقِيرِ

٦٤. وَالأَمْرُ وَهْوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءِ[٥٤] *** وَقَدْ - لأَنْوَاعٍ - يَكُونُ جَائِي[٥٥]

٦٥. وَالنَّهْيُ وَهْوَ مِثْلُهُ بِـ (لَا) بَدَا *** وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ وَالنِّدَا

٦٦. وَقَدْ - لِلاخْتِصَاصِ وَالإِغْرَاءِ -[٥٦] *** تَجِيءُ[٥٧]، ثُمَّ مَوْضِعَ الإِنْشَاءِ[٥٨]

٦٧. قَدْ يَقَعُ الْخَبَرُ لِلتَّفَاؤُلِ *** وَالْحِرْصِ أَوْ بِعَكْسِ ذَا تَأَمَّلِ

البَابُ السَّابِعُ : الْفَصْلُ والوَصْلُ

٦٨. إِنْ نُزِّلَتْ ثَانِيَةٌ[٥٩] مِنْ مَاضِيَهْ[٦٠] *** كَنَفْسِهَا أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَهْ

٦٩. فَافْصِلْ[٦١] وَإِنْ تَوَسُّطٌ فَالْوَصْلُ *** بِجَامِعٍ[٦٢] أَرْجَحُ، ثُمَّ الْفَصْلُ

٧٠. -بِمَا لِحَالٍ أَصْلُهَا قَدْ سَلِمَا -[٦٣] *** أَصْلٌ وَإِنْ مُرَجِّحٌ[٦٤] تَحَتَّمَا

٥١- في ت (لا همزة تصور).

٥٢- في ت (للاستبطا).

٥٣- في نسخة (تكون).

٥٤- في ت (استعلا).

٥٥- في ت (جا).

٥٦- في ت (والإغرا).

٥٧- في ت (تجيء).

٥٨- في ت (الإنشا)، وفي نسخة (موقع الإنشاء)، وفي نسخة «ثَمَّ موضع الإنشاء».

٥٩- في ت (تالية)، وفي نسخة (ثانيةً) بالنصب.

٦٠- في نسخة (ثانيه).

٦١- في نسخة (إفصل).

٦٢- في ت (الجامع).

٦٣- هذا البيت في ت (لِلحَالِ حيث أَصلُهَا قَدْ سَلِمَا).

البَابُ الثَّامِنُ : الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ

٧١. تَوْفِيَةُ المُرَادِ بِالنَّاقِصِ مِنْ[٦٥] *** لَفْظٍ لَهُ الإِيجَازُ، وَالإِطْنَابُ إِنْ

٧٢. بِزَائِدٍ عَنْهُ وَضَرْبَا الأَوَّلِ[٦٦] *** قَصْرٌ وَحَذْفُ جُمْلَةٍ أَوْ جُمَلِ

٧٣. أَوْ جُزْءِ جُمْلَةٍ، وَمَا يَدُلُّ *** عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا الْعَقْلُ

٧٤. وَجَاءَ لِلتَّوشِيعِ بِالتَّفْصِيلِ *** ثَانٍ وَالاِعْتِرَاضِ وَالتَّذْيِيلِ[٦٧]

العِلْمُ الثَّانِي: عِلْمُ البَيَانِ

٧٥. عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يُعَرَّفُ *** إِيْرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ

٧٦. فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةَ الدَّلَالَةْ *** فِيمَا بِهِ لَازِمُ مَا وُضِعَ[٦٨] لَهْ

٧٧. إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ الاِسْتِعَارَةْ[٦٩] *** تُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ، أَوْ كِنَايَةْ

٧٨. وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ حِسِّيَّانِ *** وَلَوْ خَيَالِيًّا وَعَقْلِيَّانِ

٧٩. وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوِجْدَانِ *** أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ الجُزْءَانِ

٨٠. وَوَجْهُهُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ، وَجَا *** ذَا فِي حَقِيقَتَيْهِمَا وَخَارِجَا

٨١. وَصْفًا فَحِسِّيٌّ وَعَقْلِيٌّ وَذَا *** وَاحِدٌ او فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا كَذَا

٦٤- في ت (غير ظاهرة لي)، وفي نسخة «وَإِنْ مُرَجَّحٌ».

٦٥- في نسخة (المقصود).

٦٦- في نسخة (وضربُ).

٦٧- في ت (والتبديل) تحريف.

٦٨- في ت (موضوع)، وفي نسخة (فَمَا بِهِ مِنْ لَازِمِ الْمَوْضُوعِ لَهْ).

٦٩- في نسخة (واستعارة).

٨٢. (وَالْكَافُ) أَوْ (كَأَنَّ) أَوْ (كَمِثْلِ) *** أَدَاتُـهُ، وَقَـدْ بِذِكْـرِ الْفِـعْـلِ

٨٣. وَغَـرَضٌ مِنْـهُ، عَلَى مُشَبَّـهِ [٧٠] *** يَعُـودُ أَوْ [٧١] عَلَى مُشَبَّـهٍ [٧٢] بِـهِ

٨٤. فَبِاعْتِبَـارِ كُـلِّ رُكْـنٍ اقْسِمَـا [٧٣] *** أَنْوَاعَهُ، ثُـمَّ المَجَـازُ - فَافْهَمَـا - [٧٤]

٨٥. مُفْـرَدٌ اوْ مُرَكَّـبٌ وَتَـارَهْ *** يَـكُـونُ مُـرْسَـلًا أَوِ اسْـتِعَارَهْ

٨٦. يُـجْـعَـلُ ذَا ذَاكَ ادِّعَـاءً أَوَّلَـهْ [٧٥] *** وَهْيَ إِنِ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيـرَ لَـهْ [٧٦]

٨٧. أَصْلِيَّـةٌ أَوْ لَا فَتَابِعِيَّـهْ *** وَإِنْ تَكُـنْ ضِـدًّا تَهَكُّمِيَّـهْ

٨٨. وَمَـا بِـهِ لَازِمُ مَعْنًـى وَهْـوَ لَا *** مُـمْـتَـنِـعًـا كِنَايَـةٌ، فَاقْسِمْ إِلَى

٨٩. إِرَادَةِ النِّسْبَةِ [٧٧] أَوْ نَفْسِ الصِّفَـهْ *** أَوْ غَيْـرِ هَـٰذَيْـنَ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْـرِفَهْ

العِلْمُ الثَّالِثُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ

٩٠. عِلْمُ البَدِيعِ وَهْوَ تَحْسِيْنُ الكَلَامْ *** بَعْـدَ رِعَايَـةِ الْوُضُـوحِ وَالمَقَـامْ

٩١. ضَرْبَانِ: لَفْظِـيٌّ؛ كَتَجْنِـيسٍ [٧٨] وَرَدّْ *** وَسَجْـعٍ اوْ [٧٩] قَلْـبٍ وَتَشْـرِيـعٍ وَرَدّْ

٧٠- في ت (المشبه).

٧١- في ت (لو).

٧٢- في نسخة (المشبه).

٧٣- في ت (اقسمي)، وفي نسخة ثانية (أقسما).

٧٤- في ت (فافهمي).

٧٥- في نسخة (أوّلَهْ).

٧٦- في ت (استعرتَهْ).

٧٧- في ت (التشبيه).

٧٨- في ت (لتجنيس).

٧٩- سقط حرف (او) من ت.

٩٢. وَالمَعْنَــوِيُّ؛[٨٠] وَهْــوَ كَالتَّشْبِيهِــمِ *** وَالْـجَـمـعِ وَالتَّفْــرِيقِ وَالتَّقْسِـيمِ[٨١]

٩٣. وَالْقَـوْلِ بِالْمُوجَـبِ وَالتَّـجْـرِيــدِ *** وَالْـجِـدِّ وَالطِّـبَــاقِ وَالتَّــوْكِـيــدِ[٨٢]

٩٤. وَالْعَـكْـسِ وَالرُّجُــوعِ وَالإِيهَــامِ[٨٣] *** وَاللَّفِّ وَالنَّشْــرِ[٨٤] وَالاِسْتِخْــدَامِ

٩٥. وَالسَّــوْقِ وَالتَّوْجِيــهِ وَالتَّوْفِيــقِ *** وَالبَـحْـثِ وَالتَّـعْـلِـيـلِ وَالتَّعْلِيـقِ

خَاتِمَةٌ: فِي السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّةِ

٩٦. السَّــرِقَاتُ: ظَــاهِرٌ؛ فَالنَّسْــخُ[٨٥] *** يُــذَمُّ لَا إِنِ اسْتُطِيــعَ[٨٦] الْمَسْــخُ

٩٧. وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ، وَغَيْــرُ ظَاهِــرِ؛ *** كَوَضْعِ مَعْنًــى فِي مَكَانٍ[٨٧] آخَــرِ

٩٨. أَوْ يَتَشَــابَـهَـــانِ أَوْ ذَا أَشْمَـــلُ *** وَمِنْــهُ قَلْــبٌ وَاقْتِبَـــاسٌ يُنْقَـــلُ

٩٩. وَمِنْهُ تَضْمِيــنٌ وَتَلْمِيــحٌ[٨٨] وَحَــلْ *** وَمِنْــهُ عَقْــدٌ وَالتَّــأَنُّقُ انْ تَسَــلْ

١٠٠. بَرَاعَــةُ اسْــتِهْلَالٍ وَانْتِقَـــالِ *** حُسْنُ الْـخِـتَـامِ مُنْتَهَى الْمَقَـالِ[٨٩]

تَمَّتْ

«بِحَمْدِ اللهِ»

٨٠- في ت (ومعنويٌّ).

٨١- في نسخة (والتفريط) تحريف.

٨٢- في ت (والتأكيد).

٨٣- في نسخة (والإبهام).

٨٤- في ت (والنشر واللف).

٨٥- في ت (فالفسخ)، تحريف.

٨٦- في ت (استطعت).

٨٧- في ت (محل).

٨٨- في ت (وتمليح).

٨٩- في ت (حسن اختتام وانتهى المقال)، وفي نسخة (حسن الختام منتهى مقالي).



شَرْحُ مُقَدِّمَةِ النَّاظِمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللهُ *** عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اصْطَفَاهُ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَا *** وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أُنَظِّمَا
فِي عِلْمَي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي *** أُرْجُوزَةً لَطِيفَةَ الْمَعَانِي
أَبْيَاتُهَا عَنْ مِئَةٍ لَمْ تَزِدِ *** فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ

قوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ».

بدأ الناظم بالحمد اقتداءً بكتاب الله -جل وعلا-، وبسنة النبي ﷺ الفعلية والقولية.

فمن السنة الفعلية:

افْتِتَاحُ النبي ﷺ خُطْبَةَ الحاجةِ بالحمد، كما عند مسلم «ح٢٠٤٥» وغيره.

ومن السنة القولية:

احتجاج بعضهم بما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه «١١٦/٩/ ٢٧٢١٩» من طريق قُرَّة عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ كَلَامٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ».

وهو حديث ضعيف جدا، كما بينته بتوسع في كتاب «قَطْفِ الثَّمَرَاتِ في شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ».

ولم يَبْدَإِ الناظمُ بالبسملة كما هي عادة أغلب أهل العلم مع كونها واجبة عندهم، وقد استقر عمل أرباب الفنون على أنَّ ثَمَّ أمورا لابد منها في التصنيف، منها ما هو واجب، ومنها ما هو مستحب، فالواجب «**البَسْمَلَةُ، والحَمْدَلَةُ، والصلاة على رسول الله ﷺ، والتَّشَهُّدُ**»، وهو واجب صناعي لا شرعي، **أي**: لا يأثم تاركه.

والمستحب «**ذكر اسم المؤلف، وذكر كتابه، وقوله أما بعد، وبراعة الاستهلال**»، وهذا أيضا على سبيل الاستحباب الصناعي لا الشرعي.

وقوله: «**الْحَمْدُ**». مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، «**وأل**» في الحمد للاستغراق.

والحمد لغة: الثناءُ بالجميل على الجميلِ الاخْتِيَارِي على جهة التعظيم والتبجيل، وهو مصدر «**حَمِدَ يَحْمَدُ حَمْدًا، فهو حَامِدٌ، ومَحْمُودٌ، وحَمِيدٌ**».

واصطلاحا: **قال ابن القيم في بدائع الفوائد** (٢/٣٢٥):

"هو ذكر محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه".

«**لِلَّهِ**»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، واللام في لفظ «**لِلَّهِ**» للمِلك، أو للاستحقاق، أو للاختصاص، وجملة «**الحَمْدُ للهِ**» لا محل لها ابتدائية.

ولفظ الجلالة «اللّـهُ»، أصله «**إِلَاهٌ**» على وزن «**فِعَالٍ**»، فحُذفت الهمزة وعُوض عنها بأل، وهو ما نَقله سِيبَوَيْهِ عَنِ الْخَلِيلِ.

بينما قَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ: أَصْلُهُ «الْإِلَاهُ»، حَذَفُوا الْهَمْزَةَ وَأَدْغَمُوا اللَّامَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ فصارتا لاما مشدَّدة.

والإِلَهُ: هو الذي تَأْلَهُهُ القلوب، من «أَلَهَ، يَأْلَهُ» بالفتح، وسُمعَ «أَلِهَ» بالكسر، «إلاَهَةً، وأُلُوهَةً، وألُوهِيَّةً»، فهو مصدر أريد به اسم المفعول.

والدليل على كونه مُشْتَقًّا قوله –تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:٣]، فلما ورد في قوله –تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزُّخرُف: ٨٤] علمنا أنه مشتق، لِتَعَلُّقِ الجار والمجرور به، ومعنى كونه مشتقا أنه دَالٌّ على صفة الإلهية له سبحانه وتعالى خلافا لمن زعم أنه جامد؛ قال رُؤْبَةُ:

لِلَّـهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ *** سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

وحَمِدَ الناظمُ ربَّهُ بالجملة الاسمية؛ لكونها تُفيد في أصلها ثُبُوتَ الوصف لموصوفه الذي يُفيد دوامَ الحمد وثُبُوتَه، وقَدَّمَ الحمدَ على لفظ الجلالة مُوَافَقَةً للكتاب، ومراعاة للمقام؛ لأن المقام مقام حمد.

وقوله: «وَصَلَّى اللَّهُ».

الصلاة لغة: الدُّعاءُ بِخَيْرٍ، والصلاة على النبي ﷺ هي ثَنَاءُ اللهِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وهو الذي ذكره البخاري في صحيحه «٤٨٢/٢» عن أبي العالية.

وقيل: هي رحمة خاصة من الله–جل شأنه- للنبي ﷺ.

وقوله: «عَلَى رَسُولِهِ».

الرَّسُولُ لُغَةً: اسم من «**أَرْسَلَ**» بمعنى «**بَعَثَ وَوَجَّهَ**»، وهو فَعَوْلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ، أي: «**مُرْسَلٍ**»، وقد يأتي بمعنى «**الرِّسَالَةِ**»، والرَّسُولُ مُفْرَدٌ يُجمع على «**رُسُلٍ، وأَرْسُلٍ، ورُسْلٍ**»، وسُمِّيَ «**رَسُولًا**» لأنه ذو رِسالة، وحَذَفَ الناظمُ المُتَعَلَّقَ لإفادة العموم، فهو مُرْسَلٌ إلى الثَّقَلَيْنِ.

والرَّسُولُ: ذَكَرٌ حُرٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ اصْطَفَاهُ اللهُ فَأَوْحَى إِلَيْهِ بِتَبْلِيغِ شَرْعٍ جَدِيدٍ لِقَومٍ كَفَرُوا.

وقوله: «الَّذِي اصْطَفَاهُ».

يَعني: الذي اختاره، وقد ورد في نسخةٍ «**اجْتَبَاهُ**».

«**واصْطَفَى**» فعل ماض مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذر، وهو على وزن «**افْتَعَلَ**»، فأصله «**اصْتَفَيَ**»، أُبْدِلَتِ التَّاءُ طاءً، والياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فأصبح «**اصْطَفَى**».

والقاعدة: أن التاءَ من مادة الافتعال تُقلب طاءً إذا وقعت الفاء حرفا من حروف الإطباق الأربعة «**الصاد، أو الضاد، أو الطاء، أو الظاء**» وذلك لِتَعَذُّرِ النطق بالتاء بعد هذه الأحرف، والضمير البارز المتصل في «**اصْطَفَاهُ**» يعود على الرسول ﷺ، والمستتر يعود على الله جل وعلا، والموصول مع صلته في قوة المشتق، **أي**: «**عَلَى رَسُولِهِ المُصْطَفَى**».

وقوله: «مُحَمَّدٍ».

بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ أو عطف بيان من قوله: «رَسُولِهِ»، وليس بدل مطابقة، ويجوز أن يكون نعتا على اعتبار أن أعلام النبي ﷺ ليست جامدة، «**وَمُحَمَّدٌ**».

أي: كَثِيرُ الخِصَالِ الْحَمِيدَةِ، وهو عَلَمٌ على خاتم الأنبياء والمرسلين مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، وهو منقول من اسم المفعول.

وقوله: «وَآلِهِ». الْآلُ: هم الأتباع، **كما قال -تَعَالَى-**: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ (غافر: ٤٦)، **أي**: أتباع فرعون.

فآل النبي ﷺ هم أتباعه على دينه؛ سواء أكانوا من قرابته أم لا، وفي مقدمتهم أهلُه المؤمنون به، وأصحابُه رضوان الله عليهم أجمعين.

قال في لسان العرب «مادة / أول»:

"فإما أَن تكون الأَلف منقلبة عن واو، وإما أن تكون بدلًا من الهاء، وتصغيره أُوَيْل، وأُهَيْل.

وقيل: الآل هم الأَهْلُ، **وقيل**: ذو قرابته؛ سواء كان مُتَّبِعًا أو غير مُتَّبِعٍ".

قلتُ: والأول أصح، والآية حجة في كون الآل هم الأتباع.

وقوله: «وَسَلَّمَا».

فعل ماض على وزن «**فَعَّلَ**» المزيد على الثلاثي بحرف واحد، وألفه إطلاقية.

قال ابن فارس في مقاييس اللغة «٣/٩١/سلم»:

"السِّينُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ مُعْظَمُ بَابِهِ مِنَ الصِّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ".



وجملة «**سَلَّمَ**» معطوفة على جملة «**صَلَّى اللهُ**»، وقد حَذَفَ الناظمُ المُتَعَلِّقَ للعلم به لدلالة الأَوَّلِ عليه، وتقديره «**على رَسُولِهِ**»، وكُلٌّ مِنَ الجملتين خبرية لفظا إنشائية معنى، ومعنى طلب السلام من الله-جل وعلا- على النبي ﷺ أن يُسَلِّمَهُ في الدنيا من كل عيب، وأَنْ يُعَافِيَهُ من كل آفة، وأن يُسلمه في الآخرة مِن المَخَاوِفِ وأَهْوَالِ يوم القيامة، ويجوز أن يكون من السلامة التي هي التَّحِيَّةُ.

وقوله: «وَبَعْدُ».

الواو نائبة عن «**أَمَّا**» النائبةِ عن «**مَهْمَا**».

والأفصح أن يقول: «**أَمَّا بَعْدُ**»، كما قال النبي ﷺ.

وأَمَّا: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وهو بمعنى مهما، **وَبَعْدُ**: ظرف زمان مقطوع عن الإضافة التي نُوِيَ معناها، فبُنِيَ على الضم.

والمعنى: مَهْمَا يَكُنْ من شيء بَعْدَ مُقَدِّمَتِي فأقول: كذا وكذا.

وقول: «**أَمَّا بَعْدُ**». هو فَصْلُ الخِطَابِ-على الصحيح- الذي آتاه اللهُ دوادَ، كما في قوله –تعالى-: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص:٢٠].

وقوله: «قَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أُنَظِّمَا».

«**قَدْ**»: أي: فَقَدْ، حَذَفَ الفَاءَ المُتَّصِلَةَ بجواب الشرط للوزن، وإلا فالواجب ذكرها، **قَدْ**: للتحقيق، «**أَحْبَبْتُ**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، **وتاء الفاعل**: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

والفعل «**أَحَبَّ**» على وزن «**أَفْعَلَ**» المزيد على الثلاثي بهمزة التعدية، وهو مضاعف، لكنه إذا أُسنِدَ إلى نون الإناث، أو تاء الفاعل، أو نا الفاعلين وَجَبَ فَكُّ الإدغام على ما هو مشهور في لسان العرب، وبعض العرب -وهم نَاسٌ من بكر بن وائل- يُدغمون في مِثل هذا، فيقولون: «**أَحَبَّتُ**».

«**أَنْ**»: حرف مصدري ناصب، «**أُنَظِّمَا**»: فعل مضارع منصوب بأن، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، والألف للإطلاق، والمصدر المُؤَوَّلُ من «**أَنْ أُنَظِّمَا**» في محل نصب مفعول به للفعل «**أَحْبَبْتُ**»، وفي بعض النسخ «**أَنِّي أَنْظِّمَا**». وما أَثْبَتُّهُ أحسن؛ حتى لا يكون الفعل «**أَنْظِّمَا**» منصوبا بلا عامل.

والنَّظْمُ لُغَةً: جَمْعُ شَيْءٍ وَتَأْلِيفُهُ، **يقال**: نَظَمْتُ الْخَرَزَ نَظْمًا، وَنَظَمْتُ الشِّعْرَ.

وعند الشعراء: الكَلَامُ المَوْزُونُ قَصْدًا.

وقوله: «فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي».

لم يَذْكُرْ عِلْمَ البديعَ مَعَ أَنَّهُ قد سَمَّاهُ عِلْمًا في نهاية نظمه؛ ذلك لِأَنَّهُ يَدخل في علم البيان، أو يكون مذكورا في قوله: «**عِلْمَيِ الْبَيَانِ**» فَأَرَادَ بالعِلْمَيْنِ البيانَ والبديعَ، ثم أراد بالثالث علمَ المعاني، وهو معطوف عليهما.

قوله: «أُرْجُوزَةً لَطِيفَةَ المعَانِي».

أُرْجُوزَةً بالنصب مفعول أُنَظِّمَ، **وهي**: القصيدة من بحر الرَّجَزِ، وهي مفرد «**أَرَاجِيزَ، وأُرْجُوزَاتٍ**»، **والرَّجَزُ**: مصدر «**رَجَزَ يَرْجُزُ**»، **وبَحْرُ الرَّجَزِ**: مِن بحور الشعر العربي، **ويُسمى قائله**: رَاجِزًا، واختُلف في سبب تسميته، والمشهور أنه سُمِّيَ بهذا لاضطرابه؛ لأن الرَّجَزَ داء يُصيب الإبل في أَعجازها فَتَضْطَرِبُ رِجْلُ البعير أَو فَخِذَاهُ إِذا أَرَادَ القِيَامَ.

ووزنه: مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ *** مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

ومِفْتَاحُهُ: فِيْ أَبْحُرِ الأَرْجَازِ بَحْرٌ يَسْهُلُ *** مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُ

«**لَطِيفَةً**»: **أي**: صَغِيرَةَ الحَجْمِ، دَقِيقَةَ المَعْنَى، وهو نعت لأرجوزة، **ولَطِيفَةٌ**: مؤنثُ لَطِيفٍ، وهي صفة مشبهة من «**لَطُفَ يَلْطُفُ لُطْفًا**».

ومَعَانٍ: جمع مَعْنًى، **والمَعْنَى**: ما يَدُلُّ عليه اللَّفظ، من «**عَنَى يَعْنِي عِنَايَةً، فهو عَانٍ، ومَعْنِيٌّ به**» وفيه لغات.

والفعل «**عَنَى**» فعل ثلاثي ناقص أصله «**عَنَيَ**» على وزن «**فَعَلَ**»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**عَنَى**»، يأتي المصدر الميمي منه واسم الزمان والمكان على وزن «**مَفْعَلٍ**»، فيكون على «**مَعْنَيٍ**»، حصل له ما سبق فأصبح «**مَعْنًى**».

قال ابن فارس في مقاييس اللغة «٤/١٤٨»:

"وَلَمْ يَزِدِ الْخَلِيلُ عَلَى أَنْ قَالَ: مَعْنَى كُلِّ شَيْءٍ: مِحْنَتُهُ وَحَالُهُ الَّتِي يَصِيرُ إِلَيْهَا أَمْرُهُ.

قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: يُقَالُ مَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ وَمَعْنَاتَهُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قِيَاسُ اللُّغَةِ أَنَّ الْمَعْنَى هُوَ الْقَصْدُ الَّذِي يَبْرُزُ وَيَظْهَرُ فِي الشَّيْءِ إِذَا بُحِثَ عَنْهُ، **يُقَالُ**: هَذَا مَعْنَى الْكَلَامِ وَمَعْنَى الشِّعْرِ، أَيِ الَّذِي يَبْرُزُ مِنْ مَكْنُونِ مَا تَضَمَّنَهُ اللَّفْظُ.

وقَالَ الْخَلِيلُ: عُنْوَانُ الْكِتَابِ يُقَالُ مِنْهُ: عَنَّيْتُ الْكِتَابَ، وَعَنَّنْتُهُ، وَعَنْوَنْتُهُ. قَالَ: وَهُوَ فِيمَا ذَكَرُوا مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَعْنَى.

وقَالَ **غَيْرُهُ**: مَنْ جَعَلَ الْعُنْوَانَ مِنَ المَعْنَى قَالَ: عَنَّيْتُ بِالْيَاءِ فِي الْأَصْلِ".

قوله: «**أَبْيَاتُهَا**» **أي**: عدد أبياتها «**عَنْ مِئَةِ**» بيتٍ «**لَمْ تَزِدِ**»، ولم تَقِلَّ، وهذا مَبْنِـيٌّ على أَنَّ البيتَ يتكون من شطرين، وهو قول جمهور أهل العلم، ومنهم من يرى البيتَ مِصْرَاعًا واحدا، فعلى هذا القول تَقَعُ الأرجوزة في مِئَتَي بيت.

قوله: «**فَقُلْتُ**».

الفاء: فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن مُقَدَّرٍ، **أي**: إذا علمتَ ما سبق من مُقَدِّمَةٍ وأردتَ أيها الطالب معرفةَ هذه الأبيات المئة فأقول لك: **قلتُ كذا**.

وقوله: «**غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ**».

يعني: قلتُ حالة كوني غيرَ آمنٍ مِن حَسَدِ الناس؛ إذ قَلَّ مَن يَستطيع نظمَ أرجوزةٍ لم تزد على مِئَةِ بيت في العلوم الثلاثة: «**المعاني، والبيان، والبديع**».

مُقَدِّمَةٌ في الفَصَاحَةِ والبَلَاغَةِ

فَصَـــاحَةُ المُفْـــرَدِ فِي سَلاَمَتِـــهْ *** مِـنْ نُفْـرَةٍ فِيـهِ ، وَمِـنْ غَرَابَتِـهْ
وَكَونِـهِ ، مُخَالِـفَ الْقِيَـاسِ ، *** ثُـمَّ الفَصِيـحُ مِـنْ كَلَامِ النَّـاسِ ،
مَـا كَانَ مِـنْ تَنَافُـرٍ سَلِيمَـا *** وَلَـمْ يَكُـنْ تَأْلِيفُـهُ ، سَـقِيمَا
وَهْـوَ مِـنَ التَّعْقِيـدِ أَيْضًـا خَـالِي *** وَإِنْ يَكُـنْ مُطَابِقًـا لِلْحَـالِ ،
فَهْـوَ الْبَلِيـغُ وَالَّذِيْ يُؤَلِّفُـهْ *** وَبِالْفَصِيـحِ مَـنْ يُعَبِّـرْ تَصِفُهْ
وَالصِّـدْقُ أَنْ يُطَـابِقَ الْوَاقِـعَ مَـا *** يَقُـولُهُ ، وَالْكِـذْبُ أَنْ ذَا يُعْدَمَـا

شرع الناظم في مُقَدِّمَةِ علم البلاغة بعد أن انتهى من مقدمة الكتاب؛ لأن المُقَدِّمَةَ نوعان: مُقَدِّمَةُ كِتَابٍ، ومُقَدِّمَةُ عِلْمٍ.

قوله: «فَصَاحَةُ المُفْرَدِ فِي سَلامَتِهْ إلخ..». مقول القول للفعل «**قلتُ**».

والفَصَاحَةُ لُغَةً[90] : البَيَانُ، **يُقالُ**: فَصُحَ الرَّجُلُ فَصَاحَةً إذا كان لِسَانُهُ بَيِّنًا.

واصطلاحا: تكون الفَصَاحَةُ وصفا للكلمة، والكلامِ، والمتكلمِ، **فيقال**: كلمة فَصِيحَةٌ، وكلام فَصِيحٌ، ومتكلم فَصِيحٌ.

قال ابن فارس في مقاييس اللغة «٤/٥٠٧»:

"اللِّسَانُ الْفَصِيحُ: الطَّلِيقُ، وَالْكَلَامُ الْفَصِيحُ: الْعَرَبِيُّ، وَالْأَصْلُ أَفْصَحَ اللَّبَنُ: سَكَنَتْ رِغْوَتُهُ، وَأَفْصَحَ الرَّجُلُ: تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ".

---

[90]- العين (١/٣٣٠)، لسان العرب (٥/ فصح)، القاموس المحيط (٢٩٩).



وقد بدأ الناظم بالمفرد لأنه الأصل؛ **فقال**:

فَصَاحَةُ المُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهْ * مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهْ**

وَكَونِهِ مُخَالِفَ القِيَاسِ *** ....

يَعني: لا تكون الكلمةُ المفردة فَصِيحَةً إلا إذا توفر فيها شروط ثلاثة، وهي: «**سلامتُها من تَنَافُرِ الحروف، ومن الغَرَابَةِ، وأَنْ لَا تخالف القِيَاسَ**»:

أولا: سلامة الكلمة من تَنَافُرِ الحروف:

يَعني: أن تكون حروفُها مُتَآلِفَةً، فلا تكون ثقيلة على اللسان فَيَعْسُرَ النطقُ بها، وذلك لتقارب المخارج، فيكون أول حرف من أقصى الحلق والثاني من وسطه، ثم يرجع في الثالث لمخرج الحرف الأول، ثم الرابع من مخرج الثالث.

والتنافر درجات، فمنه ما هو شديد جدا؛ نحو: «**عُهْعُخُ**» على وزن «**فُعْلُلُ**»، وهو نَبْتٌ ترعاه الإبل، وبعضهم يُقَدِّمُ الهاءَ على العين، والخَاءَ على العين الثانية، **فيقول**: «**الهُعْخُعُ**»، وبعضهم يقول: «**الخُعْخُعُ**»، وقد أهملها الخليلُ، وأنكرها بعض أَئِمَّةِ العربية.

ومِنَ التَّنَافُرِ ما هو دون ذلك؛ نحو: «**العَسَطُوسِ**»، وهو شَجَرٌ يُشبِهُ الخَيْزَرَانِ.

ومنه ما هو دون ذلك؛ نحو: «**الدَّقْعَاءِ**» للتُّرَابِ، «**ومُسْتَشْزِرَاتٍ**» للشيء المَفْتُولِ المُرْتَفِعِ؛ **كما في قول امرئ القيس**:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلَى *** تَضِلُّ المَدَارَى في مُثَنًّى ومُرْسَلِ



قال السيوطي في الـمُزْهِرِ «١/١٤٧»:

"وذلك لتوسُّط الشين وهي مَهْموسة رخوة بين التاء وهي مهموسة شديدة والزاي وهي مجهورة".

وكلُّ كلمة يُجمع فيها بين العين والحاء أو الغين والخاء أو الجيم والصاد أو الجيم والقاف فحروفها متنافرة.

قال صَفِيُّ الدينِ الحِلِّي في ديوانه «ص١٠٩٧»:

إنَّمَــا الحَيْزَبُــونُ، والدَّرْدَبِــيسُ *** والطَّخَــا، والنُّــقَاخُ، والعَطْلَبِـيسُ

والسَّبَنْتَــى، والحَقْــصُ، والهيــقُ *** والهَجْرَسُ والطِّرْقِسَانُ والعَسَـطُوسُ

لُغَــةٌ تَنْفِــرُ المَسَامِــعُ مِنْهَــا *** حِـينَ تُـرْوَى وتَشْمَئِــزُّ النُّفُــوسُ

ثانيا: سَلَامَةُ الكلمة مِنَ الغَرَابَةِ:

يَعني: أن تكون ظاهرةَ المعنى، فإن كانت الكلمة وَحْشِيَّةً غيرَ ظاهرة المعنى فهي غريبة؛ نحو: «**تَكَأْكَأَ، وافْرَنْقِعُوا**»، وقد ذكر بعض أئمة العربية عن عيسى بن عُمر أنه سقط عن حِمار له فاجتَمع عليه الناسُ فقال: «**ما لَكُمْ تَكَأْكَأْتُم عليَّ تكَأْكُؤَكُمْ على ذِي جِنَّةٍ؟ افْرَنْقِعُوا عَنِّي**».

فكُلٌّ مِن «**تَكَأْكَأْتُمْ، وافْرَنْقِعُوا**» يُعد من الغريب؛ لأن المعنى لا يَظهر منهما، **والمعنى هو**: مَا لكم ازْدَحَمْتُمْ عليَّ كازدحامكم على صاحب جنون، ابتعدوا عنِّي.

ثالثا: سَلَامَةُ الكلمة من مخالفة القياس:

وهو أن تكون الكلمة موافقة للقوانين والقواعد النحوية والصرفية، فإذا جاءت الكلمة مخالفة للقوانين والقواعد فإنها تكون غير فصيحة.

مثال ذلك:

القاعدة عند الصرفيين: أن الفعل المُضَعَّفَ يجب الإدغام فيه في المصدر؛ نحو: «**مَدٍّ**»، وفي الماضي؛ نحو: «**جَلَّ**»، وفي المضارع؛ نحو «**يَجِلُّ**»، وفي الأمر إن كان مضارعه من الأمثلة الخمسة؛ نحو: «**مُدُّوا**»، وفي اسم الفاعل من وزن فَاعِلٍ؛ نحو: «**مَادٍّ**»، وفي اسم التفضيل، نحو: «**أَجَلّ**».

لكنَّ أبا النَّجْمِ العِجْلي خالف ذلك؛ **فقال:**

الحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ *** الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

فقال: «**الأَجْلَلِ**» بِفَكِّ الإدغام، ولم يَقل «**الأَجَلِّ**» ضرورةً.

وكذا قول النجاشي الحارثي:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ *** وَلَاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

والشاهد قوله: «**وَلَاكِ**»، والأصل أن يقول: «**وَلَكِنِ**» فحذف النون.

فكلٌّ مِنَ «**الأَجْلَلِ، وَلَاكِ**» غير فصيح؛ لمخالفته القوانين النحوية والصرفية.

ثم شَرَعَ في ذِكْرِ شُرُوطِ فَصَاحَةِ المُرَكَّبِ؛ فقال:

.... * ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلَامِ النَّاس**
مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا * وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا**
وَهْوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي * ....**

يَعني: لا يكون الكلام فصيحا إلا إذا توفر فيه شروط ثلاثة، وهي: «سَلَامَتُهُ من تَنَافُرِ الكلمات، ومِن ضَعْفِ التَّأْلِيفِ، ومِن التَعْقِيدِ».

أولا: سَلامَةُ المُرَكَّبِ من التَّنَافُرِ:

يَعني: أَلَّا يكون اجتماع الكلمات ثَقِيلًا على اللسان فَيَعْسُرَ النطقُ بالمركب، وهو درجات كما سبق بيانه في تنافر المفرد:

فمنه ما هو شديد؛ **نحو ما أورده الجاحظ في البيان والتبيين «١/٦٥» مِنْ شِعْرٍ بشأن قَبْرِ حَرْبِ بن أُمَيَّةَ بن عبد شمس:**

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرُ *** وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

ومنه ما هو دونَه؛ كقول أبي تمام:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى *** مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي

قال بعضهم: مَنْشَأُ الثقل اجتماع الحاء والهاء مع التَّكرار!! وهذا باطل؛ لأن اجتماع الحاء والهاء ورد في القرءان الكريم، **كما في قوله -تعالى-:** ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ [الإنسان:٢٦].

وقال بعضهم: مَنْشَأُ الثقل تَكرار «**أَمْدَحْهُ**» دون اجتماع الحاء والهاء.



والذي يَظهر والله أعلم: أن مَنْشَأَ الثقل هو جَزْمُ الفعل «**أَمْدَحْهُ**» مع تَكراره، ولو أنه لم يُجزم لَمَا كان فيه ثقل ولو تَكَرَّرَ.

ثانيا: سَلامَتُه مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ:

يَعني: أن يكون موافقا لقواعد النحو المشهورة عند النحاة، فلو خالف قواعد النحو لم يكن فصيحا.

فعند النحاة:

لا يَحْسُنُ عَوْدُ الضمير على مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً في سَعة الكلام، وما ورد منه في الشعر فهو ضرورة، وهو قول جماهير النحاة خلافا للأخفش وابن جِنِّـيِّ وابن مالك.

ولذلك: يَحْسُنُ تقديم المفعول على فعله في مثل هذه الحالة، فتقول: «**ضَرَبَ زَيْدًا أَبُوهُ**»، ولا تَقُلْ: «**ضَرَبَ أَبُوهُ زَيْدًا**».

ومَعَ ذلك قال النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِـي في ديوانه «١١٤»:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّـي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ *** جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

فَقَدَّمَ الفاعلَ «**رَبُّهُ**»، وأَوْصَلَ به الهاءَ، وهي ضمير يعود إلى المفعول به «**عَدِيَّ**»، وهو مُتَأَخِّرٌ لَفْظًا وَرُتْبَةً.

وقال حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ-رضي الله عنه- مُرْثِيًا مُطْعِمَ بْنَ عَدِيٍّ:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا *** مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

فالضمير في «**مَجْدُهُ**» يعود إلى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً وهو «**مُطْعِمًا**».

ثالثا: سَلامَةُ الكلامِ مِنَ التَّعْقِيدِ.

يَعني: أن يكون الكلام واضحا في دلالته على المَعْنَى المُرَادِ؛ وهو نوعان: «**تَعْقِيدٌ في اللَّفْظِ، وتَعْقِيدٌ في المَعْنَى**».

أَمَّا التَعْقِيدُ في اللَّفْظِ:

فيكون بسبب تَأْخِيرٍ، أو تَقْدِيمٍ، أو فَصْلٍ.

مِثَالُ ذلك قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا *** أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

فقارئ هذا البيت لا يَدري مُرَادَ الفرزدق؛ لكونه قَدَّمَ وآخَّرَ.

إِذِ المَعْنَى:

ومَا مِثْلُ إبراهيم في النَّاسِ حَيٌّ يُقَارِبُهُ أو يُشْبِهُهُ في فَضَائِلِهِ إلا مَلِكًا هو أبو أم هذا المَلِكِ أبو هذا المَمْدُوحِ!

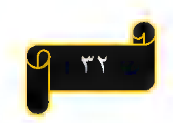
لأن قوله: «**وَمَا**»: مبتدأ، خبره «**حَيٌّ**»، وقوله: «**إلاَّ مُمَلَّكًا**» مستثنى من قوله «**حي**»، و «**أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ**» مبتدأ وخبر، و «**يُقَارِبُهُ**» نعت لحي!

فَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى منه، وفَصَلَ بين المبتدإ الثاني وخبره بجملة نعت للخبر الأول!، وفَصَلَ بين المَوْصُوفِ وصِفَتِهِ بالخبر.

قال المُبَرِّدُ في الكامل «١/٢٨»:

"ومن أقبح الضرورة، وأهجن الألفاظ، وأبعد المعاني قوله:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا * أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ**



مدح بهذا الشعر إبراهيمَ بنَ هشامِ بنِ اسماعيلَ بنِ هشامِ بنِ المغيرةِ بن عبدِ اللهِ عُمَرَ بنِ عُمَرَ بنِ مَخْزُومٍ، وهو خال هشام بن عبد الملك، فقال:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا

يعني بالمملك هشامًا، أبو أم ذلك المملك أبو هذا الممدوح، ولو كان هذا الكلام على وجهه لكان قبيحًا، وكان يكون إذا وُضع الكلام في موضعه أن يقول: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أم هذا الملك أبو هذا الممدوح، فدل على أنه خاله بهذا اللفظ البعيد، وهجنه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير".

وأما التَعْقِيدُ فِي المَعْنَى:

فيكون بسبب استعمال كِنَايَاتٍ ومَجَازَاتٍ يُراد بها معنى بَعِيدٌ لا يُفْهَمُ المُرَادُ منه.

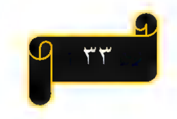
مثال ذلك قول العَبَّاسِ بن الأَحْنَفِ:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا *** وتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لتَجْمُدَا

فأراد بقوله: «لتَجْمُدَا» لتفرحا، فَعَبَّـرَ بجُمُود الْعَيْن عن حالَةِ السُّرُور التي تأتيه عند الْفَرجِ، وهذا مَعْنًـى بعيد؛ لأن المشهور من كلام العرب تَعْبِيرُهُمْ عن جُمَودِ العين عند البكاء حالة الحزن، لا أَنْ يُكَنُّوا به عند الفَرَحِ كما فعل العَبَّاسُ.

فمن ذلك قول الخَنْسَاءُ في ديونها «ص٢٠»:

أَعَيْنَيَّ جُودَا وَلا تَجْمُدَا *** أَلا تَبْكِيَانِ لِصَخْرِ النَّدَى



ثم انتقل إلى فصاحة المُتَكَلِّم، فقال:

.... * وإنْ يكُنْ مُطابِقًا لِلْحَالِ**

فَهْوَ الْبَلِيغُ والَّذِي يُؤَلِّفُهْ * وبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ تَصِفُهْ**

قوله: «**وَإِنْ يَكُنْ**» الكلام «**مُطَابِقًا لِلْحَالِ فَهْوَ**» الكلام «**الْبَلِيغُ**» والمُتَكَلِّمُ «**الَّذِي يُؤَلِّفُ**» هذا الكلامَ يُوصف بالبلاغة كما أن الكلام يُوصف أيضا بالبلاغة، «**ومَنْ يُعَبِّرْ**» بهذا الكلام البليغ المطابق لمقتضى الحال «**نَصِفُهُ بِالْفَصِيحِ**».

وحاصل معنى البيتين:

إذا كان الكلام مطابقا لمقتضى الحال فهو الكلام البليغ، والذي يُؤلف هذا الكلام ويَتكلم به يُسمى فصيحا وبليغا.

فيُوصَفُ كُلٌّ مِنَ المُتَكَلِّمِ والكَلَامِ بالبلاغة والفصاحة، **فيقال:** كَلَامٌ فَصِيحٌ ومُتُكَلِّمٌ فَصِيحٌ، وكَلَامٌ بَلِيغٌ ومُتَكَلِّمٌ بَلِيغٌ؛ وذلك إذا كان الكلام مُطَابِقًا لمقتضى الحال.

أما الكلمة المفردة فتُوصَفُ بالفَصَاحَةِ، ولا تُوصَفُ بالبلاغة، **فيُقال:** كَلِمَةٌ فَصِيحَةٌ، **ولا يُقال:** كَلِمَةٌ بَلِيغَةٌ، هذا ما يريده البلاغيون، إلا إذا أردتَ بالكلمةِ الجملةَ المُفِيدَةَ أو الجُمَلَ المُفِيدَةَ فيجوز وصفُها بالبلاغة.

والبَلِيغُ من الناس: مَنْ كان فَصِيحًا طَلْقَ اللِّسَانِ.

وسيأتي بيانُ أقسامِ مقتضى الحال في علم المعاني.

ثم انتقل إلى بيان مَتَى يكون الكلام صِدْقًا ومَتَى يكون كَذِبًا؛ فقال:

وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا * يَقُولُهُ وَالْكِذْبُ أَنْ ذَا يُعْدَمَا**

فقوله: «مَا». فَاعِلٌ للفعل «يُطَابِقُ» إذا جعلناها موصولا اسميا، وإذا جعلناها مصدريةً لكانت مَعَ مَا بَعْدَهَا في تأويل مصدر في محل رفع فاعل للفعل «**يُطَابِق**»، **يَعني**: «وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ قَوْلُهُ الْوَاقِعَ».

وقوله: «وَالْكِذْبُ أَنْ ذَا يُعْدَمَا».

«**وَالْكِذْبُ**»: مبتدأ، خَبَرُهُ المصدر المُؤَوَّلُ مِنْ «أَنِ» المصدرية ومَا دَخَلَتْ عليه.

يَعني: «والكِذْبُ عَدَمُ الصِّدْقِ»، والألف في قوله «**يُعْدَمَا**» إطلاقية، والمشار إليه بقوله «**ذا**» هو الصدق، وقد قَدَّمَ نائبَ الفاعلِ «**ذَا**» على فعله «**يُعْدَمَ**» وفي بعض النسخ: «**إنْ ذَا يُعْدَمَا**»، حينئذ تكون الألفُ مبدلةً من نون التوكيد الخفيفة، وفي نسخة: «**وَالْكِذْبُ خِلَافُهُ اعْلَمَا**» برفع ونصب «**خلافه**»، وفي نسخة «**إِذْ ذَا عُدِمَا**».

وحاصل معنى البيت:

أن الكلام قد يُطَابِقُ الوَاقِعَ وقد لا يُطابق، **فالأول**: الصدق، **والثاني**: الكذب، دون النظر إلى اعتقاد المتكلم، فلو كان المتكلمُ يَظن أنه صادق ولم يُطَابِقْ كلامُه الواقعَ فهو كذب، والعكس، فالعبرة بنفس الأمر لا بِظَنِّ المتكلم، **فلو قال كَافِرٌ**: «**الإسلامُ دينُ الحق وما سواه باطل**»، لكان الكلام صِدْقًا لمطابقته الواقع.

وكان الأصل أن يَأْتِي ذِكْرُ ذلك عند الكلام على الخبر والإنشاء، ولكنَّ الناظم قَدَّمَهُ عند الكلام على مقتضى الحال من باب تتميم الفائدة.

كأنه يريد أن يقول: اعلم أيها القارئ كما أن الكلام قد يكون مُطَابِقًا لمقتضى الحال وقد لا يكون، فكذلك الكلام قد يُطَابِقُ الوَاقِعَ وقد لا يُطابق، **فالأول**: الصدق، **والثاني**: الكذب.

تنبيهات

١- المفرد عند البلاغيين ما يقابل المركب، وهو حد المفرد عند المناطقة، وليس المفرد عندهم ما يقابل التثنية والجمع.

٢- قول الناظم: «**وَكَونِـهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ**» فيه نظر، فَإِنَّ مَا خالفَ القاعدةَ والقياسَ قد يكون فصيحا، كما لو ورد في القرءان أو في السنة؛ كالفعل «**أَبَى يَأْبَى**»، **ولذلك نقول**: المرادُ بالفصيح ما كَثُرَ استعمالهُ في أَلْسنَةِ العرب ولو خالف القياس.

قال الخطيبي في شرح التلخيص:

"أما إذا كانت مخالفةُ القياس لدليل فلا يخرج عن كونه فصيحًا؛ كما في «**سُـرُرٍ**»، فإن قياس «**سَـرِيرٍ**» أنْ يُجمع على «**أَفْعِلَةٍ وفُعْلَانَ**» مثل «**أَرْغِفَةٍ ورُغْفَانَ**".

وقال السيوطي في المُزْهِرِ «١/١٥٠»:

"والتَّحقيقُ أن المُخلَّ هو قلةُ الاستعمال وحدها، فرجعت الغَرَابةُ ومخالفةُ القياس إلى اعتبار قلَّة الاستعمال والتنافر كذلك، وهذا كلُّه تقريرٌ لكَوْن مدَار الفصاحة على كثرة الاستعمال وعدمها على قلَّته".

وقال الجَارَبَرْدِيُّ في شرح الشَّافية:

"فإن قلتَ: ما يُقْصَدُ بالفصيح وبأيِّ شيءٍ يُعْلَم أنه غيرُ فصيح وغيرهُ فصيح؟ قلتُ: أَنْ يكونَ اللفظُ على أَلْسنَة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدْور، واستعمالهم لها أكْثر".

٣- الغرابة عندهم يُراد بها غرابة اللفظ عند العرب أنفسهم، ولا يُقصد بها الغرابة عند الناس، وإلا لكان أكثر القرءان والسنة غريبا، **ولذلك قال بعضهم**: الغَرَابة قلَّةُ الاستعمال، والمرادُ قلَّةُ استعمالهم لذلك المعنى لا لغَيره.

٤- لو خالفَ الكلامُ قواعدَ النحو الأساسية فإنه لا يكون كلاما، ولا يُوصف بأنه غير فصيح، **بل نقول**: ليس بكلام، فلو جاء متكلمٌ بالفعل الماضي مرفوعا فقال: «**ضَرَبُ زَيْدٌ عَمْرًا**»، **نقول**: هذا ليس بكلام، ولا نَصِفُهُ بأنه غير فصيح، خلافا لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فغير حسن.

ولذلك قال رضي الدين في شرح الشافية: "مع كونه لا يَحسن فليس ممتنعا؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل".

٥- التنوين في قوله «**تَنَافُرٍ**» عوض عن المضاف إليه المقدر، أي: «**مِنْ تَنَافُرِ الكَلِمَاتِ**».

٦- إذا نظرنا إلى كُلِّ كَلِمَةٍ من كَلِمَاتِ هذا المُرَكَّبِ:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرُ *** وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

نجدها غير متنافرة، لكن اجتماع هذه الكلمات أدى إلى التنافر.

٧- **قوله**: «**أَنْ ذَا يُعْدَمَا**». فَصَلَ فيه بين أَنِ الناصبة وبين الفعل، وليس هذا بفصيح، ولعل الصحيح النسخة التي فيها: «**إِذْ ذَا عُدِمَا**».

٨- الخبر يَنْحَصِرُ في الصدق والكذب ولا واسطة بينهما على الراجح.



مُحَصِّلَةُ مُقَدِّمَةٍ فِي الفَصَاحَةِ والبَلَاغَةِ

- **الفَصَاحَةُ لُغَةً**: البَيَانُ، **يُقَالُ**: فَصُحَ الرَّجُلُ فَصَاحَةً إذا كان لِسَانُهُ بَيِّنًا.

واصطلاحا: تكون وصفا للكلمة، والكلام، والمتكلم، **فيقال**: كلمة فَصِيحَةٌ، وكلام فَصِيحٌ، ومتكلم فَصِيحٌ.

والبَلَاغَةُ: مَلَكَةٌ يَستطيع بها المُتَكَلِّمُ أن يَأتي بكلامه مُطَابِقًا لِمُقْتَضَى الحَالِ مع كونه فصيحا.

- **أما فصاحة الكلمة فلها شروط ثلاثة:**

وهي: «**سلامتُها من تَنَافُرِ الحروف، ومن الغَرَابَةِ، ومن مخالفة القياس**».

فسلامتها من تَنَافُرِ الحروف:

أن تكون حروفُها مُتَآلِفَةً، فلا تكون ثقيلة على اللسان فَيَعْسُرَ النطقُ بها، وهو درجات؛ نحو «ال**عُهْعُخُ**» أو «**الهُعْخُعُ**»، أو «**الخُعْخُعُ**»، وهو نبت ترعاه الإبل.

ودونه؛ نحو «**العَسَطُوْسِ**»، وهو شَجَرٌ يُشبِهُ الخَيْزَرَانِ، ودونه؛ نحو: «**الدَّقْعَاءِ**» للتُّرَابِ، «**ومُسْتَشْزِرَاتٍ**» للشيء المفتول المرتفع.

وسَلَامَتُهَا مِنَ الغرابَةِ:

أن تكون ظاهرة المعنى، فإن كانت الكلمة وَحْشِيَّةً غير ظاهرة المعنى فهي غريبة؛ نحو: «**تَكَأْكَأَ، وافْرَنْقِعُوا**».

وسَلَامَتها من مخالفة القياس:

أن تكون موافقة للقواعد النحوية والصرفية، فإذا جاءت الكلمة مخالفة للقوانين فإنها تكون غير فصيحة؛ **نحو فك الإدغام في قول أبي النجم:**

الحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ *** الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

- وأما فصاحة الكلام فلها شروط ثلاثة أيضا:

وهي: «سلامته من **تَنَافُرِ الحروف**، **ومِن ضَعْفِ التَّأْلِيفِ**، **ومِن التَعْقِيدِ**».

فسلامته من التَّنَافُرِ:

أن يسهل النطق، وهو درجات كما سبق بيانه في تنافر المفرد، **فمنه ما هو شديد؛ نحو:**

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرُ *** وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

ومنه ما هو دونه؛ كقول أبي تمام:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى *** مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي

فمَنْشَأُ الثقل هو جَزْمُ الفعل «**أَمْدَحْهُ**» مع تكراره.

وسَلَامَتُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ:

أن يكون موافقا لقواعد النحو المشهورة عند النحاة، فلو خالف قواعد النحو لم يكن فصيحا، كما لو أعاد الضمير على مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً؛ **كما في قول التَّابِغَةِ الذُّبْيَانِـي:**

جَزَى رَبُّهُ عَنِّـي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ *** جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ



فَقَدَّمَ الفاعلَ «رَبُّهُ»، وأَوْصَلَ به الهاءَ، وهي ضمير يعود إلى المفعول به «**عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ**»، وهو مُتَأَخِّرٌ لَفْظًا وَرُتْبَةً.

وسَلامَةُ الكلامِ مِنَ التَّعْقِيدِ.

أن يكون الكلام واضحا في دلالته على المَعْنَى المُرَادِ، وهو نوعان: «**تَعْقِيدٌ في اللَّفْظِ، وتَعْقِيدٌ في المَعْنَــى**».

أَمَّا التَعْقِيدُ في اللَّفْظِ:

فيكون بسبب تَأْخِيرٍ، أو تَقْدِيمٍ، أو فَصْلٍ؛ **كَقَوْلِ الفَرَزْدَقِ:**

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا *** أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

فقارئ هذا البيت لا يَدري مُرَادَ الفرزدق؛ لكونه قَدَّمَ وآخَّرَ.

إِذِ المعنى: ومَا مِثْلُ إبراهيم في النَّاسِ حَــيٌّ يُشبهه في فَضَائِلِهِ إلا مَلِكًا هو أبو أم هذا الملك أبو هذا الممدوح.

وأما التَعْقِيدُ في المَعْنَى:

فيكون بسبب استعمال كِنَايَاتٍ ومَجَازَاتٍ لا يُفْهَمُ المُرَادُ منها.

كقول العَبَّاسِ بن الأَحْنَفِ:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا *** وتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لتَجْمُدَا

فأراد بقوله: «لتَجْمُدَا». أي: لتفرحا، فَعَبَّــرَ بجُمُود الْعَيْن عن حالَةِ السُّرُور التي تأتيه عند الْفَرَجِ، وهذا مَعْنًــى بعيد؛ لأن المشهور من كلام العرب تَعْبِيرُهُمْ عن جُمُودِ العين عند عدم البكاء حالة الحزن، لا أَنْ يُكَنُّوا به عند حالة الفرح كما فعل العباس.

- **وفصاحة المتكلم:**

أن يأتي بالكلام مُطَابِقًا لمقتضى الحال.

فيُوصَفُ كُلٌّ مِنَ المُتَكَلِّمِ والكَلَامِ بالبلاغة والفصاحة، **فيقال**: كَلَامٌ فَصِيحٌ ومُتُكَلِّمٌ فَصِيحٌ، وكَلَامٌ بَلِيغٌ ومُتَكَلِّمٌ بَلِيغٌ؛ وذلك إذا كان الكلام مُطَابِقًا لمقتضى الحال.

أما الكلمة المفردة فتُوصَفُ بالفَصَاحَةِ، ولا تُوصَفُ بالبلاغة، **فيُقال**: كَلِمَةٌ فَصِيحَةٌ، **ولا يُقال**: كَلِمَةٌ بَلِيغَةٌ، إلا إذا أردتَ بالكلمةِ الجملةَ المفيدةَ أو الجملَ المفيدةَ فيجوز وصفها بالبلاغة.

والبَلِيغُ من الناس: مَنْ كان فَصِيحًا طَلْقَ اللِّسَانِ.

- ثم الكلام قد يُطَابِقُ الوَاقِعَ وقد لا يُطابق، **فالأول**: الصدق، **والثاني**: الكذب، دون النظر إلى اعتقاد المتكلم، فلو كان المتكلمُ يَظن أنه صادق ولم يطابق كلامه الواقع فهو كذب، والعكس، فالعبرة بنفس الأمر لا بِظَنِّ المتكلم، **فلو قال كَافِرٌ**: «**الإسلامُ دينُ الحق وما سواه باطل**»، لكان الكلام صدقا لمطابقته الواقع.

أَوَّلًا:

عِلْمُ المَعَانِي

عِلْمُ المَعَانِي

وَعَرَبِيُّ اللَّفظِ ذُو أَحْوَالِ * يأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ**
عِرْفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ المعَانِي * مُنْحَصِرُ الأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ**

العِلْمُ لُغَةً: نَقِيضُ الجَهْلِ، وهو مطلق الإدراك، وليس الإدراك الجازم، وهو مصدر «عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا، فهو عَالِمٌ، ومَعْلُومٌ»، والمُرَادُ بالعِلْمِ هنا: «قَوَاعِدُ عِلْمِ المَعَانِي».

والمَعَانِي: جَمْعُ «مَعْنًى»، **والمَعْنَى**: مَا يَدُلُّ عليه اللَّفْظُ.

قوله: «وعَرَبِيُّ اللَّفْظِ». من إضافة النعت للمنعوت، ولم يُرِدْ به الاحترازَ عن غير العربي؛ لأنَّ غَيْرَ العربي يَعْرِضُ له ما يَعْرِضُ لِلَّفْظِ العربي.

وقوله: «يأْتِي بِهَا». أي: اللفظ العربي الفصيح «**مُطَابِقًا لِلْحَالِ**».

وقوله: «عِرْفَانُهَا». أي: مَعْرِفَةُ تِلْكَ الأَحْوَالِ فِي عِلْمٍ «**هُوَ**» عِلْمُ «**المَعَانِي**»، وَعِلْمُ المَعَانِي «**مُنْحَصِرُ الأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ**».

فَعِلْمُ المَعَانِي:

عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ العَرَبِيِّ مِنْ حَيْثُ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الحَالِ.

وحاصل معنى البيتين:

أن اللفظ العربي له أحوال عارضة، وهي التي يأتي ذكرها في أبواب علم المعاني، وهي ثمانية أبواب: «**أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الخَبَرِيِّ، وأَحْوَالُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ، وأَحوَالُ المُسْنَدِ، وأَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ، والْقَصْرُ، والإِنْشَاءُ، والْفَصْلُ وَالْوَصْلُ، والإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ**» فبسبب هذه الأحوال يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال والمقام.

الْبَابُ الأَوَّلُ

أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

البَابُ الأَوَّلُ: أَحْوَالُ الأِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

١٣. إِنْ قَصَدَ المُخْبِرُ نَفْسَ الحُكْمِ *** فَسَمِّ ذَا فَائِدَةً وَسَمِّ

١٤. إِنْ قَصَدَ الإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ *** لَازِمَهَا، وَلِلْمَقَامِ انْتَبِهِ

١٥. إِنِ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّدُ *** أَوْ طَلَبِيًّا فَهْوَ فِيهِ يُحْمَدُ

١٦. وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الإِنْكَارِ *** وَيَحْسُنُ التَّبْدِيلُ بِالْأَغْيَارِ

١٧. وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ *** لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ

١٨. حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ إِلَى *** غَيْرِ مُلَابِسٍ مَجَازًا أُوِّلَا

قول: «البَابُ الأَوَّلُ».

البَابُ لغة: المَدْخَلُ إلى الشيء، ويُجْمَعُ على «**أَبْوَابٍ وبِيبَانٍ**»، ويُصغر على «**بُوَيْبٍ**»، وأصله «**بَوَبَ**» تَـحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفا.

واصطلاحا: مَدْخَلٌ لبعض المسائل المشتركة في أمر معين.

والأَوَّلُ: السَّابِقُ، وهو نعت لباب، **أي**: الباب السَّابِقُ غَيْرَهُ مِنَ الأبواب التي ستُذكر، وأصله: «**أَوْأَل**» قُلبت الهمزة واوًا ثم أُدغمت الواو في الواو، ويُجمع على «**أَوَائِلَ، وأَوَالٍ، وأَوَّلِينَ**».

«**والبَابُ**»: بالرفع فيه وجهان مشهوران، فيجوز أن يكون «**البَابُ**» خبرًا لمبتدإ محذوف على تقدير مضاف أو مضافين، تقديره: «**هذا بيانُ البَابِ الأَوَّلِ**»، ثم حُذف المضاف، ويجوز أن يكون «**البَابُ**» مبتدأ لخبر محذوف، تقديره: «**البَابُ الأَوَّلُ هذا مَحِلُّهُ**».

ويجوز في الرفع وجهان آخران: وهو أن يكون البابُ فاعلا لفعل محذوف، نحو: «**جَاءَ البَابُ الأَوَّلُ**»، أو نائبَ فاعلٍ لفعل محذوف، نحو: «**يُعْلَمُ البَابُ الأَوَّلُ**».

ولو كان منصوبا لتعين فيه وجه واحد وهو أن يكون مفعولا به لعامل محذوف تقديره «**اِقْرَإِ الْبَابَ الأَوَّلَ**»، أو «**خُذِ الْبَابَ الأَوَّلَ**»، أو «**هَاكَ البابَ الأولَ**».

ويجوز عند الكوفيين وجه للجر، وهو أن نجعله في مَوْضِعِ جَرٍّ بِحَرْفِ جَرٍّ محذوف على تقدير: «**اقْرَأْ في البَابِ الأَوَّلِ**» ؛، ثم حُذف الفعل وحرف الجر، وهذا ضعيف، كما بينتُه في شرحي على ألفية ابن مالك.

وأحسنها الوجه الأول، وهو حذف المبتدإ؛ لأن حذفه كثير في لسان العرب، ثم هو معلوم والخبر مجهول، وحذف المعلوم أولى من حذف المجهول.

والباب حقيقة في المحسوسات، مجاز في المعاني.

وقوله: «أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ».

أَحْوَالُ: بَدَلُ مُطَابَقَةٍ من الباب، أو خبر لمبتدإ محذوف تقديره: «**وهو أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ**»، **وأَحْوالٌ**: جمع «**حَوْلٍ**» وهي السَنَةُ بِأَسْرِها، ويجوز أن يكون جمعا «**لِحَالٍ**»، وأراد بقوله «**أَحْوَالُ**»: ما يَأْتي على الإسناد من صِفَاتٍ.

والإِسْنَادُ: مَصْدَرُ «**أَسْنَدَ يُسْنِدُ إِسْنَادًا**».

وفي الاصطلاح: نِسْبَةُ حُكْمٍ إلى اسْمٍ إِيْجَابًا أَوْ سَلْبًا.

فقول: «**نِسْبَةُ**». أي: إضافة.

وقول: «**حُكْمٍ**». أي: الخَبَرُ ومَا سَدَّ مَسَدَّهُ، أو الفِعْلُ ومَا يَعْمَلُ عَمَلَهُ.

وقول: «**إلى اسْمٍ**». أي: المبتدإ، أو الفاعل، أو نائب الفاعل.

وقول: «**إِيْجَابًا**». أي: إثباتًا.

وقول «**أو سَلْبًا**». أي: نفيًا.

فلو قلتَ: «**زَيْدٌ قَائِمٌ**». **فزيد**: اسم، وقد أضفتَ القيامَ إليه ونسبتَه له، وحكمتَ عليه بأنه قائم، **فزَيْدٌ**: منسوب إليه، **وقائم**: منسوب، **والقَيَام**: حُكْمٌ، **وزيد**: محكوم عليه بالقيام إيجابا، لأنك أثبتَه له.

وطرف الإسناد الأول كـ زَيْد عند البيانيين **مُسْنَدٌ** إليه، **وعند النحاة**: مبتدأ، **وعند المناطقة**: مَوْضُوعٌ، **وعند الأصوليين**: محكومٌ عليه.

والطرف الثاني كـ قَائِمٌ عند البيانيين: **مُسْنَدٌ**، **وعند النحاة**: خبر، **وعند المناطقة**: مَحْمُولٌ، **وعند الأصوليين**: مَحْكُومٌ بِهِ.

ولو قلتَ: «**زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ**»، أو «**لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ**» **فزيد**: محكوم عليه بالقيام سلبا؛ لأنك نفيتَ القيامَ عنه.

وقوله: «**الـخَبَرِيِّ**». نِسْبَةً إلى «**الـخَبَـرِ**».

والـخَبَـرُ لغة: النَّبَأُ.

وعند البيانيين: ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكَذِبَ لِذَاتِهِ لا بِاعْتِبَارِ قَائِلِهِ.

ولم يحترز بقوله «**الـخَبَرِيِّ**» عن «**الإِنْشَائِـيِّ**»؛ وذلك أن الإسناد الإِنْشَائِـيَّ يَطْرَأُ عليه مَا يَطْرَأُ على الإسناد الخبري، لكنه أفرد الخبري بالبحث لأهميتِهِ وعِظَمِ شَأْنِهِ.

وقد حَصَرَ الناظمُ أحوالَ الإسنـاد الخبـري في هذه الأربعة: «**التَّوْكِيدِ، وتَرْكِ التَّوْكِيدِ، والحَقِيقَةِ العَقْلِيَّةِ، والمَجَازِ العَقْلِـيِّ**».

أَغْرَاضُ الخَبَـرِ

إِنْ قَصَدَ المُخْبِرُ نَفْسَ الحُكْمِ * فَسَمِّ ذَا فَائِدَةً وَسَمِّ**

إِنْ قَصَدَ الإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ * لَازِمَهَا وَلِلْمَقَامِ انْتَبِهِ**

كُلُّ مُتَكَلِّمٍ لا يخلو كلامه من حالتين: «إما أن يُريد إفادةَ المخاطبِ أو لا»

فإن قصد المتكلم إخبار السامع بحكم خبري لم يَعرفه من قبل فهذا الحكم يُسمى «**فَائِدَةً**»؛ لأن المتكلم -الذي هو المُخْبِـرُ- أفاد المُخَاطَبَ أو السَّامِعَ بشيء جديد، وهذا معنى قوله: «**إِنْ قَصَدَ المُخْبِرُ نَفْسَ الحُكْمِ فَسَمِّ ذَا فَائِدَةً**»، فَأَخْرَجَ بالقَصْدِ النَّائِمَ والسَّكْرَانَ والمَجْنُونَ.

فقوله: «**ذَا**». مفعول به أول للفعل «سَمِّ»، والمشار إليه هو الحكم الذي يُقصد إفادته بالخبر، «**وفَائِدَةً**»: مفعول به ثان.

وقوله: «وَسَمِّ إِنْ قَصَدَ الإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ لَازِمَهَا».

يَعني به: «**وَسَمِّ لَازِمَهَا**» **أي**: لازم الفائدة، «**إِنْ**»: شرطية، «**قَصَدَ**» فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، **وخرج بقوله** «**إِنْ قَصَدَ**»: كلام النائم والسكران والمجنون.

والمعنى:

إن كان السامعُ أو المُخَاطَبُ يَعْلَمُ مَا يُـخْبِـرُهُ به المتكلمُ فهذا يُسمى عند البيانيين بلازم الفائدة، فلو قلتَ لرجل يَسْرِقُ: «**أنتَ تَسْرِقُ**»، فلازم هذا الكلام معنى آخر لم يُرَدْ مِنَ اللفظ، وهو أنك تَزْجُرُهُ وَتَمْنَعُهُ عن السَّرِقَةِ.

ومِنْ ذلك قَوْلُ الله-تَعَالَى-لنبيه ﷺ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ﴾ [محمد:١٩].

والنبي ﷺ يَعلم أنه لا إلٰه إلا الله، ولا يَخفى ذلك عليه، وإنما لازم ذلك أَنْ يكون أَمْرًا لأُمَّتِهِ بالحَثِّ على العلم قبل العمل، وأَنَّ أَشْرَفَ العُلُومِ على الإطلاق هو العلم بالله -جل جلاله-.

إذن: أَغْرَاضُ الخَبَرِ اثنان:

الأول: أن تُفِيدَ المُخَاطَبَ بشيء جديد لم يكن يعرفه، فهذا يُسَمَّى «**فَائِدَةً**».

الثاني: ألا تُرِيدَ إِفَادَةَ المُخَاطِبِ بشيء جديد من نفس اللفظ، وإنما تُرِيدُ معنى آخر، فهذا يُسَمَّى «**بلازم الفائدة**».

والأصل في النوع الثاني أن يكون لَغْوًا، لكنْ لما كان هناك لازم يُراعى ليس من نفس اللفظ صار فيه فائدةٌ سُميت بلازم الفائدة.

وقلتُ: ليس من نفس اللفظ؛ لأن اللفظ لم يَدَلَّ على غير النسبة.

وقوله: «وَلِلْمَقَامِ انْتَبِهِ».

يعني: ولمقام التَخَاطُبِ تَيَقُّظ، فإن كان المقام يَقتضي إفادةَ المخاطبِ أتيتَ بما يُفِيدُهُ لم تزد عليه، وإن كان المُرَادُ إِفَادَتَهُ بلازم الفائدة أتيتَ بما يوافق ذلك.

أَنْـواعُ الخَبَـرِ

إنِ ابْتدَائيًا فَلا يُؤَكّـدُ * أوْ طَلَبِيًّا فَهْـوَ فِيـهِ يُحْمَدُ**

وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الإنْكَارِ * وَيَحْسُنُ التَّبْدِيلُ بِالأغْيَارِ**

شرع في بيان أنواع الخبر من حيث التَّوْكِيدُ وَعَدَمُهُ، فَذَكَرَ لك في هذين البيتين ما يُناسب المقام دون زيادة أو نقصان، وهو ما يُسَمَّى بأَضْرِبِ الخبر، وهي ثلاثة: «**ابْتِدَائِـيٌّ، وطَلَبِـيٌّ، وإِنْكَارِيٌّ**»، وكلٌّ منها له موضع؛ ولذلك قال: «**وللمَقَامِ انْتَبِهِ إِنِ ابْتِدَائِيًّا.. إلخ**».

فالأول: «الابْتِدَائِيُّ».

وهو خَالِي الذِّهْنِ، فإن كان المخاطَبُ خَالِيَ الذهنِ مِنَ الحكم الذي تُخبره به، ولم يكن مُتَرَدِّدًا فيه فالذي يُناسب المقام ألا تُؤَكِّدَ له؛ لأن المقام ابْتِدَائِـيٌّ، والتوكيد زيادة في الكلام، والأصل عدم الزيادة، كما لو قلتَ لِمُخَاطَبٍ: «**زيدٌ كَرِيمٌ**»، فلا تأتِ بمؤكد؛ لأنه ليس منكرا لهذا الحكم، وليس مُتَرَدِّدًا فيه حتى تؤكده له، وهذا معنى قوله: «**إِنِ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّدُ**»، فقوله: «**ابْتِدَائِيًّا**». خبر لكان المحذوفة مع اسمها، **يعني**: إِنْ كان المَقَامُ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّـدُ.

والثاني: «الطَّلَبِيُّ».

وهو المُتَرَدِّدُ، كَأَنْ تُخاطب مَنْ كان مُتَرَدِّدًا في الحكم، حينئذ يُحْمَدُ، **أي**: «**يَجِبُ**» أَنْ تأتي له بِمُؤَكِّدٍ يُزِيل التَّرَدُّدَ عند المخاطب ويَستقر الحكم في ذهنه، فمقتضى الحال أن تقول له إن كان يشك في كَرَمِ زيدٍ: «**إِنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ**».

والثالث: «الإِنْكَارِيُّ».

وهو النَّافِي، كما لو كان المخاطَبُ مُنْكِرًا للحكم، حَاكِمًا بخلافه، حينئذ وَجَبَ تَوْكِيدُ الخبر بحسب قوة الإنكار، فإن كان الإنكار ضعيفا جِئْتَ بِمُؤَكِّدٍ أو بمؤكدين؛ نحو: «**إِنِّي كَرِيمٌ**» أو «**إِنَّ زَيْدًا لَكَرِيمٌ**»، وإن ازداد قوةً في الإنكار جئتَ بثلاثة مؤكدات؛ نحو: «**واللهِ إِنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ**» وإذا بلغ في الإنكار غايته جئتَ بأربعة مؤكدات؛ نحو: «**واللهِ إِنَّ زَيْدًا لَكَرِيمٌ**».

كما في قوله –تعالى-: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾﴾ فَأَكَّدَ الرُّسُلُ -عليهم السلام- للكفارِ بِمُؤَكِّدَيْنِ، وهما «**إِنَّ، والجملة الاسمية**»؛ وذلك لتكذيبهم الرسل، فهذا هو مقتضى الحال.

فَلَمَّا ازْدَادُوا كُفْرًا وإِنْكَارًا إذ ﴿قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾﴾ أَكَّدَ الرُّسُلُ لهم بأربعة مُؤَكِّدَاتٍ ﴿قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يس].

وهذه المؤكدات هي: «**القَسَمُ، وإِنَّ، ولَامُ التَّوْكِيدِ، والجملة الاسمية**».

وقوله: «وَيَحْسُنُ التَبْدِيلُ بِالأغْيَارِ».

يَعني: قد يَخرج الكلام عن الأصل السابق ذكره؛ فيُؤْتَى بالكلام على غير مُقْتَضَى الظاهر لِفَائِدَةٍ، حينئذ يَحْسُنُ أَنْ يُبَدَّلَ بِغَيْرِهِ، فَيُعَامَلُ المُنْكِرُ مُعَامَلَةَ خَالِي الذِّهْنِ، ويُعَامَلُ خَالِي الذِّهْنِ مُعَامَلَةَ المُنْكِرِ أو المُتَرَدِّدِ، وكذا المتردد.

فقد يُؤَكَّدُ لغير المُنْكِرِ إذا كانت هناك قرينة صدرت منه تُفِيدُ كَوْنَهُ كالمُنْكِرِ، كما لو رأيتَ رجلا يَشرب الخمرَ فقلتَ له: «**واللهِ إِنَّكَ مَيِّتٌ**»، وهو لا يُنكر هذا الحكم، ولا يشك فيه، لكنك قد تُؤَكِّدُهُ له حتى يكون أَوْقَعَ في نفسه.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون:١٥]، فَأَكَّدَ اللهُ الموتَ لهم مع كونهم لا يُنكرون الموتَ، لكنَّ أَفْعَالَهُمْ المُنْكَرَةَ، وَبُعْدَهُمْ عن الله، وعَدَمَ تَذَكُّرِهِمُ الآخرةَ جعلهم كالمُنْكِرِينَ له، وليسوا بمنكرين.

وقد لا يُؤَكَّدُ للمُنْكِرِ إن كان الأمر أَوْضَحَ مِنْ أَنْ يُؤَكَّدَ، كما لو وجدنَا رجلا يُنْكِرُ عُلُوَّ اللهِ على عَرْشِهِ، أو يُنْكِرُ أن الله هو الخالق، ففي هذه الحالة قد نقول له: «**الرَّحْمَنُ على العَرْشِ اسْتَوَى، واللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**»، دون توكيد للخبر مع كونه مُنْكِرًا للحكم؛ لأنه معلوم بالضرورة، حينئذ لا نُؤَكِّدُ لِمَن كان هذا حاله احتقارا له، ولكونه أمرا معلوما.

الحَقِيقَةُ العَقْلِيَّةُ والمَجَازُ العَقْلِيُّ

وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ *** لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ
حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ إِلَى *** غَيْرِ مُلَابِسٍ مَجَازًا أُوِّلَا

شرع في بيان تقسيم الإسناد إلى حقيقة عقلية ومجاز عقلي، **ومراده**: كما أَنَّ الإسنادَ قَدْ يُؤَكَّدُ وقد لا يُؤَكَّدُ بحسب مقتضى الحال، فكذلك قد يكون إسنادُ الفعل أو ما في معناه للفاعل الحقيقي المُلَابِسِ له، أو لغير الفاعل الحقيقي، **فالأول**: يُسمى حقيقة عقلية، **والثاني**: يُسمى مجازًا عَقْلِيًّا، وقُيِّدَتْ نسبتُه للعقل؛ لأنه حُكْمٌ مَعْقُولٌ يُدْرَكُ بالعقل، بخلاف المجاز اللغوي فإنه يُدْرَكُ بالوَضْعِ والنَّقْلِ، وسوف يَأتي بَحْثُهُمَا في علم البيان.

فقوله: «**وَالْفِعْلُ**». يَشمل الفعل بأقسامه «**الماضي، والمضارع، والأمر**».

وقوله: «**أَوْ مَعْنَاهُ**». **أي**: ما يَعمل عَمَلَ الفعل مِنَ الأسماء بشروط؛ «**كالمصدر، واسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأمثلة المبالغة، والظرف**».

وقوله: «**إِنْ أَسْنَدَهُ**». **أي**: المتكلمُ، «**لِمَا لَهُ**»: **أي**: لشيء هو له، «**فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ**»: بحسب اعتقاد المتكلم وإن كان الواقع يخالف ذلك فهو «**حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ**».

فضابط الحقيقة العقلية: أن يُسند الفعل أو ما في معناه للفاعل أو لنائب الفاعل؛ نحو: «**ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا**»، فهذا إسناد للفِعْلِ لفاعله حقيقة، وهو زيد.

ونحو: «**جاءَ ضَارِبُ عمرٍ**». فَأُسْنِدَ ما في مَعْنَى الفعل وهو اسم الفاعل لفاعله.

وضابط المجاز العقلي: أن يُسند الفعل أو ما في معناه لغير الفاعل الحقيقي أو لغير نائب الفاعل، بشرط وجود القرينة الدالة عليه، والقرينة إما لَفْظِيَّةٌ، وإما حَالِيَّةٌ، وإما عُرْفِيَّةٌ.

نحو قوله -تعالى-: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة:٢١]، فهذا إسنادٌ للفعل لغير فاعله حقيقة؛ لأن العيشة مَرْضِيٌّ بها، وليست هي التي تَرْضَى.

وقوله -تعالى-: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ [الحِجر:١٩]، فاللهُ -جل وعلا- هو الذي أَنْبَتَ في الأرض من كُلِّ شيء، وهذه حقيقة عقلية، فإذا أُسْنِدَ الإنباتُ إلى الأرضِ أو إلى غيرِها لم يكن إسنادًا للفاعل الحقيقي؛ **نحو قوله** -تعالى-: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج:٥].

وقوله -تعالى-: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٣٦].

وقوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة:٦١].

وفي قوله -تعالى-: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة:٢٦١].

فَأَسْنَدَ اللهُ الإِنْبَاتَ إلى الأرض وإلى الحَبَّةِ، وهذا إسنادٌ لغيرِ الفاعل الحقيقي، حينئذ يكون مَـجَازًا عَقْلِيًّا، وهذا معنى قوله: «**وَإِنْ إِلَى غَيْرِ مُلَابِسٍ مَجَازًا أُوِّلَا**».

وقلنا: بشرط وجود القرينة الدالة عليه، وهي إما لَفْظِيَّةٌ، وإما حَالِيَّةٌ، وإما عُرْفِيَّةٌ؛ لأنه إذا لم تُوجد قرينة كان على سبيل الحقيقة، كما لو قال مسلم مُوَحِّدٌ: «**شَفَى الطبيبُ المريضَ**» **أي**: كان الطبيبُ سببا للشفاء، وليس هو الشافي الحقيقي، فالقرينة هي إسلام المتكلم، وهي قرينة حالية، بخلاف قول المشرك «**شَفَى الطبيبُ المريضَ**» فلا قرينة عندنا.

ومثال القرينة العقلية قول القائل: «**مَـحَبَّتُكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ**»، والعقل يَقْضِي أنه جاء على قدمه أو على دابته، لكنَّ المَحَبَّةَ سَبَبٌ لِمَجِيئِهِ، فهذه قرينة عقلية يُحْمَلُ بها الإسنادُ على المجاز العقلي.

ومثال القَرِينَةِ العُرْفِيَّةِ قول القائل: «**هَزَمَ الأَمِيرُ الجَيْشَ**» ومعلوم أن الأمير لم يَهزم الجيشَ وحده، وإنما هَزَمَ جُنُودُهُ الجيشَ.

وكقول الصَّلَتَانِ العبدِيِّ:

أَشَابَ الصَّغِيـرَ وأفْنَـى الكَبِيـ *** ـرَ كَـرُّ الغَـدَاةِ ومَـرُّ العَشِـيْ

فقد أَسْنَدَ الشاعرُ الإِشَابَةَ والإفناءَ إلى الزمن، وهو كَرُّ الغَداةِ، ومُرُورُ العَشيِّ، وهذا إسنادٌ إلى غيرِ ما هوَ له؛ لأن الذي يُشِيبُ ويُفْنِي حقيقةً هوَ اللَّهُ جل وعلا، لكننا لا نَجِدُ قَرِينَةً تَجْعَلُنَا نَصْرِفُ كلامه إلى المجاز العقلي، فدل ذلك على أنه حقيقة عنده.

تنبيهات

١- كلام العباد لله-جل وعلا-لا يَجري عليه إفادةُ المخاطبِ أو لا.

٢- لا تَنحصر أغراض الخبر في نوعين، بل تزيد على ذلك، ولكنَّ النَّظْمَ موضوع للمبتدئين.

٣- في بعض النسخ «**وَإِنْ إِلَى غَيْرِ مُلَابَسٍ مَجَازًا أُوِّلَا**» بفتح الباء في «**مُلَابَسٍ**» وبناء الفعل «**أَوِّلَا**» للأمر، وفي نسخة ببنائه للماضي، وفي نسخة برفع «**مجاز**».

٤- **الحقيقة العقلية من حيث مطابقة الواقع وعدمه لها أربعة أحوال:**

الأول: أن يُطابِقَ الكلامُ الواقعَ والاعتقادَ؛ كقول: «**أَنْبَتَ اللهُ الحَبَّ**».

الثاني: أن يُطابِقَ الكلامُ الاعتقادَ دون الواقع؛ كقول الجاهل: «**شَفَى الطبيبُ المَرِيضَ**».

الثالث: أن يُطابِقَ الكلامُ الواقعَ دون الاعتقادِ؛ كقول المُعْتَزِلِيِّ: «**خَالِقُ الأَفْعَالِ هو اللهُ**»، وكقول الأشعري: «**القُرْءَانُ كَلَامُ اللهِ**».

الرابع: أَلَّا يُطابِقَ كليهما، كقول الكَاذِبِ: «**جَاءَ زَيدٌ**».

٥- قوله: «**أَوْ طَلَبِيًّا فَهْوَ فِيهِ يُحْمَدُ**» ظاهره أنه يُستحب لك التوكيد في مثل هذا المقام! وليس الأمر كذلك، بل يجب التوكيد في مثل هذه الحالة كما أنه يجب في الإنكاري، لكنه فَرَّقَ بين الطلبي وبين الإنكاري؛ لأن التوكيد في الإنكاري أوجب من الطلبي، حينئذ يُحمل قولُه: «**يُحْمَدُ**» على «**يَجِبُ**»، والحَمْدُ والحُسْنُ قد يَشْمَلَانِ الواجبَ والمستحبَ.

مُحَصِّلَةُ البَابِ الأَوَّلِ: أَحْوَالِ الإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

- **الإِسْنَادُ**: نِسْبَةُ حُكْمٍ إلى اسْمٍ إِيْجَابًا أَوْ سَلْبًا.

- **والخبر**: ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكَذِبَ لِذَاتِهِ لا بِاعْتِبَارِ قَائِلِهِ.

- وقد حَصَرَ الناظمُ أحوالَ الإسناد الخبري في هذه الأربعة: «**التَّوْكِيدِ، وتَرْكِ التَّوْكِيدِ، والحَقِيقَةِ العَقْلِيَّةِ، والمَجَازِ العَقْلِيِّ**».

- **أَغْرَاضُ الخَبَرِ اثنان**:

الأول: أن تُفيد المخاطبَ بشيء جديد لم يكن يعرفه، فهذا يُسمى «**فَائِدَةً**».

الثاني: ألا تُفيد المخاطب بشيء جديد من نفس اللفظ، بل تريد معنى آخر فهذا يُسمى «**لازم الفائدة**».

- أنواع الخبر ثلاثة: «**ابْتِدَائِيٌّ، وطَلَبِيٌّ، وإِنْكَارِيٌّ**»، وكلٌّ منها له موضع.

- «**فالابْتِدَائِيُّ**».

كما لو كان المخاطَبُ خَالِيَ الذهنِ مِنَ الحكم الذي تُخبره به، ولم يكن مُتَرَدِّدًا فيه فالذي يُناسب المقام ألا تُؤَكِّدَ له.

- «**والطَّلَبِيُّ**».

كَأَنْ تُخاطب مَنْ كان مُتَرَدِّدًا في الحكم، حينئذ يُحمد أن تأتي له بمؤكد يُزيل التَرَدُّدَ عند المخاطب ويَستقر الحكم في ذهنه، فمقتضى الحال أن تقول له إذا كان يشك في كرم زيد: «**إِنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ**».

-«**والإِنْكَارِيُّ**».

كما لو كان المخاطَبُ مُنْكِرًا للحكم، حَاكِمًا بخلافه، حينئذ وَجَبَ تَوْكِيدُ الخبر بحسب قوة الإنكار، فإن كان الإنكار ضعيفا جِئْتَ بِمُؤَكِّدٍ أو بمؤكدين؛ نحو: «**إِنِّي كَرِيمٌ**» أو «**إِنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ**»، وإن ازداد قوةً في الإنكار جئتَ بثلاثة مؤكدات؛ نحو: «**واللهِ إِنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ**» وإذا بلغ في الإنكار غايته جئتَ بأربعة مؤكدات؛ نحو: «**واللهِ إِنَّ زَيْدًا لَكَرِيمٌ**».

- وقد يَخرج الكلام عن الأصل السابق ذكره، فَيَحْسُنُ أَنْ يُبَدَّلَ بِغَيْرِهِ، فَيُعَامَلُ المُنْكِرُ مُعَامَلَةَ خَالِي الذِّهْنِ، ويُعَامَلُ خَالِي الذِّهْنِ مُعَامَلَةَ المُنْكِرِ أو المُتَرَدِّدِ.

- وينقسم الإسناد إلى حقيقة عقلية ومجاز عقلي، فإذا أُسند الفعل أو ما في معناه للفاعل الحقيقي المُلَابِسِ له فهو حقيقة عقلية، وإذا أُسند الفعل أو ما في معناه لغير الفاعل الحقيقي فهو مجاز عقلي، بشرط وجود القرينة.

وقُيِّدَتْ نسبتُه للعقل لأنه حُكْمٌ مَعْقُولٌ يُدْرَكُ بالعقل، بخلاف المجاز اللغوي فإنه يُدْرَكُ بالوَضْعِ والنَّقْلِ، ويأتي بَحْثُهُمَا في علم البيان إن شاء الله.

الْبَابُ الثَّانِي

أَحْوالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ



البَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

الـحَـذْفُ لِلصَّـوْنِ وَلِلْإِنْكَـارِ *** وَالِاحْتِـرَازِ أَوْ لِلِاخْتِبَـارِ
وَالذِّكْـرُ لِلتَعْظِـيمِ وَالإِهَانَـةِ *** وَالْبَسْـطِ وَالتَّنْبِيـهِ وَالْقَرِينَـةِ
وَإِنْ بِإِضْـمَارٍ تَكُـنْ مُعَرَّفَـا *** فَلِلْمَقَامَـاتِ الثَّـلَاثِ فَاعْرِفَـا
وَالأَصْلُ فِي الْـخِطَـابِ لِلْمُعَيَّنِ *** وَالتَّـرْكُ فِيهِ لِلْعُمُـومِ الْبَيِّـنِ
وَعَلَمِيَّـةٌ فَلِلْإِحْضَـارِ *** أَوْ قَصْـدِ تَعْظِـيْمٍ أَوِ احْتِقَـارِ
وَصِـلَةٌ لِلجَهـلِ وَالتَّعْظِـيمِ *** لِلشَّـأْنِ وَالإِيْمَـاءِ وَالتَّفْخِيـمِ
وَبِإِشَـارَةٍ لِذِي فَـهْـمٍ بَطِـي *** فِي الْقُـرْبِ وَالْبُعْـدِ أَوِ التَّوَسُّـطِ
وَأَلْ لِعَهْـدٍ أَوْ حَقِيقَـةٍ وَقَـدْ *** تُفِيـدُ الِاسْـتِغْرَاقَ أَوْ لِمَـا انْفَـرَدْ
وَبِإِضَـافَةٍ فَلِاخْتِصَـارِ *** وَقَصْـدِ تَعْظِيْـمٍ أَوِ احْتِـقَـارِ
وَإِنْ مُنَكَّـرًا فَلِلتَّحْقِيـرِ *** وَالضِّـدِّ وَالإِفْـرَادِ وَالتكْثِيـرِ
وَضِـدِّهِ، وَالْوَصْـفُ لِلتَّبْيِيـنِ *** وَالمَدْحِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ
وَكَوْنُـهُ مُؤَكَّـدًا فَيَحْصُـلُ *** لِدَفْـعِ وَهْـمِ كَوْنِـهِ لَا يَشْـمُلُ
وَالسَّـهْوِ وَالتَّجَـوُّزِ المُبَـاحِ *** ثُـمَّ بَيَانُـهُ فَلِلإِيضَـاحِ
بِاسْمٍ بِهِ يَـخْـتَـصُّ، وَالإِبْـدَالُ *** يَزِيـدُ تَقْرِيـرًا لِمَـا يُقَـالُ
وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِـرَابِ *** أَوْ رَدُّ سَامِـعٍ إِلَـى الصَّـوَابِ
وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِيصِ، والتَقْـدِيمُ *** فَلِاهْتِمَـامٍ يَحْصُـلُ التَّـقْـسِيـمُ
كَالأَصْلِ وَالتَّمْكِيـنِ وَالتَّعَـجُّـلِ *** وَقَدْ يُفِيـدُ الاخْتِصَاصَ إِنْ وَلِـي
نَفْيًا وَقَدْ - عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ- *** يَأْتِـي كَالَاوْلَـى وَالْتِفَـاتٍ دَائِـرِ

شرع في بيان ما يَعْرِضُ للمُسْنَدِ إليه من أحوال قبل المُسْنَدِ وذلك لأهمية المسند إليه.

والمُسْنَدُ إليه هو المَحْكُومُ عليه، وهو الذي يَعْتَمِدُ عليه الفِعْلُ أو ما في معناه، ويكون في الجملة الفعلية «**الفَاعِلُ، ونَائِبُ الفَاعِلِ**»؛ نحو: «**ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَضُرِبَ خالدٌ**»، ويكون في الجملة الاسمية «**المبتدأ**»؛ نحو: «**محمدٌ كريمٌ**».

فكل مِنْ «**زَيْدٍ، وخَالِدٍ، ومحمدٍ**» مُسْنَدٌ إليه؛ لأنك حكمتَ على «**زيدٍ وخالدٍ**» بالضرب، وعلى «**محمدٍ**» بالكَرم.

وكذلك يكون المُسْنَدُ إليه مفعولا به أَوَّلًا لِكُلِّ فِعْلٍ يَنْصِبُ مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ كَظَنَّ وَنَظَائِرِهَا.

فهذا المُسْنَدُ إليه تَعْرِضُ له أحوال سيذكر الناظم بعضَها في هذا الباب، وهي: «**الذِّكْرُ، والحَذْفُ، والتَّعْرِيفُ، والتَّنْكِيرُ، والتَّقْدِيمُ**».

أَوَّلًا: حَذْفُ الـمُسْنَـدِ إلَيْـهِ

الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنْكَـارِ * وَالِاحْتِـرَازِ أَوْ لِلِاخْتِـبَـارِ**

بدأ بالحذف منها، والأصل أن يُذكر المُسْنَدُ إليه فلا يُحذف؛ لأنه أحد رُكْنَيِ الجملة؛ ولأنك إن حذفتَه لم يصح الكلام، كما لو قلتَ: «ضَرَبَ»، أو «كريمٌ»، إلا في أربعة مواضع اكتفى الناظم بذكرها.

ثم اعلم -بارك الله فيك- أنه لا يُحذف شيء إلا بقرينة، **والقاعدة**: أن حَذْفَ ما يُعلم جائز، لكنَّ الحذف عند البلاغيين ليس للعلم به فقط، بل الحذف عندهم للعلم به ولِفوائد بلاغية؛ «**كالصَّوْنِ، وَالإِنكَارِ، وَالِاحْتِرَازِ، والِاخْتِبَارِ**» وغير ذلك.

فالموضع الأول: «الصَّوْنُ».

أي: تَصُونُ المُسْنَدَ إليه فلا تَذْكُرُهُ بِلِسَانِكَ لِتَعْظِيمِهِ، أو تَصُونُ لِسَانَكَ عن ذِكْرِهِ لِتَحْقِيرِهِ.

أما التَّعْظِيمُ: فنحو قوله -تعالى-: ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد:٩]، **أي**: اللهُ عالمُ الغيبِ.

ونحو قول أبي الطَّمَحَانِ القَيْنِيِّ "من الطويل"[٩١]:

نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَّ كَوْكَبٌ *** بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهْ

٩١- ديوان المعاني «ص٣».



وَذَكَر الأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ في الشعراء الستة الجاهليين قولَ أُمَيَّةَ بْنِ الصَّلْتِ:

قَوْمٌ إِذَا نَزَلَ الغَرِيبُ بِدَارِهِمْ *** رَدُّوهُ رَبَّ صَوَاهِلٍ وقِيَانِ

وقول الشاعر:

كَرِيمٌ لا يُغَيِّرُهُ صَبَاحٌ *** عَنِ الْخُلُقِ الْجَمِيلِ وَلَا مَسَاءُ

أي: هُمْ نُجُومُ سَمَاءٍ، وهُمْ قَوْمٌ، وهو كَرِيمٌ، فَحُذِفَ المُسْنَدُ إليه تَعْظِيمًا له.

وأما التَّحْقِيرُ:

فنحو قول الأخطل "من البسيط" في ديوانه «ص١٢٦»:

قَوْمٌ إِذا اسْتَنْبَحَ الأَضْيَافُ كَلْبَهُمُ **** قَالُوا لأُمِّهِمُ بُولِي على النَّارِ

أي: هُمْ قَوْمٌ، فَحَذَفَ المُسْنَدَ إليه تَحْقِيرًا له.

والموضع الثاني: «الإِنكَارُ».

أي: لكِي تَسْتَطِيعَ الإِنْكَارَ، كما لو قلتَ في مجلسٍ على شخص معين **«قَاتِلٌ سَارِقٌ فَاسِقٌ»** **أي:** زَيْدٌ قَاتِلٌ، وَزيدٌ سَارِقٌ، وَزيدٌ فَاسِقٌ، لكنك حَذَفْتَهُ ولم تَذْكُرْهُ حتى تستطيع الإنكار إذا قيل لك: هل قَصَدْتَ زيدا بقولك: **«قاتل سارق فاسق»**، فقد تُنكر ذلك **وتقول:** لم أقصده! وهذا كذب فتنبه.

والموضع الثالث: «الاحْتِرَازُ».

أي: للاحتراز عن التَّكَلُّمِ بما لا فائدة فيه؛ نحو قولِ مَنْ رأى الهلال: **«الهِلَالُ»**، **أي:** هذا الهِلَالُ، فَحُذِفَ المسند إليه لأنه واضح يمكن الاستغناء عن ذكره.

والموضع الرابع: «الِاخْتِبَارُ».

كقولك مُخْتَبِرًا مَنْ شَكَكْتَ في إلحاده: «**رَبُّ العَالَمِينَ**» أي: اللهُ رَبُّ العَالَمِينَ، وكقولك للكافر بالنبي ﷺ مُخْتَبِرًا له: «**خَاتَمُ النَّبِيِّينَ**»، أي: محمدٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ ﷺ.

وقد يكون الاختبار لمعرفة حال المخاطب هل يَعْرِفُ ما حُذف أو لا؛ كما لو قلتَ لأحد: «**أَوَّلُ رُسُلِ اللهِ إلى الأرض**» أي: نُوحٌ، فأنت تريد أَنْ تختبرَ المخاطبَ.

ثانيا: ذِكْرُ المُسْنَدُ إليْـه

وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيـمِ وَالإِهَـانَـةِ * وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيـهِ وَالْقَرِينَـةِ**

فقال: «**وَالذِّكْرُ**». وهو الأصل، لكنه يُذكر «**لِلتَعْظِيمِ وَالإِهَانَةِ وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ**»، ولغير ذلك، لكنه اقتصر على تلك الخمسة.

أما التَّعْظِيمُ:

فنحو قولك: «**نَعَمْ جَاءَ الأَمِيرُ**» إجابة على سؤال: «**هَلْ جَاءَ الأَمِيرُ**»، فالأصل أن يُستغنى عن ذكره في هذا المقام؛ لأن المقام مقام سؤال، وهذه قرينة تدل على معرفة المسند إليه، لكنك قد تَذكر المُسْنَدَ إليه تعظيما له.

وأَمَّا الإِهَانَةُ:

فنحو قولك: «**نَعَمْ قُتِلَ القَاتِلُ**» إجابة على سؤال «**هَلْ قُتِلَ القَاتِلُ**».

وأَمَّا البَسْطُ:

فنحو قول موسى -عليه السلام-: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ إجابة على سؤال الرب- جل وعلا- ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧، ١٨]، وقد كان يجوز لموسى ﷺ أن يَقتصر على قول: «**عصا**»؛ لأن السؤال مُعَادٌ في الإجابة، لكنه ذَكَرَ المُسْنَدَ إليه وزاد عليه لأنه يُكَلِّمُ مَن يُحِب، وهو رب العالمين-جل جلاله-، وهذا المقام مقام بسط.

وأَمَّا التَّنْبِيهُ:

فنحو قولك لِمَنْ يَعْبُدُ قَبْـرًا «**القَبْـرُ لا يُعْبَدُ**»، تنبيها له على غباوته وضلاله.

وأَمَّا الْقَرِينَةُ:

فقد تكون ضعيفة لا يَفهم المُخَاطَبُ مُرَادَ المُتَكَلِّمِ، فيَذْكُرُ المُتَكَلِّمُ المُسْنَدَ إليه لِضَعْفِ القَرِينَةِ؛ وذلك نحو قولك: «**شَيْخِي ابْنُ عُثَيْمِينَ**» في جواب سؤال: «**مَنْ شَيْخُكَ**».

وفي بعض النسح وَجَدْتُ هذا البيت بلفظ آخر، وهو:

وَالذِّكْرُ لِلأَصْلِ وَلِلتَّنْوِيهِ *** والبَسْطِ وَالضَّعْفِ وَلِلتَّنْبِيهِ

ثالثًا: تَعْرِيفُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

وإنْ بإضْمَارٍ تكُنْ معرِّفا	***	فلِلْمَقَامَاتِ الثَّلاثِ فاعْرِفا
وَالأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ	***	وَالتَّرْكُ فيه لِلعُمُومِ الْبَيِّنِ
وَعَلَمِيَّةٌ فَلِلإحْضَارِ	***	أَوْ قَصْدِ تَعْظِيمٍ أوِ احْتِقَارِ
وَصِلَةٌ لِلجَهْلِ وَالتَّعْظِيمِ	***	لِلشَّأْنِ وَالإِيمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ
وَبِإِشَارَةٍ لِذِي فَهْمٍ بَطِي	***	فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ
وَأَلْ لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ	***	تُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ أَوْ لِمَا انْفَرَدْ
وَبِإِضَافَةٍ فَالِاخْتِصَارِ	***	وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ أوِ احْتِقَارِ

بعد أن انتهى مما يَعْرِضُ للمُسْنَدِ إليه مِنْ ذِكْرٍ وَحَذْفٍ شَرَعَ في الكلام على ما يَعْرِضُ له مِنْ «تَعْرِيفٍ وتَنْكِيرٍ»، وبدأ بالمَعَارِفِ منهما.

وأنواع المعارف ستة على ما ذكره الناظم، وهي: «الضَّمِيرُ، والعَلَمُ، والاسْمُ المَوْصُولُ، واسْمُ الإِشَارَةِ، وذُو الأَدَاةِ، والمُضَافُ إلى معرفة».

فالأول: الضَّمِيرُ.

وله ثلاثة أحوال لا بد من مُرَاعَاتِهَا عند تَعْرِيفِ المُسْنَدِ إليه به.

وقد أشار إلى ذلك بقوله:

وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعَرِّفَا *** فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفَا

والمَقَامَاتُ الثلاث هي:

١- مَقَامُ المُتَكَلِّمِ؛ نحو: «أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ».



٢- مَقَامُ المُخَاطَبِ؛ نحو: «أَنْتَ كَرِيمٌ، وَأَنْتِ كَرِيمَةٌ، وَأَنْتُمَا كَرِيمَانِ، وَأَنْتُمْ كُرَمَاءُ، وَأَنْتُنَّ كَرِيمَاتٌ».

٣- مَقَامُ الغَائِبِ؛ نحو: «هُوَ كَرِيمٌ، وَهِيَ كَرِيمَةٌ، وَهُمَا كَرِيمَانِ، وَهُمْ كِرَامٌ، وَهُنَّ كَرِيمَاتٌ».

ثم قال: «وَالأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنْ».

يَعني: والأصل في الخطاب أن يُوَجَّهَ لمُعَيَّنٍ؛ نحو: «أَنْتَ كَرِيمٌ، ولا تَضْرِبْ زيدًا».

وقوله: «وَالتَّرْكُ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنْ».

يَعني: قد يُترك التعيين فيُؤتى بالخطاب لغير معين إذا أُرِيدَ تَعْمِيمُ الكلام؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة:١٢].

ففي الفعل «تَـرَى» ضميرٌ مستتر وجوبا تقديره «أَنْتَ»، وكان الأصل أن يكون خطابا لِمُعَيَّنٍ، لكنَّهُ ليس لِمُعَيَّنٍ، بل يُراد به العموم، فهو خِطَابٌ لكل مَنْ تَحْصُلُ منه الرؤيا، فَكُلُّ مَنْ يَقْرَأُ هذه الآية فهو مخاطب بهذا الخطاب.

الثاني: العَلَمُ.

ذَكَرَهُ في قوله: «وَعَلَمِيَّةٌ فَلِلْإِحْضَارِ * أَوْ قَصْدِ تَعْظِيمٍ أَوِ احْتِقَارِ»**

وذلك كقولك: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ». فَمُحَمَّدٌ: مُسْنَدٌ إليه، وهو مُعْرِفَةٌ؛ لأنه عَلَمٌ على الرسول ﷺ، فإذا ذَكَرَ المُتَكَلِّمُ المُسْنَدَ إليه عَلَمًا وَجَبَ عليه أَنْ يُرَاعِيَ مَعَانِيَ مُعَيَّنَةً؛ منها: «الإِحْضَارُ، والتَّعْظِيمُ، والاحْتِقَارُ».

أَمَّا الإِحْضَارُ.

فالمُرَادُ بِهِ إِحْضَارُ الشَّخْصِ المُسَمَّى فِي ذِهْنِ السَّامِعِ لِمَعْنًى يُرِيدُهُ المُتَكَلِّمُ.

نحو قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [الأحزاب:٣٧]، فَذَكَرَ اللهُ -جل وعلا- زَيْدًا لإِحْضَارِ مَعْنًى مُعَيَّنٍ، وهو إِبْطَالُ التَّبَنِّي، وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ امْرَأَةِ الوَلَدِ المُتَبَنَّى.

وأَمَّا التَّعْظِيمُ.

فهو أن يكون العَلَمُ مُشْعِرًا بِمَدْحٍ؛ نحو: «**حَاتِم**» فإنه يُشْعِرُ بصفة الكرم؛ لأن حَاتِمًا الطَّائِيَّ صَارَ عَلَامَةً على الكَرَمِ، حتى إِنَّهُ لَيُضْرَبُ به المَثَلُ في الكَرَمِ؛ فيُقال: «**أَكْرَمُ مِنْ حَاتِم**».

وأَمَّا الِاحْتِقَارُ.

فهو أن يكون العَلَمُ مُشْعِرًا بِاحْتِقَارٍ، كما لو سَمَّيْتَ المِرْزَا غُلَامَ أَحْمَدَ القَادِيَانِيَّ الكَذَّابَ المَعْرُوفَ «**بِمُسَيْلَمَةَ**»، ونحو: «**مَادِرٍ**»، وهو رجل من هلال بن عامر بن صعصعة، وقد كان مِن أَبْخَلِ العرب، حتى إِنَّهُ لَيُضْرَبُ به المَثَلُ في البُخْلِ؛ فيقال: «**أَبْخَلُ مِنْ مَادِرٍ**»، فإذا أطلقته على رجل بخيل كان احتقارا له، «**وَكَأَبِي جَهْلٍ، وَسَجَاحِ**»، وغير ذلك من الأعلام المشعرة بذم.

الثالث: الاسمُ المَوْصُول.

ذَكَرَهُ في قوله: وَصِلَةٌ لِلجَهلِ وَالتَّعْظِيمِ * لِلشَّأنِ وَالإِيْمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ**

يَعني: مِنْ دَوَاعِي التَّعْرِيفِ بالاسم الموصول مع تَخصيصه بالصلة: «الجَهلُ، وَالتَّعْظِيمُ، وَالإِيْمَاءُ، وَالتَّفْخِيمُ».

أَمَّا الجَهلُ:

فنحو قول امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران:٣٥].

فَذَكَرَتْ مَا فِي بَطْنِهَا بالاسْمِ المَوْصُولِ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهَا بالجنين أذكر هو أم أنثى.

وَأَمَّا التَّعْظِيمُ.

فنحو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [القصص:٨٥]، ونحو قول الفرزدق "من الكامل":

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا *** بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وأما الإِيْمَاء.

فالمُرَادُ بِهِ الإِشَارَةُ والتَّمْهِيدُ إلى نَوْعِ الخَبَرِ المُتَوَقَّعِ حُصُولُهُ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠].

فهذا الاسمُ الموصول مَعَ صِلَتِهِ يُشِيرُ إلى العذاب القادم؛ لأن الاسم الموصول مبهم لا يَظهر معناه إلا بجملة الصلة.

وَأَمَّا التَّفْخِيم.

فالمراد به التَّخْوِيفُ والتَّهْوِيلُ، كما قال -تعالى-: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه:٧٨]، فعدل عن ذكر شيء معين من العذاب في قوله: «مَا غَشِيَهُمْ» لتهويل الأمر؛ إذ لو ذَكَرَ نَوْعَ العذاب لما كان فيه من التَّخْوِيفِ والتَّهْوِيلِ ما هو حاصل بإبهامه.



الرابع: اسْمُ الإِشَارَةِ.

ذَكَرَهُ في قوله:

وَبِإِشَارةٍ لِذِي فَهْمٍ بَطِي * فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ**

يَعني: مِنْ دَوَاعِي التَّعْرِيفِ باسم الإشارة: «أَنْ يكون المخاطبُ ذا فَهْمٍ بَطِيءٍ، أو يكون المُشَارُ إليه قريبا، أو بعيدا، أو متوسطا».

فلِذِي فَهْمٍ بَطِيءٍ:

أي: أَنْ يكون المُخَاطَبُ ذا فَهْمٍ بَطِيءٍ على سبيل الحقيقة، أو أَنْ يَعْتَبِرَ المُتَكَلِّمُ المُخَاطَبَ ذا فَهْمٍ بَطِيءٍ تقليلا من شأنه، ثم قد يكون كذلك وقد لا يكون؛ كما لو قلتَ لِرَجلٍ غَبِيٍّ مُحَرِّفٍ لصفات الله –جل وعلا-: «هَذَا كِتَابُ اللهِ فَانْظُرْ فِيهِ»، وكما في قوله -تعالى-: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الجاثية:٢٩].

وكما قال الفَرَزْدَقُ يَهْجُو جَرِيرًا:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ *** إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المَجَامِعُ

على أنه قد تكون الإشارة في قول الفَرَزْدَقِ للتعظيم والتفخيم والله أعلم.

وقوله: «فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ».

يَعني: أن المُشَارَ إليهِ له أحوال: «فقد يكون قريبا أو بعيدا أو متوسطا»، ولكل حالة إشارة خاصة بها، فَيَجْمَعُ لك الأَحْوَالَ الثلاثةَ قُرْبًا وَبُعْدًا وَتَوَسُّطًا نحو: «ذَا، وذَلِكَ، وذَاكَ».

فإذا أشرتَ لقريب استعملتَ «**ذَا، أو هَذَا، وذِهْ، أو هَذِهِ، وَذَيْنِ، أو هَذَيْنِ، وَتَيْنِ، أو هَاتَيْنِ، وهَؤُلَاءِ أو أُولَاءِ، وهُنَا**» بغير كَافٍ ولَامٍ.

وإذا أشرتَ لبعيد استعملتَ: «**ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَذَانِكَ، وَتَانِكَ، وَأُولَئِكَ، وهُنَالِكَ**» بكاف الخطاب، مع اللام الدالة على البُعْدِ.

وإذا أشرتَ لمتوسط استعملتَ نحو: «**ذَاكَ، وهُنَاكَ**» بكاف الخطاب، دون اللام.

وقد يكون البُعْدُ والقُرْبُ مَعْنَوِيًّا، كما قال -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، فكتاب الله ليس بعيدا عنَّا، بل هو قريب مِنَّا، لكنه أشار إليه إشارة البعيد لِعُلُوِّ مكانته وشرفه.

الخامس: المُعَرَّفُ بالأَدَاةِ أَوْ بِألْ.

ذَكَرَهُ في قوله:

وَأَلْ لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ * تُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ أَوْ لِما انْفَرَدْ**

يَعني: مِنْ دَوَاعِي التَّعْرِيفِ بِأَلِ «الحَرْفِيَّةِ» عدةُ أمور، وهي: «العَهْدُ، والحَقِيقَةُ، والاِسْتِغْرَاقُ».

وذلك أن «أل الحَرْفِيَّةَ» تنقسم إلى قسمين: «عَهْدِيَّةٍ، وَجِنْسِيَّةٍ»

فالعَهْدِيَّةُ ثلاثة أنواع: «ذِكْرِيَّةٌ، وذِهْنِيَّةٌ، وَحُضُورِيَّةٌ».

فالتي لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ:

تُسبق بنكرة ثم تُعاد مَعْرِفَةً؛ نحو: «اشتريت بَيْتًا، ثم بِعْتُ البيتَ»، **أي**: بِعْتُ البيتَ المذكورَ، ولو قلتَ: «ثُمَّ بِعْتُ بَيْتًا» لكان غيرَ البيت الأول.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [المزمل]. **أي**: الرسول المذكور

وقوله -تعالى-: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [النور:٣٥].

والتي لِلْعَهْدِ الذِّهْنِيِّ:

يكون عَهْدُهَا مَصْحُوبًا ذِهْنًا، **كقوله** -تعالى-: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠]، وهو غار معلوم في ذِهْنِ الصحابة وفي ذهن مَنْ يَقْرَأُ القرءان.

وكقولك: حَضَرَ الأُسْتَاذُ إذا كان بينك وبين أحد الطلاب عَهْدٌ على أستاذ معين.

والتي لِلْعَهْدِ الحُضُورِيِّ:

نحو قوله -تعالى-: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة:٣]، أي: في هذا اليوم الذي نَزَلَتْ فيه الآية، وهو يوم عرفة.

وأل الجنسية ثلاثة أنواع أيضا:

«أَلْ لِاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ، وأل لِاسْتِغْرَاقِ صِفَاتِ الجِنْسِ، وأل لِبَيَانِ الحَقِيقَةِ».

أَمَّا «أل» لِاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ، أو «أل» الاسْتِغْرَاقِيَّةُ:

فهي التي يَصِحُّ أن تَحُلَّ «كُلُّ» مَحَلَّهَا حَقِيقَةً، ويَصِحُّ الاستثناء من مَدْخُولِهَا، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [النساء:٢٨]، أي: وخُلِقَ كُلُّ إنسانٍ ضعيفا، وقوله -تعالى-: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢﴾ [العصر].

يَعني: كُلَّ إنسانٍ في خسر، «سواء أكان مسلما أم كافرا، طائعا أم عاصيا»؛ لأن «أَلْ» استغراقية، ولذلك صَحَّ الاستثناءُ من مَدْخُولِهَا ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر:٣].

وأَمَّا «أل» لِاسْتِغْرَاقِ صِفَاتِ الجِنْسِ:

فيَصِحُّ أيضا أن تَحُلَّ «كُلُّ» مَحَلَّهَا لكنْ على سبيل المجاز؛ نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ كَرَمًا»، أي: أنتَ كُلُّ الرِّجَالِ كَرَمًا، بمعنى: جَمَعْتَ كَرَمَهُمْ، وهذا فيه مبالغة قطعا، لكن الشاهد: أنه يَصِحُّ أن تَحُلَّ «كُلُّ» مَحَلَّ «أل» على سبيل المجاز.

وأَمَّا «أل» لِبَيَانِ الحَقِيقَةِ أو لِبَيَانِ المَاهِيَّةِ:

فلا يَصِحُّ أن تَحُلَّ «كُلُّ» مَحَلَّهَا، لا على سبيل الحقيقة ولا المجاز؛ **نحو قوله -تعالى-:** ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء:٣٠]، فليس من كل أنواع الماء، وإنما من حقيقة الماء، **وكقولك:** «**الرجلُ أفضلُ مِن المرأة**» -كما مَثَّلَ ابنُ هشام- إذا لم تُرِدْ به رَجُلًا بعينه ولا امرأة بعينها، **ولا يصح أن يُراد:** كُلُّ رجلٍ أفضل من كُلِّ امرأة، إذ الشرع يُكَذِّبُ ذلك والواقعُ.

وقوله: «أَوْ لِمَا انْفَرَدْ».

يَعني: أَنَّ «أَلْ» قد تَأْتِي للدلالة على وَاحِدٍ مُبْهَمٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كما لو قلتَ لابْنِكَ: «**اذْهَبْ إلى المَسْجِدِ**»، فقد تُرِيدُ مَسْجِدًا مُعَيَّنًا مَعْهُودًا يَعْرِفُهُ ابْنُكَ، وقد تُرِيدُ منه أن يُصلي في أي مَسْجِدٍ مَن المساجد، فإذا ذهب لمسجد واحد فهو كاف، وعلى هذا المعنى يكون الاسمُ المُعَرَّفُ بأل كالنكرة في المعنى؛ **ومِن ذلك قوله -تعالى- على لسان يعقوب:** ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ [يوسف:١٣]، فلا يُرِيدُ كُلَّ ذِئْبٍ، بل يُرِيدُ أَنَّ ذِئْبًا مُبْهَمًا قد يأكله.

السادس: المُعَرَّفُ بالإضَافَةِ.

ذَكَرَهُ في قوله:

وَبِإضَافَةٍ فَالاخْتِصَارِ * وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ أوِ احْتِقَارِ**

يَعني: مِنْ دَوَاعِي التَّعْرِيفِ بالإضافة «الاخْتِصَارُ، والتَّعْظِيمُ، والاحْتِقَارُ».

أَمَّا الاخْتِصَارُ:

فنحو قول جَعْفَرِ بن عُلْبَةَ الحارِثِي:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ **** جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

فاختصر جملةً كاملة في قوله «هَوَاي» وإلا لقال: «مَا أَهْوَاهُ كَذَا»

وَأَمَّا التَّعْظِيمُ:

فنحو قوله-تعالى-: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحِجر:٤٢].

وقوله -تعالى-: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية:٦].

وَأَمَّا الاحْتِقَارُ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٧٦].

وقول النبي ﷺ فيما رواه البخاري «ح٥٩٥٥» وغيره من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ وَالْخَمِيصَةِ....» الحديث.

وفي بعض النسخ قال الناظم: «نَعَمْ وَلِلذَّمِّ أَوِ احْتِقَارِ».



رَابِعًا: تَنْكِيرُ الـمُسْنَدِ إِلَيْهِ

وَإِنْ مُنَكَّــــرًا فَلِلتَّحقِـيرِ *** وَالضِّدِّ وَالإِفْرَادِ وَالتكْثِيـرِ

وَضِدِّهِ .... *** ....

بعد أن انتهى من الكلام على تَعْرِيفِ المُسْنَدِ إليه شَرَعَ في الكلام على الدَوَاعِي التي مِن أَجْلِهَا يُؤتى بالمُسْنَدِ إليه نكرة؛ **فقال**: «**وإِنْ**» كَانَ المُسْنَدُ إليه «**مُنَكَّرًا فَلِلتَّحقِيرِ**» ... إلخ.

يَعني: مِنْ دَوَاعِي تَنْكِيرِ المُسْنَدِ إليه «التَّحْقِيرُ، والتَعْظِيمُ، وَالإِفْرَادُ، وَالتَّكْثِيرُ، والتَّقْلِيلُ».

أَمَّا التَّحْقِيرُ وضِدُّهُ. أي: التَعْظِيمُ.

فاجتمعا في قول أبي الطَّمَحَانِ القَيْنِيِّ:

لهُ حَاجِبٌ عَنْ كلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ *** وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ

أي: له حَاجِبٌ مَعْنَوِيٌّ عظيم يَمْنَعُهُ عن كل أمر يَشِينُهُ، ولأنه جَوَادٌ ليس له حاجب حقير يَحْجُبُهُ عن إِعْطَاءِ طَالِبِ المعروف.

وأَمَّا الإِفْرَادُ:

فنحو قوله –تعالى-: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾ [يس:٢٠]، **أي**: جَاءَ رجل واحد من جنس الرجال.

وأَمَّا التَّكْثِيرُ:

فنحو قوله –تعالى-: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ [الشعراء:٤١]، **أي**: لأجرا كثيرا.



وقوله -تعالى-: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [فاطر:٤]، أي: كُذِّبَتْ رُسُلٌ كثيرون.

وأَمَّا التَّقْلِيلُ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة:٧٢]، أي: ورضوان قليل من الله أكبر.

وقد جُمع التَّكْثِيرُ والتَّقْلِيلُ في قول الله -تعالى-: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٦٣]، أي: قَوْلٌ مَعْرُوفٌ ولو قَلِيلًا ومَغْفِرَةٌ ولو قَلِيلَةً خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ كَثِيرَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى.

تَوَابِعُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

.... وَالْوَصْفُ لِلتَّبْيِينِ	***	وَالْمَدْحِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ
وَكَوْنُهُ مُؤَكِّدًا فَيَحْصُلُ	***	لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لا يَشْمُلُ
وَالسَّهْوِ وَالتَّجَوُّزِ المُبَاحِ	***	ثُمَّ بَيَانُهُ فَلِلإِيضَاحِ
بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ وَالإِبْدَالُ	***	يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ
وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ	***	أَوْ رَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ
وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّقْدِيمُ	***	فَلاهْتِمَامٍ يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ
كَالأَصْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ	***	وَقَدْ يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ إِنْ وَلِي
نَفْيًا وَقَدْ عَلَى خِلافِ الظَّاهِرِ	***	يَأْتِي كَالأَوْلَى وَالْتِفَاتٍ دَائِرِ

بعد أن انتهى من الكلام على ما يَعْرِضُ للمُسْنَدِ إليه مِن أحوال «كَالذِّكْرِ، والحَذْفِ، والتَّعْرِيفِ، والتَّنْكِيرِ» شَرَعَ في الكلام على تَوَابِعِهِ.

أولا: الوَصْفُ.

فقال: «وَالْوَصْفُ لِلتَّبْيِينِ وَالْمَدْحِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ».

يَعني: مِنْ دَوَاعِي الإتيانِ بالمُسْنَدِ إليه مَنْعُوتًا «التَّبْيِينُ، وَالمَدْحُ، وَالتَّخْصِيصُ، وَالتَّعْيِينُ».

أَمَّا التَّبْيِينُ:

فهو أن يكون المُسْنَدُ إليه غَامِضًا يحتاج إلى بَيَانٍ وكَشْفٍ، فيأتي الوصف للتبيين؛ **نحو قوله**–تعالى–: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ الذي هو وصف للكتاب في قوله –تعالى–: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢].



وأَمَّا المَدْحُ:

فنحو قولك: «حَضَرَ ابْنِي العَالِمُ»، وقوله-تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ﴾ [البقرة:١٢١].

وأَمَّا التَّخْصِيصُ:

فنحو قولك: «عِنْدَنَا رَجُلٌ صَالِحٌ»، خَصَصْتَهُ بالصلاح احترازا من رَجُلٍ آخَرَ فَاسِقٍ عندكم، ونحو قوله-تعالى-: ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [إبراهيم:٢].

وَأَمَّا التَّعْيِينُ:

فهو البَسْطُ والتَّبْيِينُ، ولذلك لم يذكره بعض البلاغيين؛ لأنه داخل في النوع الأول؛ نحو قول الله-تعالى-: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ﴾ [البقرة:١٦٣]، وقولك: «جَائَنِي رَجُلٌ وَاحِدٌ».

ثانيا: التوكيد.

وَكَونُـهُ مُؤَكَّـدًا فَيَحْصُـلُ * لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِـهِ لا يَشْـمُلُ**
وَالسَّهْـوِ وَالتَّجَـوُّزِ الـمُبَـاحِ * ....**

يَعنِي: مِنْ دَوَاعِي الإتيان بالمُسْنَدِ إليه مُؤَكَّدًا «تَوْكِيدُ العُمُومِ والشُّمُولِ لدَفْعِ تَوَهُّمِ غيرِه، وَدَفْعُ تَوَهُّمِ السَّهْوِ، وَدَفْعُ تَوَهُّمِ المَجَازِ».

أَمَّا تَوْكِيدُ العُمُومِ:

فنحو قوله-تعالى-: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ [الحِجر:٣٠].



يَعني: فَسَجَدَ كُلُّ الملائكةِ لآدم، ولدفع توهم أَنَّ أحدًا من الملائكةِ لم يَسْجُدْ جاء بلفظ «**كُلُّهُمْ**» لإفادة تَوْكِيدِ هذا العموم، ثم أَكَّدَ بِمُؤَكِّدٍ ثَانٍ وهو «**أَجْمَعُونَ**» مبالغةً في توكيد الحكم.

وأَمَّا دَفْعُ تَوَهُّمِ السَّهْوِ:

فَهُوَ أَنْ يأتي المتكلم بتوكيد المُسْنَدِ إليه كي لا يَتَوَهَّمَ أَحَدٌ أنه نَاسٍ أو سَاهٍ؛ نحو قولك: «**جَاءَ الأَمِيرُ نَفْسُهُ**».

وأَمَّا دَفْعُ تَوَهُّمِ المَجَازِ:

فنحو قولك: «**هَجَمَ الأَسَدُ نَفْسُهُ عَلَيْنَا**» لدفع توهم أن يكون الذي هَجَمَ رَجُلًا شُجَاعًا.

ثالثا: عطفُ البيانِ.

.... * ثُمَّ بَيانُهُ فَلِلإيضاحِ**

باسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ .... * ....**

يَعني: مِنْ دَوَاعِي الإتيان بِعَطْفِ البَيَانِ للمسند إليه «**الإِيضَاحُ**»، كقولك: «**أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ**»، فلفظ «**عُمَرَ**» جِيْءَ به بعد لفظ «**أَبِي حَفْصٍ**» لِيوضح مَن أبو حفص المُخْتَصُّ بهذا العطف؛ لأن كُنْيَةَ «**أبِي حَفْصٍ**» تُطلق على كثير من الناس.

رابعا: البَدَلُ.

.... وَالإبْدَالُ * يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ**

يَعني: مِنْ دَوَاعِي الإتيان بالبَدَلِ من المسند إليه «**زِيَادَةُ تَقْرِيرِ الكَلَامِ وَتَوْضِيحِهِ**»، وهذا يَشمل أنواعَ البدل الثلاثة، وهي:

«**بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ**»؛ نحو قوله–تعالى-: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤١﴾ فَوَٰكِهُ وَهُم مُّكْرَمُونَ ﴿٤٢﴾**﴾ [الصافات]، فقوله–تعالى-: «**فَوَاكِهُ**» بَدَلٌ مِنْ «**رزق**».

«**وبَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ**»؛ نحو: «**جَاءَ القَوْمُ بَعْضُهُمْ**»، ونحو قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ**﴾ [المائدة:٦٩]، فَمَنْ بَدَلُ بعضٍ من كل مِن اسم إن «**الذين**».

«**وَبَدَلُ الاشْتِمَالِ**»؛ نحو: «**نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ**»، ونحو قوله -تعالى-: ﴿**فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ**﴾ [آل عمران:٩٧]، فمقام بدل اشتمال من آيات.



خامسا: عَطْفُ النَّسَقِ.

قال:

وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ * أَوْ رَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ**

يَعني: مِنْ دَوَاعِي الإتيان بِعَطْفِ النَّسَقِ «**التَّفْصِيلُ، والقُرْبُ، وَرَدُّ السَّامِعِ إلى الصَّوَابِ**».

أما التَّفْصِيلُ:

فنحو قولك: «**جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو**»، فوصف المجيء لا يختص بزيد دون عمرو؛ لأن عمرا معطوف على زيد، وهذا تفصيل لِمَنْ أُسْنِدَ إليه المَجِيءُ، **ونحو قوله- تعالى-:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢].

فَلِلَّهِ -جل وعلا- مَجِيءٌ وللملائكة مَجِيءٌ، لكنَّ مَجِيءَ اللهِ ليس كمثله مَجِيءٌ، فهو مَجِيءٌ حَقِيقِيٌّ يَليق بجلاله وكماله سبحانه وتعالى، وأما القَوْلُ بأنه جَاءَ أَمْرُهُ! فَتَحْرِيفٌ وضلال مبين.

وَأَمَّا القُرْبُ:

فيكون إذا عطفتَ بالفاء؛ نحو: «**جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو**»، فَمَجِيءُ عَمْرٍو قَرِيبٌ مِنْ مَجِيءِ زيدٍ.

وَأَمَّا رَدُّ السَّامِعِ إلى الصَّوَابِ:

فيكون إذا عطفتَ بحرف العطف «**بَلْ**» أو حرف العطف «**لا**»؛ نحو: «**مَا جَاءَ زيدٌ بَلْ عَمْرٌو**»، ونحو: «**جَاءَ زيدٌ لا عَمْرٌو**»، تُريد أن تَرُدَّ على من يَعْتَقِدُ خِلَافَه.

سادسا: ضَمِيرُ الفَصْلِ.

قال:

وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِيصِ .... *** ....

يَعني: مِنْ دَوَاعِي الإتيان بضَمِيرِ الفَصْلِ -الذي هو حرفٌ على الصحيح- «**إِفَادَةُ التَّخْصِيصِ**»، وذلك عند اشتباه الصفة بالخبر؛ كما لو قلتَ: «**زَيْدٌ النَّاجِحُ**» احتمل أن يكون النَّاجِحُ صِفَةً لزيد أو خَبَرًا له، فإذا جئتَ بحرف الفصل فقلتَ: «**زَيْدٌ هُوَ النَّاجِحُ**» تَعَيَّنَ أن يكون النَّاجِحُ خَبَرًا لزيد لا صفة، وله مواضع لا تأتيك في هذا المختصر.

ومن ذلك قول عيسى -عليه السلام-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [الزُّخرُف:٦٤]، **يَعني**: هو ربي لا غيره.

وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ [النجم:٣٠]، **أي**: هو وحده مَن يَعلم سبحانه وتعالى.

تَقْدِيمُ الـمُسْنَدِ إِلَيْهِ

.... والتَقْدِيمُ	***	فَلاهْتِمَامٍ يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ
كَالأَصْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ	***	وَقَدْ يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ إِنْ وَلِي
نَفْيًا وَقَدْ عَلَى خِلافِ الظَّاهِرِ	***	يَأْتِي كَالأَوْلَى وَالْتِفَاتٍ دَائِرِ

يقول البَلَاغِيُّونَ: الأصل في الألفاظ أن تُرَتَّبَ في الوضع بحسب ترتيبها في الطَّبْعِ، فالمحكوم عليه كالمبتدإ يُذكر أولا، ثم يُؤَخَّرُ المُسْنَدُ لأنه محكوم به، فإذا خَرَجَ المُتَكَلِّمُ الفصيحُ عن هذا الأصل فَإِنَّ خُرُوجَهُ يكون لِنُكْتَةٍ بلاغية، وقد ذكر الناظم في هذه الأبيات عِدَّةَ أغراض لتقديم المُسند إليه تدور حول الاهْتِمَامِ به، وهي: «**الأَصْلُ، والتَّمْكِينُ، والتَّعَجُّلُ، والتَّخْصِيصُ**».

أَمَّا الأَصْلُ:

فيُرِيد به: أن السبب في تقديم المسند إليه كونه أصلا؛ وذلك أنه محكوم عليه، والمحكوم عليه يتقدم في الأصل؛ نحو: «**العَدْلُ أَسَاسُ المُلْكِ**».

وأَمَّا التَّمْكِينُ:

فهو أن يَتَمَكَّنَ الخبرُ ويَثْبُتَ في ذهن السامع؛ **نحو** قوله-تعالى-: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحُجُرات:١٣].

فإن النفس تَشْتَاقُ لمعرفة مَن أَكْرَمُ الناسِ عند الله، فيأتي الخبر بأنه «**أَتْقَاكُمْ**»، فيحصل بذلك التَّمْكِينُ في ذهن السامع.

وأمّا التَّعَجُّلُ:

فهو أن تُعَجِّلَ الحكمَ للسامعِ، سواء أكان تعجيلا بالمَسَرَّةِ نحو قول القائل: «**الأَمِيرُ عِنْدَنَا**»، أم بالمَضَرَّةِ نحو قوله -تعالى-: ﴿**ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟**﴾ [الحج:٧٢].

فَقَدَّمَ المُسْنَدَ إليه وهو «**النَّارُ**» لتَخْوِيفِ السَّامِعِ ولتَعْجِيلِ السُّوءِ الذي يَنْتَظِرُهُ إِنْ كان مِنَ الذين كفروا.

وأَمَّا التَّخْصِيصُ:

فقد يُفِيدُ تَقْدِيمُهُ الاخْتِصَاصَ والحَصْرَ بشرط أن يَسْبِقَ المُسْنَدَ إليه نَفْيٌ، ويكونَ الخبرُ جملةً فعليةً؛ كما لو قلتَ: «**مَا أَنَا قُمْتُ**»، **يَعني**: بل قَامَ غَيْرِي، فيُفِيدُ اخْتِصَاصَهُ بِعَدَمِ القِيَامِ، وَإِثْبَاتَ القِيَامِ لِغَيْرِهِ، وهذا محل خلاف بينهم.

وأما قوله: وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ * يَأْتِي كَالَاوْلَى وَالْتِفَاتٍ دَائِر**

فيُرِيدُ به: أَنَّ كُلَّ ما سَبَقَ ذِكْرُهُ من الأحوال التي تَعْرِضُ للمسند إليه من «**ذِكْرٍ، وَحَذْفٍ، وَتَعْرِيفٍ، وَتَنْكِيرٍ، مع الأغراض التي يُؤتى بالتابع لها**» جَارٍ على مقتضى الظاهر، وقد يَخْرُجُ المُسْنَدُ إليه عن هذا الظاهر فيكون على خلاف الظاهر لنُكَتٍ، منها: «**الأَوْلَوِيَّة، والِالْتِفَات**».

أَمَّا الأَوْلَوِيَّةُ:

فهي أن تَنْتَقِلَ من أُسلوب إلى أسلوب آخر خارجا بذلك عن أصل الكلام ومقتضى الظاهر إلى غرض بلاغي آخر، كَأَنْ تَنْتَقِلَ مِنَ الخِطَابِ إلى الغَيْبَةِ، أو مِنَ التَّكَلُّمِ إلى الخِطَابِ، فَتَرُدَّ عَلَى مَنْ يُخاطبك بغير ما يترقب أو ينتظر.

نحو قوله –تعالى-: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ فالسؤال عن المُنْفَقِ، فأجاب الله تعالى عن جهة الإنفاق وهي المَصْرَفُ، **فقال:**﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة:٢١٥].

وهذا فيه معنى بلاغي، وهو: ليس المُهمُّ ماذا تُنْفِقُ، فَأَنْفِقْ أيَّ شيءٍ ولو قَليلًا، ولو شِقَّ تمرةٍ، بل المُهُمُّ أين تُنْفِقُ هذه النَّفَقَة.

ويُمَثِّلُ البَلَاغِيُّونَ بقول الغَضْبَانِ بْنِ القَبَعْثَرِيِّ للحَجَّاجِ: لما قال له الحَجَّاجُ: لَأَحْمِلَنَّكَ على الأَدْهَمِ، **أي:** قَيْدِ الحَدِيدِ، **قال القَبَعْثَرِيُّ:** مِثْلُ الأمير يَحْمِل على الأدهم والأشهب، «**قَصَدَ الخَيْلَ**»، **فقَال الحَجَّاجُ:** قَصَدْتُ الحديدَ، **فقال القَبَعْثَرِيُّ:** لأَنْ يكون حديدًا خيرٌ من أن يكون بليدًا.

ووجه الدلالة: أن القَبَعْثَرِيَّ رَدَّ عليه بجوابٍ لم يكن يَنْتَظِرُهُ الحَجَّاجُ، فَعَدَلَ عَن مَقَامِ الوَعِيدِ، إلى مَقَامِ العَطاءِ والبَذْلِ لِنُكْتَةٍ بَلَاغِيَّةٍ، **فَكَأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ:** مِثْلُكَ أَيُّهَا الأَمِيرُ لا يَحْمِلُ على الأَدْهَمِ الذي هو قيد الحديد، وإنما يَحْمِلُ على الخيلِ، فهذا الأليق بالأمير، ويُسَمِّيهِ بعضُهم كالسكاكي «**بالأُسْلُوبِ الحَكِيمِ**».

ومِنْ ذلك قول ابن الرومي:

وإخْوَانٍ حَسِبْتُهُمُ دُرُوعًا ... فَكَانُوهَا ولَكِنْ لِلْأَعَادِي

وخلتُهُمُ سِهامًا صائِباتٍ ... فَكَانُوهَا ولَكِنْ في فُؤَادِي

وَقَالُوا قَدْ صَفَتْ مِنَّا قُلُوبٌ ... لَقَدْ صَدَقُوا ولَكِنْ مِنْ وُدَادِي

وقَالُوا قَدْ سَعَيْنَا كُلَّ سَعْيِ ... لَقَدْ صَدَقُوا ولَكِنْ في فَسَادِي

وأَمَّا الِالْتِفَاتُ:

فهو أن يُصْرَفَ الكلامُ عن الطرق الثلاثة، وهي: «الغَيْبَةُ والخِطَابُ والتَّكَلُّمُ» إلى طريق آخر منها لِتَشْوِيقِ المُخَاطَبِ؛ **نحو قوله -تعالى-:** ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ ثم عَدَلَ إلى الخِطَابِ في باقي الآيات فوقع الالتفات، فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]، **ونحو قوله -تعالى-:** ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر]، وهو كثير جدا في القرءان الكريم، ولكلِّ موضعٍ منه معنى بديع، والله أعلم.

تنبيهات

١- اختلف النحاة في أصل المرفوعات، **فذهب فريق منهم**: إلى أنه المبتدأ، وهو قول سيبويه، **وذهب بعضهم**: إلى أنه الفاعل، فعلى القول بأنه الفاعل فإنَّ فِعْلَهُ يتقدم عليه أصالة، لأنه العامل، والفاعل معمول، والصحيح الأول لما تقدم من تعليل في تعريف الإسناد.

٣- قوله: «**وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعَـرِّفَا**» ورد في بعض النسخ «**يَكُنْ مُعَرَّفَا**» أي: المُسْنَدُ إليه.

٣- اعتبار التخصيص من أغراض تقديم المسند إليه إذا سُبِقَ بنفي محلُّ نزاع بين البلاغيين، وممن أثبته الجُرْجَانِي.

٤- جاء في بعض النسخ «**يَأْتِي كَأَوْلَى**» بدلا من «**يَأْتِي كَالَاوْلَى**».

٥- الإشارة على ثلاث مراتب عند جماهير النحاة، ومنهم من يجعل الإشارة على مرتبتين، «**قَرِيبَةٍ وبَعِيدَةٍ**»، فَتَسْتَعْمِلُ للقريب ما ليس فيه كاف ولا لام؛ نحو: «**ذَا، أو هَذَا**»، وللبعيد ما فيه كاف ولام؛ نحو «**هَذَاكَ، وهُنَاكَ، وَهُنَالِكَ**»، أو ما فيه كاف فقط، نحو «**هُنَاكَ**»، وهو قول سيبويه، ورجحه ابن مالك.

مُحَصِّلَةُ الْبَابِ الثَّانِي: أَحْوَالُ الـمُسْنَدِ إِلَيْهِ

- المُسْنَدُ إليه هو المَحْكُومُ عليه، وهو الذي يَعْتَمِدُ عليه الفِعْلُ أو ما في معناه، ويكون في الجملة الفعلية «**الفَاعِلُ، ونَائِبُ الفَاعِلِ**»، كما لو قلتَ: «**ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَضُرِبَ خالدٌ**»، وفي الجملة الاسمية «المبتدأ»، كما لو قلتَ: «**محمدٌ كريمٌ**».

- المُسْنَدُ إليه تَعْرِضُ له أحوال؛ منها: «**الذِّكْرُ، والحَذْفُ، والتَّعْرِيفُ، والتَّنْكِيرُ، والتَّقْدِيمُ، والتَّأْخِيرُ**» وغيرها.

-أما حذفه فلا بد من قرينة تدل على حَذْفِ المسند إليه، **والقاعدة**: أن حَذْفَ ما يُعلم جائز، لكنَّ الحذف عند البلاغيين ليس للعلم به فقط، بل للعلم به ولنكتة بلاغية، «**كالصَّوْنِ وَالإِنكَارِ، وَالِاحْتِرَازِ، والِاخْتِبَارِ**» إلى غير ذلك.

- ويُذكر المسند إليه «**لِلتَعْظِيمِ، وَالإِهَانَةِ، وَالْبَسْطِ، وَالتَّنْبِيهِ، وَالْقَرِينَةِ**»، ولغير ذلك.

- ويُعَرَّفُ بواحد من أنواع المعارف الستة، وهي: «**الضَّمِيرُ، والعَلَمُ، والاسْمُ المَوْصُولُ، واسْمُ الإِشَارَةِ، وذُو الأَدَاةِ، والمُضَافُ إلى وَاحِدٍ منها**».

- ويُنَكَّرُ المُسْنَدِ إليه «**للتَّحْقِيرِ، والتَعْظِيمِ، وَالإِفْرَادِ، وَالتَّكْثِيرِ، والتَّقْلِيلِ**».

- مِنْ دَوَاعِي الإتيان بالمُسْنَدِ إليه مَنْعُوتًا «**التَّبْيِينُ، وَالمَدْحُ، وَالتَّخْصِيصُ، وَالتَّعْيِينُ**».

- مِنْ دَوَاعِي الإتيان بالمُسْنَدِ إليه مُؤَكَّدًا «**تَوْكِيدُ العُمُومِ والشُمُولِ وَدَفْعُ تَوَهُّمِ غيرِه، وَدَفْعُ تَوَهُّمِ السَّهْوِ، وَدَفْعُ تَوَهُّمِ المَجَازِ**».

- مِنْ دَوَاعِي الإتيان بِعَطْفِ البَيَانِ «**الإِيضَاحُ**».

- مِنْ دَوَاعِي الإتيان بالبَدَلِ «**زِيَادَةُ تَقْرِيرِ الكَلَامِ وَتَوْضِيحِهِ**»، وهذا يشمل أنواع البدل الثلاثة، وهي: «**بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وبَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، وَبَدَلُ الاشْتِمَالِ**».

- مِنْ دَوَاعِي الإتيان بِعَطْفِ النَّسَقِ «**التَّفْصِيلُ، والقُرْبُ، وَرَدُّ السَّامِعِ إلى الصَّوَابِ**».

- أغراض تقديم المسند إليه تدور حول الاهْتِمَامِ به، وهي: «**الأَصْلُ، والتَّمْكِينُ، والتَّعَجُّلُ، والتَّخْصِيصُ**».

- وقد يخرج عن كُلِّ ما سَبَقَ ذِكْرُهُ من الأحوال التي تَعْرِضُ للمسند إليه من «**ذِكْرٍ، وَحَذْفٍ، وَتَعْرِيفٍ، وَتَنْكِيرٍ، مع الأغراض التي يُؤتى بالتابع لها**» لغير مقتضى الظاهر، وذلك لنُكَتٍ، منها: «**الأَوْلَوِيَّةُ، والِالْتِفَاتُ**».

البَابُ الثَّالِثُ

أَحْوَالُ المُسْنَدِ

البَابُ الثَّالِثُ : أَحوالُ المُسْنَدِ

٣٧. لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ القَرِينَهْ *** وَالذِّكْرُ أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهْ

٣٨. وَكَونُهُ فِعْلًا فَلِلتَّقَيُّدِ *** بِالْوَقْتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ

٣٩. وَاسْمًا فَلِانْعِدَامِ ذَا وَمُفْرَدَا *** لِأَنَّ نَفْسَ الحُكْمِ فِيهِ قُصِدَا

٤٠. وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا *** وَنَحْوِهِ فَلِيُفِيدَ زَائِدَا

٤١. وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنْهُ وَإِنْ *** بِالشَّرْطِ بِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ

٤٢. أَدَاتِهِ وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي (إِذَا) *** لَا (إِنْ) وَ (لَوْ) وَلَا لِذَاكَ مَنْعُ ذَا

٤٣. وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ *** وَعَكْسُهُ يُعْرَفُ وَالتَّنْكِيرُ

شرع في الكلام على ما يَعْرِضُ للمُسْنَدِ مِنْ أحوال.

والمُسْنَدُ هو: الفعل وما يَنوب عنه، والخبر وما يسد مسده، والمُبْتَدَأُ الذي ليس له خبر.

فقال: لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ القَرِينَهْ * وَالذِّكْرُ أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهْ**

قوله: «لِمَا مَضَى» بيانه في المسند إليه **«التَّرْكُ»** أي: الحذف، **«مَعَ القَرِينَهْ».**

يَعني: أَنَّ المُسْنَدَ يُحذف كذلك لِنَفْسِ الأغراضِ التي سبق بيانها في المُسْنَدِ إليه: «**كالصَّوْنِ وَالإِنكَارِ، وَالِاحْتِرَازِ، والِاخْتِبَارِ**» وغيرِ ذلك.

ولا بد من وجود القرينة الدالة على المُسْنَدِ المَحْذُوف؛ وذلك نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت:٦١]،

أي: لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ اللهُ، والقرينة هي السؤال.

وظاهر قوله: «**لِمَا مَضَى التَّرْكُ**» أن كل تَرك في المُسْنَدِ إليه يُترك كذلك في المُسْنَدِ، وهذا فيه نظر، بل هناك اعتبارات تُراعى عند حذف المُسْنَدِ ولا تُراعى عند حذف المسند إليه؛ **ومِنْ ذلك الأمثال:** فإنها تُحْكَى كما هي، كقولهم: «**كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ**»، فإن الخبر محذوف خلافا لابن عصفور.

وقوله: «وَالذِّكْرُ».

يَعني: وَذِكْرُ المسند لِمَا مَضَى أيضا، فيُذْكَرُ لنفس الأغراض التي سبق بيانها في المُسْنَدِ إليه، فيُذْكَرُ لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه؛ **نحو قوله-تعالى-:** ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، ويُذْكَرُ «**للتَّعْظِيمِ**»؛ **نحو:** مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا.

«وَلِلإِهَانَةِ»؛ **نحو**: زَيْدٌ لِصٌّ، «**وِلِضَعْفِ تَنْبِيهِ السَّامِعِ**»؛ نحو قولك: «**زيدٌ كَرِيمٌ وَعَمْرٌو كَرِيمٌ**»، «**وَلِلْقَرِينَةِ**»؛ نحو قول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء:٦٣]، رَدًّا على سؤال المشركين: ﴿قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ فَأَعَادَ المُسْنَدَ مع كونه مذكورا في السؤال لِضَعْفِ التعويل على دلالة القَرِينَةِ.

وقوله: «**أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهْ**».

يَعني: أن ذِكْرَ المُسْنَدِ يُفيد فائدةً، وهي تَعْيِينُ نَوْعِ المُسْنَدِ أَفَعْلٌ هو أم اسم؛ لأن لكل واحد منهما معنى مِن المعاني، أشار لبعض المعاني بقوله:

وَكَونُه فِعْلًا فَلِلتَّقَيُّدِ * بالْوَقتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ**

وَاسمًا فَلِانْعِدَامِ ذا وَمُفْرَدَا * لأنَّ نَفْسَ الحُكْمِ فِيهِ قُصِدَا**

أي: إن كان المُسْنَدُ فِعْلًا فَيُفِيدُ بِصِيغَتِهِ التَّقَيُّدَ بزمن من الأزمنة الثلاثة، وهي: «**زمن المُضِيِّ**»؛ نحو: «**ضَرَبَ**»، «**وزمن الحَالِ، وزمن الاسْتِقْبَالِ**»؛ نحو: «**يَضْرِبُ، واضْرِبْ**».

وقوله: «**مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ**».

المراد بالتَّجَدُّدِ: وقوع الحدث شيئا فشيئا، فإذا قلتَ: «**يَسْجُدُ زيدٌ للهِ**»، لَدَلَّ الفعل «**يَسْجُدُ**» على أن زيدا يقوم بالسجود مرة بعد مرة بعد أن لم يكن ساجدا، وكذا الأمر في نحو قولك: «**اسْجُدْ**»، أما الماضي فيدل على الحدوث في زمنٍ مَضَى دون اعتبار التجدد؛ لأنه وقع وانقضى، فليس في ذلك إفادة تجدد.

وقوله: «وَاسْمًا فَلِانْعِدَامِ ذَا».

يَعني به: إذا كان المُسْنَدُ اسْمًا فلا يَتَقَيَّدُ بزمن من الأزمنة، ولا يُفيد التجددَ، لكنه يُفِيدُ الثُّبوتَ والاسْتِمْرَارَ؛ نحو: «**زيدٌ طَوِيلٌ**»، فَطَوِيلٌ يُفيد في الأصل ثُبُوتَ الوَصْفِ لموصوفه؛ **وهذا يعني**: أَنَّ طولَ زيدٍ ثَابِتٌ لا يَتَقَيَّدُ بزمن من الأزمنة، ويفيد الاستمرارَ، فطولُ زيدٍ مستمر.

أما قوله: «ومُفْرَدَا لأنَّ نَفْسَ الحُكْمِ فيهِ قُصِدَا».

يَعني: وكَوْنُ المسندِ مُفْرَدًا، **والمُراد بالمفرد هنا**: المُفْرَدُ في باب الخبر، وهو ما ليس جملةً ولا شَبِيهًا بالجملة؛ نحو: «**زيدٌ قائمٌ**»، فقائمٌ يُفِيدُ إِثْبَاتَ الحكم الموجود في المُسْنَدِ في المُسْنَدِ إليه، حينئذ يُقْصَدُ المُسْنَدُ إليه وحده بالحكم، بخلاف ما لو أتيت بالمُسْنَدِ جملة؛ نحو: «**زيدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ**» حينئذ يَرتبط الحكم الذي هو القيام بشيء آخر له صِلَةٌ وَتَعَلُّقٌ بالمُفْرَدِ وهو أبوه.

مُتَعَلِّقَاتُ الـمُسْنَـدِ

وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا	وَنَحْـوِهِ فَلِيُفِيـدَ زَائِـدَا
وَتَرْكُـهُ لِمَانِـعٍ مِنْـهُ وَإِنْ	بِالشَّـرْطِ بِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ
أَدَاتِـهِ وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا	لَا إِنْ وَلَـوْ وَلَا لِـذَاكَ مَنْـعُ ذَا

هذا شروع منه في الحديث عما يَتَعَلَّقُ بالمُسْنَدِ؛ نحو: «المفعول، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، والحال، والتمييز، والاستثناء».

فقال:

وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا * وَنَحْـوِهِ فَلِيُفِيـدَ زَائِـدَا**

يَعني: أنه قد يؤتي بهذه المتعلقات «**كالمفعول ونحوه مما سبق ذكره**» لإفادة معنى بلاغي، وهو زيادة الفائدة في الكلام؛ كما لو قلتَ: «**كَتَبَ زيدٌ شِعْرًا**»، فإن المفعول به الذي هو «**شِعْرًا**» أفاد معنى زائدا لم يكن موجودا في قولك: «**كَتَبَ زيدٌ**»؛ لأننا لا نعرف ماذا كتب على وجه التفصيل، فيحتمل أن يكون كتب كتابا، أو قرءانا، أو حديثا، أو شِعْرًا، أو قصة إلغ..

وكذلك قولك: «**جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا**»، أفاد معنى زائدا أكثر من المعنى الموجود في قولك: «**جَاءَ زيدٌ**»، وقولك: «**جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا على الفَرَسِ**»، أفاد فائدة أخرى؛ لأنه يحتمل أن يكون راكبا الناقة، أو الحمار، إلغ... وكذا باقي المُتَعَلِّقَاتِ.

وقوله: «وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنهُ».

يَعني: وترك تَقْيِيدِ المُسْنَدِ بِوَاحِدٍ مِنْ هذه المُتَعَلِّقَاتِ يكون لسببٍ كما أن التقييد بالمُتَعَلِّقَاتِ يكون لسبب؛ نحو: «**الجهل بالمتعلقات، أو عدم إرادة ذكرها، أو قبحها، أو ضيق الوقت**».

قال -تعالى-: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٥١].

فالفعل اتَّخَذَ يَتَعَدَّى لمفعولين، وفي هذا الموضع لم ينصب إلا مفعولا واحدًا، وأما الثاني فغير مذكور لاستقباح ذكره، وتقديره: «**ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ إِلَٰهًا**»، فَتُرِكَ تَقْيِيدُ المُسْنَدِ لِغَرَضٍ بَلَاغِيٍّ وهو قُبْحُ ذِكْرِ المُتَعَلِّقِ.

وقوله: «وَإِنْ بِالشَّرْطِ بِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ أَدَاتِهِ».

يَعني: أَنَّ تَقْيِيدَ الفِعْلِ بالشرط يكون لإفادة معنى الشرط المُقَيَّدِ بأداته؛ فيختلف باختلاف معاني أدوات الشرط، وقد ذكر ثلاثةً من هذه الأدوات، وهي: «إذا، وإنْ، ولو» فقال: **وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا *** لَا إِنْ وَلَوْ وَلَا لِذَاكَ مَنْعُ ذَا**

يَعني: أن «إِذَا» تَدُلُّ على الشرط في الاستقبال مع دخولها على ماضي اللفظ غالبا، ويُؤْتَى بها للتعبير عن الشيء المُتَحَقِّقِ وقوعه المجزوم به، وليس الأمر كذلك في «إِنْ، وَلَوْ»؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر:١]، قُرِنَ النَّصْرُ بِإِذَا الشرطية الداخلة على ماضي اللفظ لِيُفِيدَ تَحَقُّقَ وُقُوعِ النصر، وأنه لا شك قادم، وقوله -تعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [البقرة:١٨٠]، والمَوْتُ مُتَحَقِّقُ الوُقُوعِ لا شك.

أما «إِنْ» فيُعَبَّرُ بها عن الشيء المشكوك في وقوعه [٩٢]، ولذا قال الله بعدها:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ فَتَرْكُهُ للوصيةِ مَشْكُوكٌ فيه، إذ ليس كُلُّ أحدٍ يترك وصية، فناسب ذكرها مقرونة بإن.

وأما «لَوْ» فيُعَبَّرُ بها عن الشيء المشكوك في وقوعه لكن في الزمن الماضي عكس «إِنْ، وَإِذَا»؛ نحو قولك: «لَوْ جَاءَ زيدٌ أَكْرَمْتُهُ».

وقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام:٩].

وأما قوله: «وَلَا لِذَاكَ مَنْعُ ذَا».

فيعني به: أن «لَوْ» تُفِيدُ الامْتِنَاعَ، وليس هذا مما يُفِيدُهُ «إِنْ، أو إِذَا».

ثم قال: وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ * وَعَكْسُهُ يُعْرَفُ وَالتَّنْكِيرُ**

يَعني: أَنَّ نعتَ المسند، وتعريفه، وتنكيره، وتقديمه، وتأخيره مَعْرُوفٌ لَدَيْكَ أيها البَلَاغِيُّ؛ لأنه قد تقدم ذكرها في باب المسند إليه، فجميع الأغراض التي سبق الكلام عليها في المسند إليه ثابتة للمسند إلا ضمير الفصل، وكون المسند المفرد فعلا.

٩٢- هذا في حق المخلوق فقط.



مُحَصِّلَةُ البابِ الثَّالِثِ: أَحوالُ المُسْنَدِ

- **المُسْنَدُ هو**: الفعل وما يَنوب عنه، والخبر وما يَسُدُّ مَسَدَّهُ، والمبتدأ الذي ليس له خبر.

- المُسْنَدَ يُحذف أيضا لِنَفْسِ الأغراضِ التي سبق بيانها في المسند إليه: «**كالصَّوْنِ وَالإِنكَارِ، وَالِاحْتِرَازِ، والِاخْتِبَارِ**» وغيرِ ذلك، ولا بد من وجود القرينة الدالة على المُسْنَدِ المَحْذُوفِ.

- ذكر المسند يفيد فائدة زائدة وهي تعيين نوع المسند أفعل هو أم اسم؛ لأن لكل واحد منهما معنى من المعاني.

فإن كان المُسْنَدُ فِعْلًا أفاد التَّقَيُّدَ بزمن من الأزمنة الثلاثة، وهي: «**زمن المُضِيِّ**»؛ نحو: «**ضَرَبَ**»، «**وزمن الحَالِ، وزمن الاسْتِقْبَالِ**»؛ نحو: «**يَضْرِبُ، واضْرِبْ**».

ويُفِيدُ المُسْنَدُ التَجَدُّدَ إن كان فعلا، **والمراد بالتَّجَدُّدِ**: الحدوث شيئا فشيئا.

فإذا كان المُسْنَدُ اسْمًا فإنه لا يَتَقَيَّدُ بزمن من الأزمنة، وَيُفِيدُ ثُبُوتَ الوَصْفِ لموصوفه والاسْتِمْرَارَ.

- إذا كان المسندُ مُفْرَدًا؛ نحو: «**زيدٌ قائمٌ**» أفاد إِثْبَاتَ الحكم الموجود في المسند في المسند إليه، حينئذ يُقْصَدُ المُسْنَدُ إليه بالحكم لا غير، بخلاف ما لو أتيتَ بالمسند جملة، نحو: «**زيدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ**» حينئذ يرتبط الحكم وهو القيام بشيء آخر له صلة بالمفرد وهو أبوه.

- يُؤتي بِمُتَعَلِّقَاتِ المسند؛ نحو: «**المفعول، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، والحال، والتمييز، والاستثناء**» لإفادة معنى بلاغي، وهو زيادة الفائدة في الكلام.

- ويُتْرَكُ تَقْيِيدُ المُسْنَدِ بِوَاحِدٍ مِنْ هذه المُتَعَلِّقَاتِ لِسَبَبٍ ما؛ نحو: «**الجهل بالمتعلقات، أو عدم إرادة ذكرها، أو قبحها، أو ضيق الوقت**».

- تَقْيِيدُ الفِعْلِ بالشرط يكون لإفادة معنى الشرط المقيد بأداته، فيختلف باختلاف معاني أدوات الشرط، «**فإذا**» تَدُلُّ على الشرط في الاستقبال مع دخولها على ماضي اللفظ غالبا، ويُؤْتَى بها للتعبير عن الشيء المُتَحَقِّقِ وقوعه المجزوم به، وليس الأمر كذلك في «**إِنْ، وَلَوْ**».

«**فإِنْ**» يُعَبَّرُ بها عن الشيء المشكوك في وقوعه، وكذلك «**لَوْ**» يُعَبَّرُ بها عن الشيء المشكوك في وقوعه لكن في الزمن الماضي عكس «**إِنْ، وَإِذَا**»، «**ولَوْ**» تُفِيدُ الامْتِنَاعَ، وليس هذا مما يُفِيدُهُ «**إِنْ، أو إِذَا**».

- نعتُ المسند، وتعريفه، وتنكيره، وتقديمه، وتأخيره مَعْرُوفٌ لَدَيْكَ؛ لأنه قد تقدم ذكرها في باب المسند إليه، فجميع الأغراض التي سبق الكلام عليها في المسند إليه ثابتة للمسند.

الْبَابُ الرَّابِعُ
أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

البَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

٤٤. ثُــمَّ مَـعَ المَفْعُـولِ حَـالُ الفِعْـلِ *** كَحَالِــهِ مَـعْ فَاعِـلٍ مِـنْ أَجْـلِ

٤٥. تَلَبُّـــسٍ لَا كَـوْنِ ذَاكَ قَـدْ جَـرَى *** وَإِنْ يُـرَدْ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ قَـدْ ذُكِـرَا

٤٦. النَّـفْـيُ مُطْلَـقًـا أَوِ الإِثْبَـاتُ لَهْ *** فَــذَاكَ مِثْــلُ لَازِمٍ فِي المَنْـزِلَــهْ

٤٧. مِــنْ غَيْـــرِ تَقْــدِيرٍ وَإِلَّا لَزِمَـا *** وَالـحَــذْفُ لِلْبَيَـانِ فِيمَـا أُبْهِمَـا

٤٨. أَوْ لِمَـــجِيءِ الذِّكْـــرِ أَوْ لِـــرَدِّ *** تَوَهُّـــمِ السَّامِـــعِ غَيْــرَ الْقَصْـدِ

٤٩. أَوْ هُــوَ لِلتَّعْمِيـــمِ أَوْ لِلْفَاصِلَـــهْ *** أَوْ هُــوَ لِاسْتِهْجَــانِكَ المُقَابَلَــهْ

٥٠. وَقَـــدِّمِ المَفْعُـــولَ أَوْ شَبِيْهَـــهُ *** رَدًّا عَلَى مَــنْ لَـمْ يُصِـبْ تَعْيِينَـهُ

٥١. وَبَعْـضَ مَعْمُـولٍ عَلَى بَعْـضٍ كَمَـا *** إِذَا اهْتِمَـــامٌ أَوْ لِأَصْـــلٍ عُلِمَـــا

لَمَّا أشار الناظم في الباب السابق إلى أن للفعل مُتَعَلِّقَاتٍ يُؤتي بها لإفادة معنى بلاغي زائد في الكلام أراد أن يُخَصِّصَ هذا الباب للكلام على بعض المتعلِّقات حتى يَتضح ما فيها من معان حال الحذف والذكر، وخَصَّ المفعولَ به بالكلام.

فقال:

ثُمَّ مَعَ الـمَفْعُولِ حَالُ الفِعْلِ	***	**كَحَالِهِ مَعْ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ**
تَلَبُّسٍ لا كَوْنِ ذَاكَ قَدْ جَرَى	***	**وَإِنْ يُرِدْ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا**
النَّفْيُ مُطلَقًا أوِ الإثْبَاتُ لَهْ	***	**فَذَاكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي المَنْزِلَهْ**
مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَإِلَّا لَزِمَا	***	....

يَعني: أَنَّ حَالَ الفِعْلِ مع المَفْعُولِ كَحَالِ الفِعْلِ مع الفاعل؛ إذ كُلٌّ من المفعول والفاعل مُتَلَبِّسٌ وَمُرْتَبِطٌ بالفعل من جهة معينة؛ وذلك أن الفعل يدل على حدث وقع في زمن، فإن كان متعديا فَثَمَّ تَشَارُكٌ وَقَعَ؛ نحو: «**ضَرَبَ زيدٌ عمرًا**».

«**فَزَيْدٌ**» فاعل تَلَبَّسَ وارْتَبَطَ بالفعل من جهة أنه قَامَ بالضرب، **وعمرًا**: مفعول به تَلَبَّسَ وارْتَبَطَ بالفعل من جهة أنه وَقَعَ عليه الضرب، ولذلك رُفِعَ الفاعل، ونُصِبَ المفعول به.

وقوله: «لَا كَوْنِ ذَاكَ قَدْ جَرَى».

يَعني: إذا لم يكن المرادُ إفادة وقوع الحدث فلا نحتاج حينئذ لذكر الفاعل والمفعول؛ لأن إفادة الوقوع حاصلة بقطع النظر عمن قام بالفعل أو مَنْ وقع عليه الفعل.

وقوله:

.... * وإنْ يُرِدْ إنْ لَمْ يكُنْ قَدْ ذُكِرا**

النَّفْيُ مُطلَقًا أوِ الإثْبَاتُ لَهْ * فَذَاكَ مِثْلُ لازمٍ فِي المَنْزِلَهْ**

يَعني: إذا كان مُرَادُكَ إفادةَ الوقوع فقط مُثْبِتًا أو نَافِيًا، حينئذ تَصِيرُ مَنْزِلَةُ الفعل المتعدي كاللازم؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾ [القصص:٢٣].

فكُلٌّ مِنَ الفعلِ «يَسْقُونَ»، والفعلِ «تَذُودَان» مُتَعَدٍّ، ومع ذلك لم يَتَعَدَّ كُلٌّ منهما إلى المفعول؛ لأن المراد إفادة وقوع الحدث إثباتا أو نفيا دون النظر إلى من وَقَعَ عليه الفعل، ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ﴾ [النجم:٤٣]، فلم يُذكر المفعول به لعدم الحاجة؛ لأن المراد وقوع الحدث إثباتا أو نفيا دون النظر إلى مَن وَقَعَ عليه الفعل، وهذا يقع على ألسنتنا، فنقول إذا أردنا إثباتَ صفة لله -جل وعلا-: «اللهُ يَخْلُقُ ويَرْزُقُ ويُحْيِي ويُمِيتُ» ؛ وكلها أفعال متعدية، لكننا لا نذكر المفعول به؛ لأن المراد إثبات وقوع الخلق والرزق والإحياء والإماتة دون النظر إلى مَن وقع عليه الفعل.

وقوله: «مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ».

يَعني: إذا كان مرادُك إفادة وقوع الفعل فقط إثباتا أو نفيا دون النظر إلى من وَقَعَ عليه الفعل فلا تُقَدِّرِ المفعولَ به؛ لأن المُقَدَّرَ كالمَذْكُورِ.

وقوله «وإلاَّ لَزِمَا». أي: إذا لم تُرِدِ النفيَ أو الإثباتَ لَزِمَ ذِكْرُ المفعول أو تقديره.

حذف المفعول

....	***	وَالحَذْفُ لِلْبَيَانِ فِيمَا أُبْهِمَا
أَوْ لِمَجِيءِ الذِّكْرِ أَوْ لِرَدِّ	***	تَوَهُّمِ السَّامِعِ غَيْرَ القَصْدِ
أَوْ هُوَ لِلتَّعْمِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَهْ	***	أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِكَ الْمُقَابَلَهْ

يَعني: يُحذف المفعول لأغراض بلاغية، منها: «إِرَادَةُ البَيَانِ بَعْدَ الإِبْهَامِ، وَمَجِيءُ ذِكْرِهِ، وَعَدَمُ تَوَهُّمِ السَّامِعِ غَيْرَ المَقْصُودِ، وَإِرَادَةُ العُمُومِ، ولِلْفَوَاصِلِ فِي الْآيِ، ولِلِاسْتِهْجَانِ».

أمَّا إِرَادَةُ البَيَانِ بَعْدَ الإِبْهَامِ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل:٩].

أي: وَلَوْ شَاءَ هِدَايَتَكُمْ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ.

وقوله -تعالى-: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى:٢٤].

أي: فَإِنْ يَشَإِ اللهُ إِضْلَالَكَ، قدرناه حسب السياق، والنكتة من إِرَادَةِ البَيَانِ بَعْدَ الإِبْهَامِ أن يكون أوقع في النفس.

وأمَّا مَجِيءُ ذِكْرِهِ:

فهو أن تَحذفَ المفعولَ به لكونك ستذكره فيما بعد؛ نحو قولك: «أَرَدْتُ فَلَمْ أَجِدْ عَالِمًا مِثْلَكَ»، أي: أردتُ عَالِمًا، أو لتقدم ذكره؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد:٣٩]، أي: ويُثْبِتُ مَا يَشَاءُ.

وأَمَّا عَدَمُ تَوَهُّمِ السَّامِعِ غَيْرَ المَقْصُودِ:

فنحو قول البُحْتُرِيِّ:

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ *** وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ

حذف مفعولَ «حَزَزْنَ» كي لا يتوهم السامعُ غيرَ المقصود، **إذ لو قال**: حَزَزْنَ اللحمَ لتبادر إلى الذهن ما ليس بمراد.

وأَمَّا إِرَادَةُ العُمُومِ:

فنحو قوله تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦ﴾ [الرعد:٣٦]. **أي**: ولا أُشْرِكَ بِهِ أَحَدًا أو شَيْئًا.

وأَمَّا الْفَوَاصِلُ فِي الْآيِ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضُّحى:٣]، **أي**: ومَا قَلَاكَ.

وأَمَّا الِاسْتِهْجَانُ:

كما لو قال قاض لرجل: هل رأيتَ عورةَ هذه المرأةِ، فقال: «**مَا رَأَيْتُ مِنْهَا ولا رَأَتْ مِنِّي**». **أي**: العورة.

تَقْدِيمُ الـمَفعُولِ وَمَا يُشْبِهُـهُ

وَقَـدِّمِ المَفْعُـولَ أَوْ شَبِيْهَـــهُ	***	رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصِبْ تَعْيِينَهُ
وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا	***	إِذَا اهْتِمَـامٌ أَوْ لأَصْلٍ عُلِمَـا

يَعني: يَتَقَدَّمُ المَفْعُولُ به أو ما يُشْبِهُهُ «كالحال، والجار والمجرور، والظرف» لعدة أغراض، منها: «الرَّدُّ على مَنْ يَظُنُّ خِلَافَ الصَّوَابِ»؛ نحو قولك: «**مُحَمَّدًا اتَّبَعْتُ**»، رَادًّا على مَنْ ظَنَّ أنك اتَّبَعْتَ غيرَه، وكذلك الحال؛ نحو: «**ضَاحِكًا جاءَ زيدٌ**»، رَادًّا على من يَظُنُّ أنه جاء بَاكِيًا، ويُفيد هذا التقديمُ الحصرَ.

وأما قوله: «وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا».

فيعني به: أَنَّ بَعْضَ المَعْمُولَاتِ تُقَدَّمُ على بَعْضٍ؛ لأنها ليست على درجة واحدة، فبعضها أولى من بعض، فيُقَدَّمُ «**الفاعل، ثم المفعول به، ومفعول ظن وأخواتها الأول على الثاني، ثم المصدر، ثم المفعول لأجله، ثم ظرف الزمان، ثم ظرف المكان، ثم المفعول معه، ثم الحال**» إلا إذا رُوعِي الاهتمام، فيتقدم المهم ولو كان يَسْتَحِقُّ التأخيرَ في الأصل، كما لو قلتَ: «**اِدَّعَى النُّبُوَّةَ مُسَيْلَمَةُ الكَذَّابُ**» وهذا معنى قوله: «**إِذَا اهْتِمَامٌ أَوْ لأَصْلٍ عُلِمَا**».

تنبيه

-قوله «**وَإِلَّا لَزِمَا**» يحتمل أن تكون الألف إطلاقية، وفاعل لزم مستتر تقديره: «**لَزِمَ تَقْدِيرُ المَفْعُولِ**»، ويجوز أن تكون ضميرَ تثنية يعود على تقدير المفعول به أو ذكره، أو تقدير الفاعل والمفعول.

مُحَصِّلَةُ الْبَابِ الرَّابِعِ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

- للفعل مُتَعَلِّقَاتٌ يُؤْتي بها لإفادة معنى بلاغي زائد في الكلام.

- حَالُ الفِعْلِ مع المَفْعُولِ كَحَالِ الفِعْلِ مع الفاعل؛ إذ كُلٌّ من المفعول والفاعل مُتَلَبِّسٌ وَمُرْتَبِطٌ بالفعل من جهة معينة، وذلك أن الفعل يدل على حدث وقع في زمن، فإن كان متعديا فَثَمَّ تَشَارُكٌ وَقَعَ، فلو قلتَ: «**ضَرَبَ زيدٌ عمرًا**»، «**فَزَيْدٌ**» فاعل تَلَبَّسَ وارْتَبَطَ بالفعل من جهة أنه قَامَ بالضرب، **وعمرًا**: مفعول به تَلَبَّسَ وارْتَبَطَ بالفعل من جهة أنه وَقَعَ عليه الضرب، ولذلك رُفِعَ الفاعل، ونُصِبَ المفعول به.

- إذا لم يكن المرادُ من ذكر المفعول مع الفعل إفادة وقوع الفعل فلا حاجة من ذكر الفاعل والمفعول؛ لأن إفادة الوقوع حاصلة بقطع النظر عن قام بالفعل أو مَنْ وقع عليه الفعل.

- إذا كان مُرَادُكَ إفادةَ الوقوع فقط مُثْبِتًا أو نَافِيًا حينئذ تَصِيرُ مَنْزِلَةُ الفعل المتعدي كاللازم، فلا تُقَدِّرِ المفعولَ به؛ لأن المُقَدَّرَ كالمَذْكُورِ.

-فإذا لم تُرد النفي أو الإثبات لَزِمَ ذِكْرُ المفعول أو تقديره.

- يُحذف المفعول لأغراض بلاغية، منها: «**إِرَادَةُ البَيَانِ بَعْدَ الإِبْهَامِ، وَمَجِيءُ ذِكْرِهِ، وَعَدَمُ تَوَهُّمِ السَّامِعِ غَيْرَ المَقْصُودِ، وَإِرَادَةُ العُمُومِ، ولِلْفَوَاصِلِ في الْآيِ، ولِلِاسْتِهْجَانِ**».

- يَتَقَدَّمُ المَفْعُولُ به أو ما يُشْبِهُهُ «**كالحال، والجار والمجرور، والظرف**» لعدة أمور، منها: «**الرَّدُّ على مَنْ يَظُنُّ خِلَافَ الصَّوَابِ**».

-بَعْضُ المَعْمُولَاتِ تَتَقَدَّمُ على بَعْضٍ؛ لأنها ليست على درجة واحدة، فبعضها أولى من بعض، فيُقدم «**الفاعل، ثم المفعول به، ومفعول ظن وأخواتها الأول على الثاني، ثم المصدر، ثم المفعول لأجله، ثم ظرف الزمان، ثم ظرف المكان، ثم المفعول معه، ثم الحال**» إلا إذا روعي الاهتمام، فيتقدم المهم ولو كان يَسْتَحِقُّ التأخيرَ في الأصل.

الْبَابُ الخَامِسُ

الْقَصْرُ

البَابُ الخَامِسُ: القَصْرُ

٥٢. القَّصْــرُ نَوْعَــانِ حَقِيقِــيٌ وَذَا *** نَوْعَــانِ وَالثَّــانِي إضَافِــيٌّ كَـذَا

٥٣. فَقَصْـرُكَ الوَصِفَ عَلَى المَوْصُوفِ *** وَعَكْسُـهُ مِـنْ نَوْعِـهِ المَعْــرُوفِ

٥٤. طُرُقُـهُ: النَّفْــيُ وَالِاسْتِثْنَــا هُمَـا *** وَالْعَطْــفُ وَالتَقْدِيــمُ ثُــمَّ إِنَّمَــا

٥٥. دَلَالَـةُ التَّقْـدِيمِ بِالفَحْــوَى، وَمَـا *** عَــدَاهُ بِالْوَضْــعِ وَأَيْضًــا مِثْلَمَــا

٥٦. الْقَصْــرُ بَيْــنَ خَبَــرٍ وَمُبْتَـدَا *** يَكُــونُ بَيْــنَ فاعِـلٍ وَمَـا بَـدَا

٥٧. مِنْــهُ فَمَعْلُــومٌ وَقَــدْ يُنَــزَّلُ *** مَنْــزِلَةَ المَجْهُــولِ أَوْ ذَا يُبْــدَلُ

القَصْرُ لُغَةً: [93]له معنيان: «**الغَايَةُ، والحَبْسُ**».

والذي يُناسب الإصلاح «**الحَبْسُ**»؛ قال -تعالى-: ﴿**فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ**﴾ [الرحمن:٥٦]، **أي**: لَا تَمُدُّهُ إِلَى غَيْرِ بَعْلِهَا، كَأَنَّهَا تَحْبِسُ طَرْفَهَا حَبْسًا.

وفي الاصطلاح: تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ التَّخْصِيصِ.

ويَنْقَسِمُ القَصْرُ باعتبار غَرَضِ المُتَكَلِّمِ إلى نوعين:

النوعِ الأولِ: القَصْرِ الحَقِيقِيِّ.

وهو ما كان الاختصاص فيه بالنسبة لما عدا المقصور عليه بحسب الواقع؛ نحو: «**لا مُقَاتِلَ إلا زَيْدٌ**» إذا كان لا يوجد مثله في قريته أو بلدته.

والقَصْرُ الحَقِيقِيُّ نوعان:

الأول: قَصْرُ صِفَةٍ على مَوْصُوفٍ.

نحو قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ**﴾ [النساء:١٧١]، فصفة الألوهية مقصورة على الرب -جل وعلا- لا تتعداه لغيره، وإن كان له -جل وعلا- صفات أخر.

والثاني: قَصْرُ مَوْصُوفٍ على صِفَةٍ.

كأن تقول: «**ما زيدٌ إلا عَالِمٌ**» كأنه لم يتجاوز هذه الصفة إلى صفة أخرى وإن تجاوزته هي.

وقد يكون حقيقيا، وقد يكون على سبيل المبالغة والادعاء.

---

[93]- مقاييس اللغة (٩٦/٥)، والعين (٥٧/٥)، القاموس المحيط (٥٩٥).



والنوع الثاني: القَصْرِ الإِضَافِيّ.

وهو ما كان الاختصاص فيه بالنسبة لشيء آخر معين؛ نحو: «**ما شَاعِرٌ إلا زَيْدٌ**» إذا أردتَ أن تنفي الشاعرية عن شخص آخر.

وسُمي إضافيا لأنك قصرتَ الموصوفَ على صفةٍ أو صفةً على موصوفٍ لكن بالإضافة إلى شيء خارج عنهما.

كما لو ظن أحد أن زيدًا شاعر ومجاهد؛ فقلتَ: «**ما زيدٌ إلا شَاعِرٌ**» أي: ليس مجاهدا، فقد قصرته على أحد الوصفين دون أن تنظر إلى قصره عليها فيما عدا ذلك من الصفات الخارجة عن الشاعرية.

طُرُقُ القَصْرِ وأَدَوَاتُه

طُرُقُهُ النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَا هُمَا	***	وَالْعَطْفُ وَالتَقْدِيمُ ثُمَّ إِنَّمَا
دِلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالفَحْوَى وَمَا	***	عَدَاهُ بِالْوَضْعِ وَأَيْضًا مِثْلَمَا
الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَا	***	يَكُونُ بَيْنَ فَاعِلٍ وَمَا بَدَا
مِنْهُ فَمَعْلُومٌ وَقَدْ يُنَزَّلُ	***	مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ أَوْ ذَا يُبْدَلُ

طُرُقُ القَصْرِ أَرْبَعَةٌ، وهي: «النَّفْيُ والاسْتِثْنَاءُ، والعَطْفُ بِلَا أَوْ بِبَلْ، والتَّقْدِيمُ، وَإِنَّمَا».

الأول: النَّفْيُ والاسْتِثْنَاءُ.

قَدَّمَهُ لأنه أَقْوَى أساليب القصر؛ نحو: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، ونحو قوله -تعالى-:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤].

والثاني: العَطْفُ بِحرف العطف «لا» أو «بل».

نحو قولك: «جاء زيدٌ لا عمرٌو»، وقولك: «ما جاء زيدٌ بل عمرٌو».

والثالث: التَّقْدِيمُ.

يَعني: تقديم ما حَقُّهُ التأخير؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، أي: لا نَعْبُدُ إلا أنت، ولا نَسْتَعِينُ إلا بك.

والرابع: إِنَّمَا.

نحو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء:١٧١].



وقوله:

دِلاَلَةُ التَّقْدِيمِ بِالفحْوَى ومَا * عَدَاهُ بِالْوَضْعِ وأَيْضًا مِثْلَمَا**

يَعني: أَنَّ جميع أدوات القصر الثلاثة ما عدا «**تقديم ما حَقُّهُ التأخير**» تُفيد الحصر بوضعها اللغوي، أما «**تقديم ما حَقُّهُ التأخير**» فيفيد الحصر بالفحوى والمَعْنَى والقرينة، ودلالةُ الفحوى على الحصر أخفى من دلالة الوضع على الحصر.

وقوله:

الْقَصْرُ بيْنَ خَبَرٍ ومُبْتَدَا * يكونُ بيْنَ فاعِلٍ**

يَعني: كما أن القصر يقع بين الخبر والمبتدإ كقوله -تعالى-: «**ومَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ**» أو قولك: «**زَيْدٌ كَرِيمٌ لا بَخِيلٌ**» فكذلك يَقَعُ بين الفعل والفاعل؛ نحو قول الله –تعالى-: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ [يونس:٨٣].

ويقع بين الفعل ومتعلقاته؛ نحو: «**إنما ذهبتُ إلى المدرسة يَوْمَ الخميس لا يَوْمَ الجمعةِ**»، ونحو: «**إِنَّمَا جاءَ زيدٌ مَاشِيًا لا رَاكِبًا**» إلخ..

وقوله:

وَمَا بَدَا مِنْهُ فَمَعْلُومٌ وَقَدْ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْـمَجْهُولِ أَوْ ذَا يُبْدَلُ

يَعني: أن القصر قد يكون على مقتضى الظاهر، فالمعلوم معلوم، حينئذ تأتي بأداة القصر «**إِنَّمَا**» على الأصل، والمجهول مجهول، حينئذ تأتي «**بالنفي مع الاستثناء**»، وقد يكون على خلاف مقتضى الظاهر، فَيُنَزَّلُ المَعْلُومُ مُنْزَّلَةَ المَجْهُولِ، ويُنَزَّلُ المَجْهُولُ مُنْزَّلَةَ المَعْلُومِ.

فمثال تَنْزِيلِ المَعْلُومِ مَنْزِلَةَ المَجْهُولِ:

قولُ الكفارِ لشعيب -عليه السلام-: ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [الشعراء:١٨٦].

ومعلوم أن شُعَيْبًا -عليه السلام- يعلم أنه بشر، لكنَّ هؤلاء الكفار نَزَّلُوا هذا المعلومَ مَنْزِلَةَ المجهول لِشُبْهَةٍ عندهم، وهي أنه لا تجتمع النبوة والبشرية، فجاء القصر بالنفي مع الاستثناء وهو أمر معلوم.

ومثال تَنْزِيلِ المَجْهُولِ مَنْزِلَةَ المَعْلُومِ:

قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة:١١]، فنَزَّلُوا الصلاحَ وهو مجهولٌ غيرُ معلوم للسامع مُنَزَّلَةَ المعلوم.

تنبيه

- قوله: «فَقَصْرُكَ الْوَصْفَ عَلَى الْمَوْصُوفِ» وقع في نور الأفنان: «فَقَصْرُ صِفَةٍ عَلَى الْمَوْصُوفِ». وهذا غلط إذ الوزن فيه منكسر.

مُحَصِّلَةُ الْبَابِ الخَامِسِ: الْقَصْرُ

- **القَصْرُ لُغَةً**: له معنيان: «**الغَايَةُ، والحَبْسُ**».

وفي الاصطلاح: تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ التَّخْصِيصِ.

- يَنْقَسِمُ القَصْرُ باعتبار غَرَضِ المُتَكَلِّمِ إلى نوعين:

النوع الأول: القَصْرُ الحَقِيقِيُّ.

وهو ما كان الاختصاص فيه بالنسبة لما عدا المقصور عليه بحب الواقع؛ نحو: «**لا مُقَاتِلَ إلا زَيْدٌ**» إذا كان لا يوجد مثله في قريته أو بلدته.

والقَصْرُ الحَقِيقِيُّ نوعان: «**الأول: قَصْرُ صِفَةٍ على مَوْصُوفٍ، والثاني: قَصْرُ مَوْصُوفٍ على صِفَةٍ**».

والنوع الثاني: القَصْرُ الإِضَافِيُّ.

وهو ما كان الاختصاص فيه بالنسبة لشيء آخر معين؛ نحو: «**ما شَاعِرٌ إلا زَيْدٌ**» إذا أردتَ أن تنفي الشاعرية عن شخص آخر، وسُمي إضافيا لأنك قصرتَ الموصوفَ على صفةٍ أو صفةً على موصوفٍ لكن بالإضافة إلى شيء خارج عنهما.

- طُرُقُ القَصرِ أَرْبَعَةٌ، وهي: «**النَّفْيُ والاسْتِثْنَاءُ، والعَطْفُ بِلَا أَوْ بِبَلْ، والتَّقْدِيمُ، وَإِنَّمَا**».

- جميع أدوات القصر الثلاثة ما عدا «**تقديم ما حَقُّهُ التأخير**» تُفيد الحصر بوضعها اللغوي، أما «**تقديم ما حَقُّهُ التأخير**» فيفيد الحصر بالفحوى والمَعْنَى، ودلالة الفحوى على الحصر أخفى من دلالة الوضع.

- كما أن القصر يقع بين الخبر والمبتدإ فكذلك يقع بين الفعل والفاعل، ويقع بين الفعل ومتعلقاته.

- القصر قد يكون على مقتضى الظاهر، فالمعلوم معلوم، والمجهول مجهول، وقد يكون على خلاف مقتضى الظاهر، فَيُنَزَّلُ المَعْلُومُ مُنْزَّلَةَ المَجْهُولِ، ويُنَزَّلُ المَجْهُولُ مُنْزَّلَةَ المَعْلُومِ.


الْبَابُ السَّادِسُ
الإِنْشَاءُ

الْبَابُ السَّادِسُ : الإِنْشَاءُ

٥٨. يَسْــتَدْعِ الِانْشَــاءُ إِذَا كَانَ طَلَــبْ *** مَـا هُـوَ غَيْــرُ حَاصِـلٍ وَالْمُنْتَخَـبْ

٥٩. فِيــهِ: التَّمَــنِّي وَلَهُ المَوْضُــوعُ *** (لَيْــتَ) وَإِنْ لَـمْ يَكُـنِ الْوُقُـوعُ

٦٠. وَ (لَوْ) وَ (هَلْ) مِثْلُ (لَعَلَّ) الدَّاخِلَـهْ *** فِيْـهِ، وَالِاسْـتِفْهَامُ وَالمَوْضُـوعُ لَهْ:

٦١. هَـلْ، هَمْـزَةٌ، مَـنْ، مَـا، وَأَيٌّ، أَيْنَـا *** كَـمْ، كَيْـفَ، أَيَّـانَ، مَـتَى، وَأَنَّى

٦٢. فَـ (هَلْ) بِهَا يُطْلَبُ تَصْـدِيقٌ وَمَـا *** (هَمْــزًا) عَــدَا تَصَــوُّرٌ وَهْيَ هُمَــا

٦٣. وَقَــدْ - لِلاسْــتِبْطَاءِ وَالتَّقْرِيــرِ *** وَغَيْــرِ ذَا - يَكُــونُ وَالتَّحْقِيــرِ

٦٤. وَالأَمْــرُ وَهْــوَ طَلَــبُ اسْــتِعْلَاءِ *** وَقَـدْ - لأَنْـوَاعٍ - يَكُـونُ جَـائِي

٦٥. وَالنَّـهْيُ وَهْـوَ مِثْلُـهُ بِـ (لَا) بَـدَا *** وَالشَّــرْطُ بَعْدَهَــا يَجُـوزُ وَالنِّـدَا

٦٦. وَقَـدْ - لِلاخْتِصَاصِ وَالإِغْـرَاءِ - *** تَجِــيءُ، ثُــمَّ مَوْضِـعَ الإِنْشَــاءِ

٦٧. قَـدْ يَقَـعُ الْـخَبَــرُ لِلتَّفَـاؤُلِ *** وَالْـحِرْصِ أَوْ بِعَـكْـسٍ ذَا تَأَمَّـلِ

قوله: «الإنْشَاءُ».

الإِنْشَاءُ لُغَةً: الخَلْقُ والإِحْدَاثُ والإِيجَادُ.

واصطلاحا: مَا لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ ولَا الكَذِبَ لِذَاتِهِ.

وينقسم الإنشاء إلى قسمين: «طَلَبِيٍّ، وَغَيْرِ طَلَبِيٍّ».

وقد حَصَرَ الناظمُ الكلامَ في الطلبي، فقال:

يَسْتَدْعِ الِانْشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبْ * مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ**

يَعني: الإنشاء الطلبي هو طلب ما ليس بحاصل.

ثم ذَكَرَ بعضَ أنواعِ الإنشاء الطلبي، وهي: «التَّمَنِّي، والاسْتِفْهَامُ، والأَمْرُ، والنَّهْيُ، والنِّدَاءُ».

أولا: التَّمَنِّي.

قال:

....	***	.... وَالمُنْتَخَبْ
فِيهِ التَّمَنِّي وَلَهُ المَوْضُوعُ	***	لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الوُقُوعُ
وَلَوْ وَهَلْ مِثْلُ لَعَلَّ الدَّاخِلَهْ	***	فِيهِ ....

يَعني: النوع الأول من أنواع الإنشاء الطلبي: «التَّمَنِّي»، ويكون بحرف من حروف التمني، وهي: «لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَلَوْ، وَهَلْ».

أَمَّا «لَيْتَ» فيُتَمَنَّى بها المستحيلُ، أي: طلبُ ما لا يمكن أن يَحْصُلَ، وهي أُمُّ الباب؛ نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا»، وقوله –تعالى-: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام:٢٧].

وقد يُتَمَنَّى بها ما يُمكن وُقُوعُهُ بِعُسْرٍ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَـٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَـٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [القصص:٧٩]، ونحو قول: «لَيْتَ الجَاهِلَ عَالِمٌ».

وأَمَّا «لَعَلَّ» فيُتَمَنَّى بها الشيءُ المَحْبُوبُ المُتَوَقَّعُ حُصُولُهُ؛ نحو قوله-تعالى-: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَـٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾ [الأنعام:٤٢]، وقد يُتمنى بها الشيءُ البعيد؛ نحو قوله–تعالى-: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَـٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون].

وأَمَّا «لَوْ» فَيُتَمَنَّى بها الشيءُ المُمْتَنِعُ حُصُولُهُ، فلها حكم «لَيْتَ» في أَحَدِ معنيها؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا﴾ [البقرة:١٦٧].

وأما «هَلْ» فيُتَمَنَّى بها الشيءُ القريب؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف:٥٣]، وذلك أن الشفاعة في نفسها ممكنة الحصول، فهناك من يُشفع لهم يوم القيامة من الموحدين.

ثانيا: الاسْتِفْهَامُ.

قال:

....	***	.. وَالاِسْتِفْهَامُ وَالـمَـوْضُوعُ لَهْ
هَلْ هَمْـزَةٌ مَـنْ مَا وَأَيٌّ أَيْنَـا	***	كَـمْ كَـيْـفَ أَيَّـانَ مَتـى وَأَنَّـى
فَهَلْ بِهَـا يُطْلَبُ تَصْدِيقٌ وَمَا	***	هَمْزًا عَدَا تَصَـوُّرٌ وَهْيَ هُـمَا
وَقَـدْ لِلِاسْتِبْطَـاءِ وَالتَّقْرِيـرِ	***	وَغَيْـرِ ذَا يَكُـونُ وَالتَّحْقِـيرِ

أي: النوع الثاني من أنواع الإنشاء الطلبي «الاسْتِفْهَامُ»، وأدواته الموضوعة له هي: «هَلْ، والهَمْزَةُ، ومَنْ، ومَا، وأَيٌّ، وَأَيْنَ، وَكَمْ، وَكَيْفَ، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَأَنَّى».

أما «هَلْ» فيُسْتَفْهَمُ بها في أكثر الأحوال عن التصديق، أي: إدراك النسبة للأشياء المُتَصَوَّرَةِ، أو: إدراك العَلاقة بين شيئين؛ **نحو** قوله –تعالى-: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود:١٤].

وأَمَّا «**باقي أدواتِ الاستفهام**» إلا الهمزة فيُسْتَفْهَمُ بها عن طلب تَصَوُّرِ أَصْلِ الأشياء لا عن الحُكْمِ، والتصور هو إدراك المفرد.

«**فَمَنْ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن العالم في الأصل؛ **نحو** قوله-تعالى-: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ [المُلك:٣٠].

«**وما**» يُسْتَفْهَمُ بها عن غير العالم في الأصل؛ **نحو** قوله-تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار:٦].

«**وأيٌّ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن تَصَوُّرِ المُتَشَارِكَيْنِ؛ **نحو** قوله-تعالى-: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم:٧٣].

«**وَأَيْنَ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن المكان؛ **نحو قوله-تعالى-**: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ﴾ [النحل:٢٧].

وقول النبي ﷺ للجارية: «**أَيْنَ اللَّهُ**». قَالَتْ: «**فِي السَّمَاءِ**». رواه مسلم «١٢٢٧».

«**وكَمْ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن العدد؛ **نحو قوله-تعالى-**: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف:١٩].

«**وكَيْفَ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن الحال؛ نحو: «**كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ**»، وقوله-تعالى-: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٠].

«**وأيَّانَ**» يُسْتَفْهَمُ بها عن الزمان المستقبل؛ **نحو قوله-تعالى-**: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل:٢١].

«**ومَتَّى**» يُسْتَفْهَمُ بها عن الزمان مطلقا؛ **نحو قوله-تعالى-**: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [سبأ:٢٩].

«**وَأَنَّى**» تَأْتِي بمعنى: «**أَيْنَ، وَمَتَى، وَكَيْفَ**»؛ **نحو قوله-تعالى-**: ﴿قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران:٣٧]، **أي**: مِنْ أَيْنَ لَكِ هَذَا؟، «**وادْخُلْ بَيْتَكَ أَنَّى شِئْتَ**» **أي**: مَتَى شئتَ، وقوله -تعالى-: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، **أي**: كيف يُحيي.

وأَمَّا «**الهمزة**» فيُسْتَفْهَمُ بها عنهما، وإليه أشار بقوله: «**وَهْيَ هُمَا**».

فطلب التصور نحو قوله -تعالى-: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم:٧٨]، يُراد تعيين أحدهما.

وطلب التصديق نحو قولك: «**أَزَيْدٌ قَادِمٌ**»، ولذلك يُجاب بنعم أو لا.



معاني الاستفهام

ثم قال: وَقَدْ لِلاسْتِبْطَاءِ وَالتَّقْرِيرِ * وَغَيْرِ ذَا يَكُونُ وَالتَّحْقِيرِ**

يَعني: وقد يكون الاستفهام على غير المعاني الأصلية السابق ذكرها، فمِن ذلك: «الاسْتِبْطَاءُ، والتَّقْرِيرُ، والتَّحْقِيرُ».

أما الاسْتِبْطَاءُ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة:٢١٤]، وقولك لرجل دعوتَه وتأخر في المجيء: «كَمْ دَعَوْتُكَ».

وأما التَّقْرِيرُ:

فهو أن تَحْمِلَ المُخَاطَبَ على الإِقْرَارِ والاعْتِرَافِ؛ **نحو قوله -تعالى-**: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، وقولك لابنك الذي رسب في الامتحان: «أَلَمْ أَنْصَحْكَ».

وأما التَّحْقِيرُ:

فنحو قول الكفار -قاتلهم الله- وهم يُحَقِّرُونَ الرُّسُولَ ﷺ: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان:٤١].

وقوله: «وَغَيْرِ ذَا يَكُونُ». أي: ويكون الاستفهام لغير هذه المعاني.

فيكون للإنكار؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه:٩٣].

ويكون للنهي؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة:٩١]، ويكون للاستبعاد؛ نحو -قوله تعالى-: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الدخان:١٣].



ثالثا: الأَمْرُ.

وَالأمرُ وَهوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءِ * وَقَدْ لأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَائِي**

يَعنِي: النوع الثالث من أنواع الإنشاء الطلبي «**الأَمْرُ**».

والأَمْرُ: مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الفِعْلِ مُطْلَقًا، وقد اشترط الناظمُ الاستعلاءَ فيه، فإن كان من مُسَاوٍ سُمِّيَ الْتِمَاسًا، وإن كان الطالبُ أقلَّ رُتْبَةً من المَطْلُوبِ مِنْهُ سُمِّيَ دُعَاءً.

صِيَغُ الأَمْرِ؟

١ – صيغة «افْعَلْ»؛ كما في قوله –تعالى-: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور:٥٦].

٢ – الفعل المضارع المقرون بلام الأمر، وهي صيغة «لِيَفْعَلْ»؛ نحو قوله –تعالى-: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

٣ – اسم فعل الأمر؛ نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة:].

فعَلَيْكُمْ: اسم فعل أمر يدل على الطلب.

٤ – المَصْدَرُ النَّائِبُ عن فِعْلِهِ؛ نحو قوله –تعالى-: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤]، **فضَرْبَ** مصدر نائب عن فعله، أي: «**فاضربوا الرقابَ**».

أنواع الأمر:

تأتي صيغة الأمر ويُقصد بها عدة معان، منها: «التَّسْوِيَةُ، والتَّهْدِيدُ، والتَّكْوِينُ، والوُجُوبُ، والإِبَاحَةُ، والنَّدْبُ».



أَمَّا التَّسْوِيَةُ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿ اَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الطور:١٦]، **يَعني**: يَستوي صبركم وعدمه، فليس أمرًا بالصبر.

وأَمَّا التَّهْدِيدُ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف:٢٩].

فقوله تعالى: «**فَلْيَكْفُرْ**»، للتهديد والوعيد، وليس طلبا لإيجاد الكفر كما يقول بعض الزنادقة من بني علمان وجماعةِ الإخوان المفسدين، **فمن قال**: هو أمر لإيجاد الكفر، أو للتخيير بين الإسلام والكفر لم يَعْرِفِ الإسلامَ.

ومثله قوله تعالى: ﴿اَعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت:٤٠].

هذا أمر للتهديد وليس لإيجاد المعاصي والكفر.

وأَمَّا التَّكْوِينُ:

فهو إيجاد الشيء بعد عدم، أي: أصبح كائنا بعد أن لم يكن، كما في قوله - تعالى-: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل:٤٠].

رابعا: النَّهْيُ.

وَالنَّـهْيُ وَهْوَ مِثْلُـهُ بِلَا بَـدَا * وَالشَّـرْطُ بَعْدَهَـا يَجُوزُ......**

يَعني: النوع الرابع من أنواع الإنشاء الطلبي «**النَّهْيُ**».

والنَّهْيُ لغة: خلاف الأَمْرِ، وهو مصدر «**نَهَى يَنْهَى نَهْيًا**».

قال الليث «٤/٩٣»:

"النَّهي خلافُ الأمْرِ؛ تقول: نَهَيْتُهُ عنه، وفي لغةٍ: نَهَوْتُهُ عنه".

وقال ابن فارس في مقاييس اللغة «٣/٣٥٩»:

"«نَهَيَ» غَايَةٍ وَبُلُوغٍ، وَمِنْهُ أَنْهَيْتُ إِلَيْهِ الْخَبَرَ: بَلَّغْتُهُ إِيَّاهُ. وَنِهَايَةُ كُلِّ شَيْءٍ: غَايَتُهُ، وَمِنْهُ نَهَيْتُهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ لِأَمْرٍ يَفْعَلُهُ، فَإِذَا نَهَيْتُهُ فَانْتَهَى عَنْكَ فَتِلْكَ غَايَةُ مَا كَانَ وَآخِرُهُ".

والنَّهْيُ اصطلاحا: مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الكَفِّ عَنْ فِعْلٍ بِغَيْرِ كُفَّ.

فَخَرَجَ «**الأَمْرُ**» بقولنا: «**مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الكفِّ عَنْ فعْلٍ**»؛ لأنه طلب فعل.

وخرج بقولنا: «**بِغَيْرِ كُفَّ**». كُلُّ ما دل على النهي بغير صيغة النهي، كقول: «**كُفَّ، وأَمْسِكْ، وَذَرْ، وَدَعْ، وَخَلِّ**»، ونحوها، فإنها أوامر وإن اقتضت كَفًّا.

وقوله: «**وَهْوَ مِثْلُهُ**». أي: والنهي مثل الأمر من جهة أن له معاني، ويُقَسَّمُ عندهم إلى نهي على وجه الاستعلاء، ونهي على وجه الالتماس، ونهي على وجه الدعاء، كما سبق بيانه في الأمر.

وصيغة النهي: هي الفعل المضارع المقرون بلا الناهية «**لا تَفْعَلْ**»، وإليها أشار الناظم بقوله: «**بِلَا بَدَا**»، أي: ظَهَرَ؛ **يُقَالُ**: بَدَا الشَّيْءُ يَبْدُو: إِذَا ظَهَرَ.

وتأتي صيغة النهي لعدة معانٍ، منها: «**التَّهْدِيدُ، والتَّقْلِيلُ، وبَيَانُ العَاقِبَةِ**».

أَمَّا التَّهْدِيدُ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗاۚ﴾ [البقرة:٢٣١].

وأَمَّا التَّقْلِيلُ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الحِجر:٨٨].

وأمَّا بيَانُ العَاقِبَةِ:

فنحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩].

وقوله: «وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزْ».

يَعني: أن جميع ما تقدم ذكره من أنواع الإنشاء الطلبي، «**كالتَّمَنِّي، والاسْتِفْهَامِ، والأَمْرِ، والنَّهْيِ**» يجوز أن تُقَدَّرَ بعدها شَرْطًا مَحْذُوفًا؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة:٢٤٦].

أي: ابعث فَإِنْ بَعَثْتَ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ.

ونحو: «**لَوْ أَنَّ لِي مَالًا أُنْفِقْهُ في سبيل الله**». أي: إِنْ أُرْزَقْهُ أُنْفِقْهُ.

ونحو: «**لا تَسْأَلْ يَا زَيْدُ عَنْ شَيْءٍ يَسُؤْكَ**». أي: إِنْ يُبْدَ لَكَ يَسُؤْكَ، وقد ورد منطوقه في القرءان، ونحو: «**أَيَّانَ يَأْتُونَ أُكْرِمْهُمْ**». أي: إِنْ يَأْتُوا أُكْرِمْهُمْ.

خَامِسًا: النِّدَاءُ.

.... * .... وَالنِّدَا**

وَقَـدْ لِلِاخْتِـصَاصِ وَالإغْـرَاءِ * تَجِـيءُ ثُـمَّ مَوْضِعَ الإنْـشَـاءِ**

قَدْ يَقَـعُ الْخَبَـرُ لِلتَّـفَـاؤُلِ * وَالْحِرْصِ أَوْ بِعَكْسِ ذَا تَأَمَّـلِ**

يَعني: النوع الرابع من أنواع الإنشاء الطلبي «النِّدَاءُ».

والنِّدَاءُ لُغَةً: طَلَبُ الإِقْبَالِ بِصَوْتٍ.

واصطلاحا: طَلَبُ الإِقْبَالِ بِحَرْفٍ مِنْ أَحْرُفِ النِّدَاءِ النَّائِبَةِ مَنَابَ الفِعْلِ المَحْذُوفِ، وهي: «**يَا، وأَيَا، وهَيَا، وأَيْ، والهمزة المفتوحة مقصورةً كانت أو ممدودةً**».

وقد يكون حَرْفُ النِّدَاءِ ظَاهِرًا؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾ [هود:٤٨]، وهو الأصل، وقد يكون مُضْمَرًا؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾ [يوسف:٢٩].

أَغْرَاضُ النِّدَاءِ:

يَأْتِي النِّدَاءُ لِمَعَانٍ أُخَرَ غَيْرِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ الذي هو طلب الإقبال، فيخرج عن معناه الأصلي إلى «**الاخْتِصَاصِ، والإِغْرَاءِ**»، وهذا معنى قوله: «**وَقَدْ لِلِاخْتِصَاصِ وَالإِغْرَاءِ تَجِيءُ**».

أَمَّا الاخْتِصَاصُ:

فنحو قولك لمن يَسْمَعُكَ: «**إِنَّ الأَمْرَ مَا أَوْضَحْتُه لَكَ يَا زَيْدُ**» أي: أنا أَخْتَصُّ عَنْ غَيْرِي بِتَوْضِيحِ الأَمْرِ لَكَ، فظاهر الكلام النداء، وليس هذا مُرَادًا، بل المراد الاختصاص.

وأَمَّا الإِغْرَاءُ:

فهو حَثُّ المُخَاطَبِ على أَمْرٍ مَحْمُودٍ لِيَلْزَمَهُ؛ نحو قولك: «**الظَّلْمَ يَا مَظْلُومُ**».

فَلَمْ تُنَادِ المَظْلُومَ باسمه؛ لأنك لا تُرِيد أن تُنَادِيَ عليه، وإنما ناديتَه بهذه الصفة كي يلزمَ حجتَهُ في رفع شكواه حتى يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنَ الظالم.

وقوله:

.... * ...... ثُـمَّ مَوْضِعَ الإِنْـشَـاءِ**

قَدْ يَقَـعُ الْخَبَـرُ لِلتَّـفَـاؤُلِ * وَالْحِـرْصِ أَوْ بِعَكْـسٍ ذَا تَـأَمَّـلِ**

يَعْنِي: قد يقعُ الخبرُ مَوْضِعَ الإِنْشَاءِ؛ نحو قولك: «**قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ**».

أي: اللَّهُمَّ ارحمه، فهذا خَبَرٌ في اللفظ أُرِيدَ به الإنشاء؛ وذلك لإفادة التفاؤل أو الحرص على رحمته، ونحو قوله -تعالى-: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ [البقرة:١٩٧]. **أي**: لا تَرْفُثُوا، ولا تَفْسُقُوا، ولا تُجَادِلُوا، حِرْصًا على عدم الوقوع.

وقوله: «أَوْ بِعَكْسٍ ذَا تَأَمَّلِ».

يَعْنِي: قد يُعكس الأَمْرُ، فَيُؤْتَى بالإنشاءِ في موضع الخبر؛ وذلك للعناية؛ **نحو قوله**-تعالى-: ﴿قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف:٢٩]، ولم يقل: «وبإقامة وجوهكم» تأكيدا للعناية بأمر الصلاة.

وقد يُؤْتَى به للتأدب؛ **نحو قوله** -تعالى-: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [هود:٥٤]، ولم يَقُلْ: أُشْهِدُ اللهَ وَأُشْهِدُكُمْ، تَأَدُّبًا مع الله، حتى لا يَقْرِنَ بين شهادةِ اللّهِ وشَهَادَتِهِم.

تنبيهات

- الميزان في أدوات التمني يكون بالنسبة لشعور المتكلم لا في نفس الأمر، كقول فرعون ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ [غافر].

فَالأداة «لَعَلَّ» وإنْ كان أصلها الترجي والتوقع في الشيء الممكن حصوله إلا أن فرعون-لعنه الله- شعر أنه يمكن أن يحصل ذلك الشيء، وإن كان مستحيل حصوله، أو بحسب دعواه مع اعتقاده عدم الإمكان، وكذلك كل مِن «**لو، وهل**» فقد جاء التمني بهما في شيء ممكن الحصول وهو في شعور المتكلم ممتنع.

- مبحث التصديقات والتصورات يُبحث عند المناطقة.

- التصديق يُجاب عنه بنعم أو لا، نحو: «**هل جاء زيد**»؟ فتقول: نعم أو لا، بخلاف التصور.

- الاستفهام طلب الفهم، وهذا يَتعلق بالمخلوق فقط، أما الله -جل وعلا- فهو بكل شيء عليم، فهو يَعلم ما كان وما سيكون وما هو كائن، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون.

- ذهب بعضهم إلى اشتراط العُلُوِّ في الأمر، وهو قول جماهير المعتزلة، وقول بعض الأصوليين، كأبي إسحاق الشيرازي، وابن الصباغ، وغيرهم؛ قالوا: لا بد أن يكون الآمر أعلى رتبة من المأمور، كالخالق للمخلوق، والزوج لزوجته، والأب لأولاده، وولي الأمر للرعية.

وهو قول باطل؛ لأنه لا يُعْرَفُ في لسان العرب هذا الشرط.

أما جماهير أهل العلم فيشترطون أن يكون الأمر «**على جهة الاستعلاء**» وهو ما ذهب إليه الناظم، فيكون الأمر قد صدر بقهر وكبرياء، والفرق بين العلو والاستعلاء أن العلو صفة للمتكلم، والاستعلاء صفة للكلام نفسه؛ ولذلك قد يأمر العبدُ سيدَه باستعلاء مع انحطاط رتبة العبد عن سيده!

وثَمَّ قول ثالث: وهو اشتراطهما معا العلو والاستعلاء، وبه قال ابْنُ الْقُشَيْرِيِّ وَالْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيُّ.

والقول الرابع: عدم اشتراطهما، لا العلو ولا الاستعلاء، وهو قول أغلب المتأخرين، وهو الصحيح؛ لأنه لا يُعْرَفُ في لسان العرب هذا الشرط، والمشهور عندهم أن صيغة «**افْعَلْ**» يُراد بها الدلالة على الطلب مطلقا دون النظر لمراعاة علو أو استعلاء.

ودليل ذلك: قوله -تعالى- مخبرا عن قول فرعون للسحرة: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥]، **ولم يقل**: فماذا تلتمسون أو تطلبون، ومعلوم أن الأمر لم يكن ممن هو أعلى رتبة من فرعون.

وقوله -تعالى- مخبرا عن إبليس: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، فإبليس يأمر بني آدم، ومعلوم أن إبليس أقل رتبة من بني آدم.

أضف إلى ذلك أن كثيرا من الأوامر الشرعية ليس فيها استعلاء، بل فيها ترغيب؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ﴾ [آل عمران:١٣٣].

وقد أشار صاحب المراقي إلى هذه الأقوال باختصار، فقال:

ولــــيس عنـــد جُـــلِّ الأَذْكِيَـــاءِ *** شَرْطُ عُلُـــوٍّ فيـــه واسْـــتِعْلَاءِ

وخَــالَفَ البَـــاجِي بِشَــرْطِ التَّـــالِي *** وشــــرطُ ذاك رَأْيُ ذي اعْـتِـــزَالِ

واعتُـــبرا معًـــا على تَوْهِيـــنِ *** لدى القُشَـــيْرِيِّ وذي التَّلْقِـــينِ

فالصواب أن يقال في حد الأمر: مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الفِعْلِ مُطْلَقًا.

- بابا الأمر والنهي يُبحثان بتوسع عند الأصوليين.

- لا يلزم أن يكون النهي على جهة العلو ولا الاستعلاء كما قررناه في الأمر، ولو قيل من باب التأدب من غير أن يكون ذلك اصطلاحا لم يكن فيه بأس، **حتى لا يقال:** العبد ينهى الله، أو يأمره.

- صِيَغُ الأَمْرِ لها معانٍ كثيرة، أوصلها تاج الدين السبكي في جمع الجوامع إلى ست وعشرين صيغة؛ **فقال:** وترد «**للوجوب، والندب، والإباحة، والتهديد، والإرشاد، وإرادة الامتثال، والإذن، والتأديب، والإنذار، والامتنان، والإكرام، والتسخير، والتكوين، والتعجيز، والإهانة، والتسوية، والدعاء، والتمني، والاحتقار، والخبر، والإنعام، والتفويض، والتعجب، والتكذيب، والمشورة، والاعتبار**».

- لصيغ النهي أحد عشر مَعْنًى؛ ذكرها السيوطي في الكوكب الساطع فقال:

وَلَفْظُهُ للحَظْرِ والكَرَاهَةِ * وَاليَأْسِ والإِرْشَادِ والإِبَاحَةِ**

ولاحْتِقَارٍ وَلِتهْدِيدٍ بَيَانْ * عَاقِبَةٍ تَسْوِيَةٍ دُعَا امْتِنَانْ**

-اختلف النحاة في الفعل المضارِع المجزوم في الجواب أهو مجزوم لوقوعه في جواب الطلب، أم هو مجزوم لوقوعه في جواب شرط مقدر محذوف؟ في ذلك قولان للنحاة، والناظم ذهب إلى قول الجمهور، لكنَّ الأول أقوى كما بينتُه في «**شَرْحِ مُعَلَّقَةِ امْرِئِ القَيْسِ**» عند قوله: «**قِفَا نَبْكِ**».

محصلة الْبَابِ السَّادِسِ: الإِنْشَاءُ

- مَا لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ ولَا الكَذِبَ لِذَاتِهِ.

وينقسم الإنشاء إلى قسمين: «**طَلَبِيٍّ، وَغَيْرِ طَلَبِيٍّ**».

فالإنشاء الطلبي هو طلب ما ليس بحاصل، وأنواعه هي: «**التَّمَنِّي، والاسْتِفْهَامُ، والأَمْرُ، والنَّهْيُ، والنِّدَاءُ**».

-«**فالتَّمَنِّي**» يكون بحرف من حروف التمني، وهي: «**لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَلَوْ، وَهَلْ**».

أَمَّا «**لَيْتَ**» فيُتَمَنَّى بها المستحيلُ، **أي**: طلبُ ما لا يمكن أن يَحْصُلَ، وقد يُتَمَنَّى بها ما يُمكن وُقُوعُهُ بِعُسْرٍ، وأَمَّا «**لَعَلَّ**» فيُتَمَنَّى بها الشيءُ المَحْبُوبُ المُتَوَقَّعُ حُصُولُهُ، وقد يُتمنى بها الشيء البعيد، وأَمَّا «**لَوْ**» فَيُتَمَنَّى بها الشيءُ المُمْتَنِعُ حُصُولُهُ، فلها حكم «**لَيْتَ**» في أحد معنيها، وأما «**هَلْ**» فيُتَمَنَّى بها الشيءُ القريب.

-«**والاسْتِفْهَامُ**»: طلب الفهم، وأدواته الموضوعة له هي: «**هَلْ، والهَمْزَةُ، ومَنْ، ومَا، وأَيُّ، وَأَيْنَ، وَكَمْ، وَكَيْفَ، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَأَنَّى**».

أما «**هَلْ**» فيُسْتَفْهَمُ بها في أكثر الأحوال عن التصديق، وأَمَّا «**باقي أدوات الاستفهام**» إلا الهمزة فيُسْتَفْهَمُ بها عن طلب تَصَوُّرِ أَصْلِ الأشياء، وأَمَّا «**الهمزة**» فيُسْتَفْهَمُ بها عنهما.

وللاستفهامِ معان غير المعاني الأصلية السابق ذكرها، فمِن ذلك: «**الاسْتِبْطَاءُ، والتَّقْرِيرُ، والتَّحْقِيرُ**».

- **والأَمْرُ**: مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الفِعْلِ مُطْلَقًا.



- وصيغه: «**افْعَلْ، ولِيَفْعَلْ، واسم فعل الأمر، والمَصْدَرُ النَّائِبُ عن فِعْلِهِ**».

-وتأتي صيغة الأمر لعدة معان، منها: «**التَّسْوِيَةُ، والتَّهْدِيدُ، والتَّكْوِينُ، والوُجُوبُ، والإِبَاحَةُ، والنَّدْبُ**».

- «**والنَّهْيُ**» مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الكَفِّ عَنْ فعْلٍ بِغَيْرِ كُفَّ.

وصيغة النهي هي الفعل المضارع المقرون بلا الناهية «**لا تَفْعَلْ**».

وتأتي صيغة النهي لعدة معانٍ، منها: «**التَّهْدِيدُ، والتَّقْلِيلُ، ولِبَيَانِ العَاقِبَةِ**».

- جميع ما تقدم ذكره من أنواع الإنشاء الطلبي، «**كالتَّمَنِّي، والاسْتِفْهَامِ، والأَمْرِ، والنَّهْيِ**» يجوز أن تُقَدَّرَ بعدها شَرْطًا مَحْذُوفًا.

-«**والنداء**» طَلَبُ الإقْبَالِ بِحَرْفٍ مِنْ أَحْرُفِ النِّدَاءِ النَّائِبَةِ مَنَابَ الفِعْلِ المَحْذُوفِ، وهي: «**يَا، وأَيَا، وهَيَا، وأَيْ، والهمزة المفتوحة، مقصورةً كانت أو ممدودةً**».

ويَأْتِي النِّدَاءُ لِمَعَانٍ أُخَرَ غَيْرِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ الذي هو طلب الإقبال، فيخرج عن معناه الأصلي إلى «**الاخْتِصَاصِ، والإِغْرَاءِ**».

- قد يقعُ الخبرُ مَوْضِعَ الإِنْشَاءِ، والإنشاءُ موضع الخبر.

الْبَابُ السَّابِعُ

الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

البَّابُ السَّابِعُ : الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

٦٨. إِنْ نُزِّلَــتْ ثَانِيَــةٌ مِــنْ مَاضِيَــهْ *** كَنَفْسِــهَا أَوْ نُزِّلَــتْ كَالْعَارِيَــهْ

٦٩. فَافْصِــلْ وَإِنْ تَوَسُّــطٌ فَالْوَصْــلُ *** بِجَـامِــعٍ أَرْجَـحُ، ثُــمَّ الْفَصْــلُ

٧٠. -بِمَا لِـحَـالٍ أَصلُهَـا قَـدْ سَـلِمَا - *** أَصْـــلٌ وَإِنْ مُرَجِّــحٌ تَـحَـتَّـمَـــا

الْوَصْلُ لُغَةً: الرَّبْطُ والضَّمُّ.

واصطلاحا: عَطْفُ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ بحرفٍ مِن أحرف العطف العشرة، والذي يتكلم عليه علماء المعاني العطفُ بالواو دون غيرها؛ لأن العطف بغيرها لا يقع فيه التباس.

والْفَصْلُ لُغَةً: الفَرْقُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ.

واصطلاحا: عدم وجود حرف العطف الواو الذي يَرْبِطُ بين الجملتين.

قال الناظم:

إنْ نُزِّلَتْ ثَانِيَةٌ مِنْ مَاضِيَهْ * كَنَفْسِهَا أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَهْ**

فَافْصِلْ .... * ....**

أي: مَوَاضِعُ الفَصْلِ خَمْسَةٌ، وهي: «كَمَالُ الاتِّصَالِ، وشِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ، وكَمَالُ الانْقِطَاعِ، وشِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ، والتَّوَسُّطُ بَيْنَ الكَمَالَيْنِ».

فأشار إلى «كَمَالِ الاتِّصَالِ، وشِبْهِ كَمَالِ الاتِّصَالِ» بقوله: «**إِنْ نُزِّلَتْ ثَانِيَةٌ مِنْ مَاضِيَـهْ كَنَفْسِهَا**».

وأشار إلى «كَمَالِ الانْقِطَاعِ، وشِبْهِ كَمَالِ الانْقِطَاعِ» بقوله: «**أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَهْ**».

١-كَمَالُ الاتِّصَالِ.

وهو أن تكون الجملةُ الثانيةُ مُشْتَمِلَةً على معنى الجملة الأولى، كأن تكون توكيدا لها، أو بدلا منها، أو عطفَ بيان.

فمثال التَّوْكِيدِ:

قوله -تعالى-: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [الطارق:١٧]، فجملة «**أَمْهِلْهُمْ**» مُؤَكِّدَةٌ للجملة الأولى «**فَمَهِّلْ**» توكيدا لفظيا، وقد يكون التوكيد معنويا كما في قوله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]، فجملة «**لَا رَيْبَ فِيهِ**» مُؤَكِّدَةٌ لجملة «**ذَلِكَ الكِتَابُ**» توكيدا معنويا.

ومثال عَطْفِ البَيَانِ:

قوله -تعالى-: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [طه:١٢٠]، فجملة «**قَالَ يَا آدَمُ**» بَيَانٌ لِجُمْلَةِ «**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ**»؛ إذ هي عينُها.

ومثال البَدَلِ:

قوله-تعالى-: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الشعراء]، فجملة «**أَمَدَّكُمْ**» الثانية بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ مِن جملة «**أَمَدَّكُمْ**» الأولى، وكقولك: «**اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا**»، فجملة «**لا تُقِيمَنَّ**» بدل اشتمال من «**اِرْحَلْ**».

ففي هذه الأحوال الثلاثةِ اتصلت الجملةُ الثانيةُ بالأولى اتصالا كاملا؛ حينئذ لا يجوز الوَصْلُ بحرف العطف، ويجب الفَصْلُ؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، وهذا لا يستقيم معنى؛ لأن بين الجملتين اتصالًا تامًّا.

٢- شِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ.

وهو أن تكون الجملةُ الثانيةُ واقعةً في جَوَابِ سؤالٍ نَاشِئٍ عن الجملة الأولى؛ نحو قوله-تعالى-: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [المؤمنون:٢٧]. فجملة «**إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ**» واقعةٌ في جَوَابِ سؤالٍ نَاشِئٍ عن الجملة الأولى، أي: «**لِمَاذَا لَا أُخَاطِبُكَ فِي الذين ظَلَمُوا**» فتأتي الإجابة «**إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ**»، ويُسمى استئنافا بيانيا.

٣- كَمَالُ الانْقِطَاعِ.

وهو ألا يكون بين الجملةِ الثانيةِ والجملة الأولى مناسبة في المعنى أو السياق؛ إذ هما جملتان مختلفتان؛ نحو قولك: «**مَاتَ زيدٌ رَحِمَهُ اللهُ**»، وقولك: «**قَامَ زَيْدٌ، عِنْدِي رَجُلٌ في البَيْتِ**».

٤- شِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ.

أن تكون الجملة مسبوقة بجملتين يصح العطف على إحداهما وفي العطف على الثانية فسادٌ في المعنى؛ فيُترك العطف لذلك؛ **نحو قول الشاعر**:

وتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا *** بَدَلًا أُرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

فجملةُ «**أُرَاهَا**» يجوز أن تُعْطَفَ على جملة «**تَظُنَّ**»، لكنه يترتب على ذلك فساد في المعنى؛ وذلك أن جملة «**أُرَاهَا**» ظَنٌّ لَهُ لا لها، فقد يُظن حينئذ أن العطْفَ على جملةِ «**أَبْغِي بِهَا**» فيكون المعنى: «**أن سلمى هي التي تَظُنُّ أنه يراها في الضَّلَالِ تَهِيمُ**»، والحق أنه يراها «**في الضَّلَالِ تَهِيمُ**» بسبب ظنها به أنه يَبْغِي بِهَا بَدَلًا، حينئذ لا يجوز الوَصْلُ بحرف العطف، ويجب الفَصْلُ؛ حتى لا يَفْسُدَ المعنى.

٥- التَّوَسُّطُ بَيْنَ الكَمَالَيْنِ.

وهو أن تكون الجملة الثانية لا يُقصد إعطاؤها حكم الجملة الأولى؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة]. فجملة «**اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**» يُخَالِفُ حُكْمُهَا حُكْمَ الأولى، فلا يَصح عطفُها حتى لا يتوهم السامعُ أنها مِن مقول المنافقين.

ثم قال: «وَإِنْ تَوَسُّطٌ فالوَصْلُ * بِجَامِعٍ أَرْجَحُ».**

للوصل موضعان:

الأول: أَنْ تَتَّفِقَ الجُمْلَتَانِ خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً ويكون بينَهما مُنَاسَبَةٌ تَامَّةٌ وليس ثَمَّ مَانِعٌ مِنَ العطْفِ حينئذ لا بد من الوصل؛ **نحو قوله -تعالى-**: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الانفطار:١٤]، فالمناسبة بينهما التضاد.

والثاني: إذا أَوْهَمَ تَرْكُ العطْفِ خِلاَفَ المَرَادِ؛ كما لو قلتَ: «**لا وَشَفَاهُ اللَّهُ**» رَدًّا على من سألك: «**هَلْ شُفِيَ زيدٌ مِنْ مَرَضِهِ**»، فلو تركتَ الواو لَتَوَهَّمَ السامعُ الدعاءَ عليه، وأنت تريد الدعاءَ له.

ثم قال:

.... * ....ثُمَّ الْفَصْلُ**

بِمَا لِحَالٍ أَصلُهَا قَدْ سَلِمَا * أَصْلٌ وَإِنْ مُرَجَّحٌ تَحَتَّمَا**

يَعني: أَنَّ الأصلَ في الجملةِ الحَالِيَّةِ الفَصْلُ؛ لأن الحال مفرد في الأصل، فإذا وَقَعَتْ الجملةُ موقعَ المفرد حينئذ لا نحتاج للعطف؛ كما لو قلتَ: «**جَاءَ زيدٌ ضَاحِكًا**»، فَضَاحِكًا حَالٌ، ولا تدخل الواو على الحال المفرد في الأصل، **فلا تقول**: «**جَاءَ زيدٌ وَضَاحِكًا**». فإذا وقعت الجملةُ مَوْقِعَ هذا المفرد لا نحتاج للواو كذلك، فتقول: «**جَاءَ زيدٌ يَضْحَكُ**»، وهذا معنى قوله: «**بِمَا لِحَالٍ أَصلُهَا قَدْ سَلِمَا**»، فكما أن المفرد -الذي هو الأصل- سَلِمَ مِنْ دُخُولِ حرف العطف عليه فكذلك الفرع الذي هو جملة؛ ولأن الحال حكمٌ كالخبر، ووصف كالنعت، والأصل فيهما الفصل كما قال القزويني.

وقوله: «وَإِنْ مُرَجِّحٌ» للوصل «تَحَتَّمَا» أن تأتي بالوصل؛ نحو قولك: «**خرجَ زيدٌ وهو ضَاحِكٌ**».

تنبيهات

-قوله: «**فالْوَصْلُ بِجَامِعٍ أَرْجَحُ**» غير دقيق، بل الفصل واجب لازم.

-في هذا البيت: «**ثُمَّ الْفَصْلُ بِمَا لِحَالٍ أَصلُهَا قَدْ سَلِمَا أَصْلٌ**» تقديم وتأخير، فقوله: أصلٌ هو خبر المبتدإ الذي هو «**الفصل**»؛ فمعنى البيت: «**ثُمَّ الْفَصْلُ أَصْلٌ بِمَا لِحَالٍ أَصلُهَا قَدْ سَلِمَا وَإِنْ مُرَجَّحٌ تَحَتَّمَا**».

- هناك مواضع لا بد فيها من وصل الجملة الحالية، ومواضع يجوز فيها الوصل والفصل، ومواضع يجب فيها الفصل، وهذا يُبحث ببسط عند النحاة، ولذلك أشار إليه الناظم دون تفصيل.

- قوله: «**وَإِنْ مُرَجِّحٌ**». في بعض النسخ «**وَإِنْ مُرَجَّحٌ**».

مُحَصِّلَةُ الْبَّابِ السَّابِعِ: الْفَصْلُ والْوَصْلُ

- **الْوَصْلُ لُغَةً**: الرَّبْطُ والضَّمُّ.

واصطلاحا: عطف جملة على جملة بحرف من حروف العطف العشرة، والذي يتكلم عليه علماء المعاني العطف بالواو دون غيرها؛ لأن العطف بغيرها لا يقع فيه التباس، ولكل منها مواضع.

والْفَصْلُ لُغَةً: الفَرْقُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ.

واصطلاحا: عدم وجود حرف العطف الواو الذي يربط بين الجملتين.

- ومَوَاضِعُ الفَصْلِ خَمْسَةٌ.

وهي: «**كَمَالُ الاتِّصَالِ، وشِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ، وكَمَالُ الانْقِطَاعِ، وشِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ، والتَّوَسُّطُ بَيْنَ الكَمَالَيْنِ**».

١- كَمَالُ الاتِّصَالِ.

وهو أن تكون الجملةُ الثانيةُ مُشْتَمِلَةً على معنى الجملة الأولى، كأن تكون توكيدا لها، أو بدلا منها، أو عطفَ بيان.

٢- شِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ.

وهو أن تكون الجملةُ الثانيةُ واقعةً في جَوَابِ سؤالٍ نَاشِئٍ عن الجملة الأولى.

٣- كَمَالُ الانْقِطَاعِ.

وهو ألا يكون بين الجملةِ الثانيةِ والجملة الأولى مناسبة في المعنى أو السياق.



٤- شِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ.

أن تكون الجملة مسبوقة بجملتين يصح العطف على إحداهما وفي العطف على الثانية فسادٌ في المعنى؛ فيُترك العطف لذلك.

٥- التَّوَسُّطُ بَيْنَ الكَمَالَيْنِ.

وهو أن تكون الجملة الثانية لا يُقصد إعطاؤها حكم الجملة الأولى.

مَوَاضِعُ الوَصْلِ اثنان:

الأول: أَنْ تَتَّفِقَ الجُمْلَتَانِ خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً ويكون بينَهما مُنَاسَبَةٌ تَامَّةٌ، وليس ثَمَّ مَانِعٌ مِنَ العطْفِ.

والثاني: إذا أَوْهَمَ تركُ العطْفِ خِلاَفَ المَرَادِ.

- الأصلَ في الجملةِ الحَالِيَّةِ الفَصْلُ؛ لأن الحال مفرد في الأصل، فإذا وَقَعَتْ الجملةُ موقع المفرد لم نحتج للعطف، إلا إذا وُجد مُرَجِّحٌ.

الْبَابُ الثَّامِنُ

الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ

البَابُ الثَّامِنُ: الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ

٧١. تَوْفِيَــةُ الْمُــرَادِ بِالنَّــاقِصِ مِــنْ *** لَفْـظٍ لَهُ الإِيـجَـازُ، وَالإِطْنَـابُ إِنْ

٧٢. بِزَائِــدٍ عَنْــهُ وَضَــرْبَا الأَوَّلِ *** قَصْـرٌ وَحَذْفُ جُـمْـلَـةٍ أَوْ جُـمَـلِ

٧٣. أَوْ جُـزْءِ جُـمْـلَــةٍ، وَمَـا يَـدُلُّ *** عَلَيْــهِ أَنْــوَاعٌ وَمِنْهَــا الْعَقْــلُ

٧٤. وَجَــاءَ لِلتَّوشِــيعِ بِالتَّفْصِــيلِ *** ثَــانٍ وَالاِعْتِــرَاضِ وَالتَّذْيِيــلِ

اعلم –بارك الله فيك- أَنَّ كُلَّ مَا فِي النَّفْسِ مِنْ مَعَانٍ يُمْكِنُ أَنْ يُعبَّرَ عَنْهَا بِطَرِيقَيْنِ، هما «الإِيجَازُ، وَالإِطْنَابُ».

أولا: الإِيجاز

الإِيجَازُ لُغَةً: الاخْتِصَارُ.

واصطلاحا: مَا قَلَّ لَفْظُهُ وَتَمَّ مَعْنَاهُ، **أو كما قال الناظم:** تَوْفِيَةُ المَعْنَى المُرَادِ بِلفظ نَاقِصٍ عَنْهُ؛ **نحو قوله –تعالى-:** ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة:٣]، **يَعني:** حُرِّمَ عَلَيْكُمْ أَكْلُ المَيْتَةِ.

أَقْسَامُ الإِيجَازِ:

ينقسم الإيجاز إلى قسمين: «**قَصْرٍ، وَحَذْفٍ**»، وقد أشار الناظم إليهما بقوله:

...... وضربا الأَوَّلِ * قصرٌ وحذْفُ جملةٍ أوْ جُمَلِ**

أَمَّا إِيجَازُ القَصْرِ:

فهو أَنْ يَتَضَمَّنَ الكَلَامُ القَلِيلُ مَعَانِيَ كَثِيرَةً، ومَا أَكْثَرَهُ فِي كتاب الله-جل وعلا-، وسنة رسول الله ﷺ؛ فمن ذلك قوله –تعالى-: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٣٠]، وَقَوْلُ النبي ﷺ: «**احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ**» رواه أحمد (٢٦٦٩)، والترمذي (٢٧٠٦)، وقد سبق الكلام على شيء منه في بَابِ القَصْرِ.

وأَمَّا إِيجَازُ الحَذْفِ:

فهو أَنْ يُحْذَفَ شيءٌ من الكلام مع تَوْفِيَةِ المَعْنَى المُرَادِ، وهو ما أراده الناظم بحده السابق، **ولو قيل:** «**إِيجَازُ اخْتِصَارٍ**» لكان أولى من قول «**الحَذْفِ**»؛ لأنه لا يُوجد ما هو محذوف في كتاب الله، لكن البلاغيين اصطلحوا عليه، ولا يريدون بالحذف المعنى اللغوي، ومع ذلك يجب أن نتجنب هذا الاصطلاح.

فقد يكون غير المذكور «**حَرْفًا**»؛ نحو قوله –تعالى-: ﴿**وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا**﴾ [مريم:٢٠]، فأصل الفعل هو «**أَكُوْنُ**»، حُذِفَتِ الواوُ للتخلص من التقاء الساكنين، والنونُ للتخفيف بشروطها المعروفة عند النحاة.

وقد يكون «**كَلِمَةً**»؛ نحو قوله –تعالى-: ﴿**وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ**﴾ [الأنبياء:٧٤]. فغير المذكور هو «**أَهْلُ**»؛ لأن القرية عبارة عن جُدُرٍ وطُرُقٍ وبُيُوتٍ، **فالمُراد**: أَنَّ الله نجاه من أهل القرية.

وقوله –تعالى-: ﴿**وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ**﴾ [يوسف:٨٢]، **أي**: أَهْلَ القَرْيَةِ.

وقد يكون «**جُمْلَةً**»؛ نحو قوله –تعالى-: ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ**﴾ [العنكبوت:٦١]، **يَعني**: لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ اللهُ.

وقد يكون «**عِدَّةَ جُمَلٍ**»؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**﴾ [الزلزلة:٤]، **يَعني**: «يَوْمَ» ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣**﴾ **أي**: في هذا اليوم ﴿**تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤**﴾.

ولا بد من وجود قرينة تَدُلُّ على اللفظ غير المذكور، وقد سبق الكلام على بعض القرائن في حذف المسند والمسند إليه، ومن هذه القرائن التي ذكرها الناظم في هذا الموضع «**العَقْلُ**»؛ ذكره في قوله: «**........ وَمَا يَدُلُّ *** عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا الْعَقْلُ**».

نحو قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [يوسف].

أي: فأرسلونِ إلى يوسف، **فَأَرْسَلُوهُ وَذَهَبَ إليه وَقَالَ لَهُ:** يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ.

ويُقدر غير المذكور بحسب المقام.

ثانيا: الإِطْنَابُ

الإِطْنَابُ لُغَةً: المَبَالَغَةُ فِي الشَّيْءِ.

واصطلاحا: تَوْفِيَةُ المَعْنَى المُرَادِ بِلَفْظٍ زَائِدٍ عَنْهُ لِفَائِدَةٍ؛ **نحو قوله -تعالى-**: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم:٤]، **يَعني**: كَبِرْتُ في السن، ولكنه أتي بهذه الألفاظ لفائدة، فإن كان لغير فائدة سُمِّيَ حَشْوًا وَتَطْوِيلًا.

قوله: وَجاءَ لِلتَوشِيعِ بِالتَّفْصِيلِ *** ثَانٍ وَالِاعْتِرَاضِ وَالتَّذْيِيلِ

يَعني: «وَجَاءَ ثَانٍ» الذي هو الإِطْنَابُ بالتفصيل حالة كونه «لِلتَوشِيعِ، وَالِاعْتِرَاضِ، وَالتَّذْيِيلِ».

فأنواع الإِطْنَابِ ثلاثة: «**التَوشِيعُ، وَالِاعْتِرَاضُ، وَالتَّذْيِيلُ**».

أَمَّا التَوشِيعُ:

ففي اللُّغَةِ: التَّفْرِيعُ، **يُقال**: وَشَّعَهُ الشَّيْبُ، إذا تَفَرَّعَ الشَّيْبُ فِيهِ.

واصطلاحا: ذِكْرُ مُثَنًّى مُفَسَّرٍ بِمُتَعَاطِفَيْنِ؛ نحو ما رواه البخاري «ح٥٩٤٢» عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَكْبَرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبَرُ مَعَهُ اثْنَانِ حُبُّ الْمَالِ وَطُولُ الْعُمُرِ**».

والفائدة منه: أنه أوقع في نفس السامع، **فلو قلتُ لك**: أُحِبُّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ: طَلَبَ العِلْمِ، والعَمَلَ بِهِ، كان ذلك أوقع في نفسك وأرسخ.

وأما الِاعْتِرَاضُ:

فهو أن يُؤْتَى في وسط الكلام بجملة اعتراضية لنكتة، ولها مواضع تُدرس في علم النحو؛ مِن ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل:٥٧]، فجملة «سُبْحَانَهُ» اعتراضية لا محل لها للتَّنْزِيهِ.

وأما التَّذْيِيلُ:

فهو أن يُؤتى بجملة بعد جملة توافقها في المعنى للتوكيد؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء:٨١]، فجملة «إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا» جِيءَ بها لتوكيد جملة «وَزَهَقَ البَاطِلُ»، وهي توافقها في المعنى.

فإذا أردتَ أن تجعل الجملةَ الثانيةَ مستقلةً بنفسها كالمَثَلِ جاز ذلك؛ نحو: «إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا».

تنبيهات

- لم يذكر الناظم المساواة مع الإيجاز والإطناب لعدم وجودها على الصحيح.

-تُحذف النونُ من الفعل «يَكُونُ» بشروط أربعة:

الأول: أنْ يكون الفعل «يكُونُ» مَجْزومًا كما سبق في الآية.

الثاني: أَنْ يأتي بعده حرفٌ متحركٌ؛ كالباء من قوله «بَغِيًّا»، وما سُمع من إتيان الساكن بعدها فهو محفوظ، وهذا قول جماهير النحاة خلافا ليونس بن حبيب.

الثالث: ألا يَلِي الفعلَ «يَكُونُ» ضميرٌ متصلٌ، فلا يجوز نحو: «وَلَمْ يَكُهُ».

الرابع: أن يكون الحذف في الوصل لا في الوقف.

واختلفوا في علة حذفها على أقوال لا تأتيك في هذا المختصر.

- يُمَثِّلُ بعضُ البلاغيين الذين تأثروا بعقيدة الجهمية والمعتزلة والأشاعرة على مَعْرِفَةِ المَحْذُوفِ بِقَرِينَةِ العَقْلِ بقوله -تعالى-: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢].

فيقولون: أي: «وجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ» !!، وهذا من أبطل الباطل، وهو تَحْرِيفٌ للنَّصِّ عن معناه، فأهل السنة والجماعة يُثْبِتُونَ لله-جل وعلا- صِفَةَ المَجِيءِ، ولا يحرفون، ولا يعطلون، ولا يمثلون، فيثبتون لله ما أثبته لنفسه في كتابه، وما أثبته له رسوله ﷺ في سنته، وَيَكِلُونَ كيفيةَ ذلك لله-جل وعلا-، فالمَجِيءُ مَعْلُومٌ، والكَيْفُ مَجْهُولٌ، والإيمانُ به وَاجِبٌ، والسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، فاعلم -بارك الله فيك- أَنَّ صِفَةَ المَجِيءِ لا يُنكرها ولا يُحَرِّفُهَا إلا الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم من أهل البدع والضلال، ثم إن الأصل حَمْلُ اللفظِ على الحقيقة، ولا مدخل للعقل في الصفات والغيبيات، فاسْتَمْسِكْ بطوق النجاة تَسْلَمْ.

مُحَصِّلَةُ البَابِ الثَّامِنِ: الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ

- كُلَّ مَا فِي النَّفْسِ مِنْ مَعَانٍ يُمْكِنُ أَنْ يُعبَّرَ عَنْهَا بِطَرِيقَيْنِ، هما «**الإِيجَازُ، وَالإِطْنَابُ**».

- **فالإِيجَازُ لُغَةً**: الاخْتِصَارُ، **واصطلاحا**: تَوْفِيَةُ المَعْنَى المُرَادِ بِلفظ نَاقِصٍ عَنْهُ، وينقسم إلى قسمين: «**قَصْـرٍ، واخْتِصَارٍ**».

أَمَّا إِيجَازُ القَصْرِ: فهو أَنْ يَتَضَمَّنَ الكَلَامُ القليلُ مَعَانِيَ كَثِيرَةً.

وأَمَّا إِيجَازُ الاختصارِ: فهو أَلَّا يُذكر شيء من الكلام مع تَوْفِيَةِ المَعْنَى المُرَادِ.

ولا بد من وجود قرينة تَدُلُّ على الكلام غير المذكور، وإلا لم يَجُزْ، ومن تلك القرائن «**العقل**».

- **والإِطْنَابُ لُغَةً**: المَبَالَغَةُ فِي الشَّيْءِ.

واصطلاحا: تَوْفِيَةُ المَعْنَى المُرَادِ بِلَفْظٍ زَائِدٍ عَنْهُ لِفَائِدَةٍ.

-وأنواع الإِطْنَابِ ثلاثة: «**التَوشِيعُ، وَالِاعْتِرَاضُ، وَالتَّذْيِيلُ**».

أَمَّا التَوشِيعُ:

فِي اللُّغَةِ: التَّفْرِيعُ، **يُقال**: وَشَّعَهُ الشَّيْبُ، إذا تَفَرَّعَ الشَّيْبُ فِيهِ.

واصطلاحا: ذُكْرُ مُثَنًّى مُفَسَّرٍ بِمُتَعَاطِفَيْنِ.

وأما الِاعْتِرَاضُ: فهو أن يُؤْتَى في وسط الكلام بجملة اعتراضية لنكتة.

وأما التَّذْيِيلُ: فهو أن يُؤتى بجملة بعد جملة توافقها في المعنى للتوكيد.


ثَانِيًا:
عِلْمُ البَيَانِ

العِلْمُ الثَّانِي: عِلْمُ البَيَانِ

٧٥. عِلْـمُ الْبَيَّـانِ مَـا بِـهِ يُعَـرَّفُ *** إِيْـرَادُ مَـا طُرُقُـهُ تَـخْـتَـلِـفُ

٧٦. فِي كَوْنِهَـا وَاضِحَـةَ الدَّلَالَـهْ *** فِيْمَـا بِـهِ لَازِمُ مَـا وُضِـعَ لَـهْ

٧٧. إِمَّـا مَـجَـازٌ مِنْـهُ الاِسْتِعَـارَةُ *** تُبْنَـى عَلَى التَّشْبِيهِ، أَوْ كِنَايَـةُ

٧٨. وَطَرَفَـا التَّشْبِيـهِ حِسِّيَّـانِ *** وَلَـوْ خَيَـالِيًّا وَعَقْلِيَّـانِ

٧٩. وَمِنْـهُ بِالْوَهْـمِ وَبِالْوِجْـدَانِ *** أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِـفُ الـجُـزْءَانِ

٨٠. وَوَجْهُهُ مَـا اشْتَـرَكَـا فِيـهِ، وَجَا *** ذَا فِي حَقِيقَتَيْهِمَـا وَخَـارِجَـا

٨١. وَصْـفًا فَحِسِّـيٌّ وَعَقْلِـيٌّ وَذَا *** وَاحِـدٌ اوْ فِي حُكْمِـهِ أَوْ لَا كَـذَا

٨٢. (وَالْكَافُ) أَوْ (كَأَنَّ) أَوْ (كَمِثْلِ) *** أَدَاتُـهُ، وَقَـدْ بِذِكْـرِ الْفِعْـلِ

٨٣. وَغَـرَضٌ مِنْـهُ، عَلَى مُشَبَّـهِ *** يَعُـودُ أَوْ عَلَى مُشَبَّـهٍ بِـهِ

٨٤. فَبِاعْتِبَـارِ كُـلِّ رُكْـنٍ اقْسِمَـا *** أَنْوَاعَـهُ، ثُـمَّ المَجَـازُ - فَافْهَمَـا -

٨٥. مُفْـرَدٌ اوْ مُرَكَّـبٌ وَتَـارَهْ *** يَـكُـونُ مُرْسَـلًا أَوِ اسْـتِعَارَهْ

٨٦. يُـجْـعَـلُ ذَا ذَاكَ ادِّعَـاءً أَوَّلَـهْ *** وَهْيَ إِنِ اسْـمُ جِنْسٍ اسْتُعِيـرَ لَـهْ

٨٧. أَصْلِيَّـةٌ أَوْ لَا فَتَابِعِيَّـهْ *** وَإِنْ تَكُـنْ ضِـدًّا تَهَكُّمِيَّـهْ

٨٨. وَمَـا بِـهِ لَازِمُ مَعْنًـى وَهْـوَ لَا *** مُـمْـتَـنِـعًـا كِنَايَـةٌ، فَاقْسِـمْ إِلَى

٨٩. إِرَادَةِ النِّسْـبَةِ أَوْ نَفْـسِ الصِّفَـهْ *** أَوْ غَيْـرِ هَذَيْـنَ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْـرِفَهْ

شرع في الكلام على العلم الثاني من علوم البلاغة وهو «**علم البيان**» وقد قدَّم الناظم علمَ المعاني على علم البيان لأن البيان أخص من المعاني.

فالبَيَانُ لُغَةً: التَّوْضِيحُ والكَشْفُ والإِظْهَارُ.

واصطلاحا: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ إِيرَادُ المَعْنَى الوَاحِدِ بِتَرَاكِيبَ مُخْتَلِفَةٍ فِي وُضُوحِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنْ تَشْبِيهٍ، وَمَجَازٍ، وَكِنَايَةٍ، عَلَى وَجْهِ المُبَالَغَةِ بِلَازِمِ الأَلْفَاظِ الأَصْلِيَّةِ.

وهذا معنى قوله:

عِلْمُ الْبَيَـانِ مَا بِهِ يُعَـرَّفُ * إِيْرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ**

فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةَ الدَّلَالَهْ ***فِيْمَا بِهِ لَازِمُ مَا وُضِعَ لَهْ

وقوله:

إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ الاسْتِعَارَةُ * تُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ، أَوْ كِنَايَةُ**

يَعني: أن علم البيان ينقسم إلى قسمين: «**مَجَازٍ لُغَوِيٍّ، وَكِنَايَةٍ**».

والمَجَازُ اللُّغَوِيُّ ينقسم إلى قسمين: «**اسْتِعَارَةٍ، وَمَجَازٍ مُرْسَلٍ**».

والاسْتِعَارَةُ: تُبْنَى على التَّشْبِيهِ.

وذلك أن اللفظ إذا أُطْلِقَ له صورتان:

الأولى: أَنْ يُراد منه حقيقتُه، فهذه دلالة مطابقة، كما لو قلتَ: «**قَرَأْتُ القُرْءَانَ كَلَامَ اللهِ**»، فهذه لا تدخل معنا في علم البيان.

والثانية: أن يُراد منه شيءٌ من لوازمه، وهذه نوعان:

الأول: إِرَادَةُ اللَّازِمِ مَعَ امْتِنَاعِ إِرَادَةِ المَعْنَى الحقيقي، فهذا هو المَجَازُ اللُّغَوِيُّ.

كما لو قلتَ: «**رأيتُ أَسَدًا يَخْطُبُ على المِنْبَرِ**»، فهذا لا يمكن أن يُراد منه المعنى الحقيقي.

والثاني: إِرَادَةُ اللَّازِمِ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ المَعْنَى الحقيقي فهذه هي الكِنَايَةُ؛ كما لو قلتَ: «**رأيتُ مَنْ لَا يُغْلِقُ بَابَهُ**»، فيحتمل أنه لا يُغْلِقُ بَابَهُ حَقِيقَةً لكثرة أَضْيَافِهِ، ويحتمل أنك تُرِيدُ كَوْنَهُ كَرِيمًا جوادًا، لكنه لم يَفْتَحْ بَابَهُ حَقِيقَةً.

فَعُلِمَ من ذلك أن مسائل علم البيان محصورةٌ في ثلاثٍ: «**المَجَازِ المُرْسَلِ، والتَّشْبِيهِ، والكِنَايَةِ**».

ولم يقسمها الناظم إلى أبواب كما فعل في علم المعاني، ولعله ترك ذلك للاختصار، ولو قسمها لكان أسهل على طالب العلم.

وسوف أقسمها تيسيرا عليك، فيمكن أن نحصر علم البيان في ثلاثة أبواب:

«**البَّابِ الأَوَّلِ: التَّشْبِيهِ، والبَّابِ الثَّانِي: المَجَازِ اللُّغَوِيِّ، والبَّابِ الثَّالِثِ: الكِنَايَةِ**».

البَابُ الأَوَّلُ

التَّشْبِيهُ

البَّابُ الأوَّلُ: التَّشْبِيهُ

أوَّلًا: المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ بِهِ وأرْكَانُ التَّشْبِيهِ

وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ حِسِّيَّانِ *** وَلَوْ خَيَالِيًّا وَعَقْلِيَّانِ
وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوُجْدَانِ *** أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ الجُزْءَانِ

التَّشْبِيهُ: إِلْـحَاقُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ لِصِفَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُمَا بِأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّشْبِيهِ.

وأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: «المُشَبَّهُ، والمُشَبَّهُ بِهِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ، وأَدَاةُ التَّشْبِيهِ».

وبدأ بالكلام على «المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ بِهِ»، وأشار إليهما بقوله: «وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ».

فَكُلٌّ من المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ بِهِ قد يكون: «حِسِّيًا، أو عَقْلِيًّا» وقد يكون أحدهما «حِسِّيًا» والآخر «عَقْلِيًّا».

فالحِسِّيُّ: مَا يُدْرَكُ بإحدى الحَوَاسِّ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة:٥]، فَالْمُشَبَّهُ: الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ، والمُشَبَّهُ بِهِ: الحِمَارُ، وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ: الكَافُ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا: الضَّلَالُ، وَكُلٌّ مِنَ المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ بِهِ حِسِّيٌّ.

وقد يكون الطرفان أو أحدهما خَيَالِيًّا؛ نحو قول الصَّنَوْبَرِيِّ:

وَكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيـ *** ـقِ إذا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ
أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ *** نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

فَالْمُشَبَّهُ: محمر الشقيق وهو الورد الأحمر، والمُشَبَّهُ بِهِ: مُرَكَّبٌ من أَعْلَامِ يَاقُوتٍ نُشِرْنَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ، فكلٌّ مِن «أَعْلَامِ اليَاقُوتِ، ورِمَاحِ الزَّبَرْجَدِ» ليس موجودا في الخارج على هذه الصورة، مع كون أفراد المركب موجودةً.

ومثلُه: «**جَبَلٌ مِنْ ذَهَبٍ**»، فكل من الذهب والجبل موجود، لكنه غير موجود على هذه الصورة المركبة من الذهب والجبل، فهو شيء خيالي بالنسبة إلينا، ولو وُجِدَ لكان حِسِّيًا، ولذلك يُسمى خياليا لوجود جنس المشبه والمشبه به.

وأَمَّا العَقْلِيُّ: فما لا يُدرك بإحدى الحَوَاسِّ؛ نحو قولك: «**العِلْمُ كَالْحَيَاةِ**».

فالمُشَبَّهُ: صِفَةُ العِلْمِ، وهذه لا تُدرك إلا بالعقل؛ إذ لا تُدرك بالحواس.

والمُشَبَّهُ بِهِ: صفة الحياة، وهذه أيضا لا تُدرك إلا بالعقل.

وقد يكون وَهْمِيًّا، وهو ما ليس مُدْرَكًا بإحدى الحَوَاسِّ، لكنه لو أُدرك بها لكان ممكنا؛ **نحو قول الشاعر**:

أَيَقتُلُنِي وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي *** وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

فالمُشَبَّهُ بِهِ: أَنْيَابُ أَغْوَالٍ، **والغُولُ**: حيوان ليس له وجود بالصورة التي تكلموا عليها، ولم تَرَهُ العَرَبُ، ولم تَرَ أَنْيَابَهُ، فهو وهمي، لكنه لو وُجد لكان مُدْرَكًا بالحس.

وقد يختلف المُشَبَّهُ عن المُشَبَّهِ بِهِ، فيكون أحدهما حسيا، والآخر معنويا؛ مثال ذلك: «**العِلْمُ كَالنُّورِ**».

فالعلم: **مُشَبَّهٌ**: وهو مَعْنَوِيٌّ، **والنور مُشَبَّهٌ بِهِ**: وهو حِسِّيٌّ.

أو عكسه؛ نحو: «**النُّورُ كالهُدَى**»، أو «**السَّبُعُ كَالمَوْتِ**».

ثانيًا: أَوْجُهُ الشَّبَه

ووَجْهُهُ ما اشْتَرَكا فيه وجَا	***	ذَا في حَقِيقَتَيْهِمَا وَخَارِجَا
وَصْفًا فحِسِّيٌّ وعَقْلِيٌّ وذَا	***	وَاحِدٌ او في حُكْمِهِ أَوْ لَا كَذَا

وَجْهُ الشَّبَهِ: هو الوَصْفُ الذي يَشْتَرِكُ فيه المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ بِهِ؛ كما لو قلتَ: «**زيدٌ كالأَسَدِ**»، فوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا القوة أو الشجاعة.

ووَجْهُ الشَّبَهِ نَوعان: «**إما أن يكون داخلًا في حقيقة المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ بِهِ، وإما أن يكون خارجًا عنهما**».

فالذي يدخل في حقيقة الطرفين نحو قولك: «**هذا القَلَمُ كهذا القَلَمِ في جَوْدَةِ الحِبْرِ**»، فلا يُتصور قلم منهما إلا وفيه حبر.

والذي يخرج عن حقيقة الطرفين نحو قولك: «**زيدٌ كالأَسَدِ**»، فلو فَقَدَ الأَسَدُ الشجاعةَ لم يخرج عن كونه أسدًا.

ثم وَجْهُ الشَّبَهِ قد يكون «**حِسِّيًا أو مَعْنَوِيًّا**» كما سبق بيانه في «**المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ بِهِ**».

وقد يكون وَجْهُ الشَّبَهِ «**وَاحِدًا**»؛ كما في قولك: «**زيدٌ كالأَسَدِ**»، أي في وصف الشجاعة، وهو وَجْهٌ واحد.

وقد يكون وجه الشبه في «**حُكْمِ الوَاحِدِ**»، كَتَشْبِيهِنَا الرَّجُلَ في عُلُوِّ شَرَفِهِ وَحُسْنِ طَلْعَتِهِ بالبَدْرِ أو بالشمس، ونحو قوله -تعالى-: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة:٥]، **فوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا**: مركب من «**حِرْمَانِ الانْتِفَاعِ بالعِلْمِ، مَعَ تَحَمُّلِ المَشَقَّةِ**» وهذان الوصفان معنويان، ووجه الشبه مركب منهما تركيبا اعتباريا.

ولا نقول: إِنَّ التوراة مشبهة بالأسفار، واليهود مُشَبَّهُونَ بالحمير، وإنما ننظر للصورة المركبة، فيكون وجه الشبه في هذه الحالة في حكم الواحد.

وقد يكون وجه الشبه «**مُتَعَدِّدًا**»؛ كما لو قلتَ: «**زيدٌ كَعَمْرٍو في الحِلْمِ والكَرَمِ والطُّولِ**». فكلٌّ مِنَ «**الحِلْمِ والكَرَمِ والطُّولِ**» يَصْلُحُ أَنْ يكون وحده وجهَ شَبَهٍ.

ثالثًا: أدَوَاتُ التَّشْبِيه

وَالْكَافُ أَوْ كَأَنَّ أَوْ كَمِثْلِ * أَدَاتُهُ وَقَدْ بِذِكْرِ الْفِعْلِ**

يَعنِي: أَدَوَاتِ التَّشْبِيهِ هي: «**الكَافُ، وكَأَنَّ، ومَثْلُ**» وقد يكون «**بِالفِعْلِ**».

وأَدَاةُ التَّشْبِيهِ: لَفْظٌ يَدُلُّ على مَعْنَى المُشَابَهَةِ.

وتنقسم هذه الأدوات ثلاثة أقسام:

الأول: أحرف، وهي: «**الكَافُ، وكَأَنَّ**».

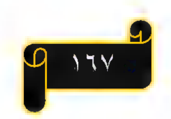
نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ**﴾ [المعارج:٩]، وقوله -تعالى-: ﴿**كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ**﴾ [الصافات:٤٩].

والفرق بين «**الكَافِ وكَأَنَّ**» أن الكاف يَلِيهَا المُشَبَّهُ بِهِ في أكثر الأحوال، وكَأَنَّ يَلِيهَا المُشَبَّهُ.

وكَأَنَّ تُفِيدُ التَّشْبِيهَ إذا كان خبرها جامدًا كما في المثال السابق، وقد تُفِيدُ الشَّكَّ إذا كان خبرها مُشْتَقًّا؛ نحو: «**كَأَنَّكَ نَاسٍ**» وهو قول الزجاج.

الثاني: أسماء، كـ «**مِثْلٍ**»؛ نحو قولك: «**زيدٌ مِثْلُ الأَسَدِ**»، «**والكافِ**» إذا كانت بمعنى مثل؛ نحو: «**زيدٌ كالبَدْرِ**»، أي: مثلُ البدر، **ومن ذلك قول العجاج يصف نسوة:**

بَيْضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ *** يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ



«وشِبْهِ»؛ نحو: «**زيدٌ شِبْهُ عَمْرٍو**»، «**ونحوِ**» كما لو قلتَ: «**زيدٌ نَحْوُ عمرٍو**» أي: مثله، إلخ..

الثالث: أفعال؛ نحو: «**أَفْعَالِ اليَقِينِ، أو الرجحان، أو غيرها من الأفعال التي فيها معنى التشبيه**»

نحو قوله -تعالى-: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا﴾ [الإنسان:١٩]، **أي:** حسبتهم كاللؤلؤِ المنثور، ونحو قولك: «**زيدٌ يُشْبِهُ الأَسَدَ**»، أو: «**عَلِمْتُ زيدًا أسدًا**» **أي:** كالأسد.

رَابِعًا: أَغْرَاضُ التَّشْبِيهِ

وَغَرَضٌ مِنْهُ عَلَى مُشَبَّهِ * يَعُودُ أَوْ عَلَى مُشَبَّهٍ بِهِ**

يَعني: أَنَّ الغَرَضَ مِنَ التَّشْبِيهِ يَعُودُ على المُشَبَّهِ كثيرا؛ نحو قولك: «**زيدٌ كالأَسَدِ**»، فالغرض من التَّشْبِيهِ يعود على زَيْدٍ.

وقد يَعُودُ على المُشَبَّهِ بِهِ؛ نحو قولك: «**الأَسَدُ كَخَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ في الشَجَاعَةِ**»، ويُسَمَّى التَّشْبِيهَ المَقْلُوبَ، **والفائدة منه**: إفادةُ كون المُشَبَّهِ بِهِ أَتَمَّ مِنَ المُشَبَّهِ في وجه الشبه، ثم إنه قد يكون حقيقية كما في مثال خالد رضي الله عنه، وقد يكون على سبيل الادعاء والإيهام كما في قول محمد بن وُهَيْبٍ:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ *** وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

وأَغْرَاضُ التَّشْبِيهِ كثيرةٌ، منها:

١- بَيَانُ حَالِ المُشَبَّهِ.

أي في وصفٍ مشتركٍ مع المُشَبَّهِ بِهِ في صفةٍ مُبْهَمَةٍ في المُشَبَّهِ مَعْلُومَةٍ في المُشَبَّهُ بِهِ؛ كمَا روى مسلم في صحيحه «٦٧٥١» من حديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**»، فبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَالَ المؤمنين مع بعضهم.

٢- بَيَانُ أن المُشَبَّهَ مُمْكِنٌ.

نحو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩].



٣- تَحْسِينُ المُشَبَّهِ وتَزْيِينُه عند السامع.

تَرْغِيبًا فيه، أو تَعْظِيمًا له؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ ۝٢٣﴾ [الواقعة].

٤- تَقْرِيرُ حَالِ المُشَبَّهِ للسامع.

وذلك بإظهار صورته على أكمل وجه؛ إذا كان ما أُسْنِدَ إلى المُشَبَّهِ يحتاجُ إلى التثبيتِ والإيضاحِ؛ كما في قوله -تَعَالَى-: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ۚ﴾ [الرعد:١٤].

فضرب اللهُ مَثَلًا للذين يعْبدونَ الأوثانَ أنَّهم إذَا دَعَوْا آلهتَهم لا يستجيبون لهُم، فهم كالذي يَبْسُطُ كَفَّيْهِ إلى الماء لِيَشْرَبَ فلا يَصِلُ المَاءُ إلى فِيهِ؛ لأن كَفَّيهِ مَبْسُوطَتَانِ يخرج الماء من بين أصابِعِهِ.

حينئذ يكون الغرض مِن التشبيه تقريرَ حالِ المُشَبَّه.

٥- تَقْبِيحُ المُشَبَّهِ.

تَنْفِيرًا منه، وتحقيرًا له؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ۝١٧٥ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝١٧٦﴾ [الأعراف].

٦- بيانُ مِقْدَارِ حَالِ المُشَبَّهِ.

كَأَنْ يكون المُشَبَّهُ مَعْرُوفَ الصفة عند السامع مَعْرِفَةً تحتاج إلى تفصيل، فيُراد مِنْ ذَلِكَ التَّشْبِيهِ بَيَانُ مقدار نصيبِ المُشَبَّهِ من هذه الصفةِ؛ كما قال -تعالى-: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة:٧٤].

٧- اسْتِطْرَافُ المُشَبَّهِ.

أي: جَعْلُهُ طَرِيفًا بَدِيعًا؛ كما في قول عدي بن الرِّقَاعِ يَصِفُ أَعْلَى قَرْنِ وَلَدِ الظَّبْيَةِ:

تُزْجِي أَغَنَّ كأنَّ إبْرَةَ رَوْقِهِ *** قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا

فَشَبَّهَ قَرْنَ وَلَدِ الغَزَالِ -وقد عَلَاهُ السَوَادُ- بِصُورَةِ قَلَمٍ.

٨- إيهَامُ عُلُوِّ شَأْنِ المُشَبَّهِ على المُشَبَّهِ بِهِ:

كما سبق في قول محمد بن وُهَيْبٍ:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ *** وَجهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

خامسا: أَقْسَامُ التَّشْبِيهِ

فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمَا ** أَنْوَاعَهُ ....**

فقوله: «فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمَا».

يَعني: اِقْسِمْ أنواعَ التشبيه باعتبار كُلِّ رُكْنٍ من أركانه السابق ذكرها، فينقسم: «**بِاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ، وتَعَدُّدِهِمَا، وأَدَاتِهِ، ووَجْهِ الشَّبَهِ**».

أولا: بِاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ، ينقسم إلى:

١- **تَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ**: كَتَشْبِيهِ زَيْدٍ بالأَسَدِ.

٢- **تَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ**: كقول بَشَّارِ بْنِ بُرْدٍ:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا *** وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

فكل من الطرفين مركب من صورة حاصلة من عدة أمور، وهي في المشبه مجموع الغبار والسيوف المتألقة، والمُشَبَّهُ به هو الليل الذي تَهَاوَى كواكبه.

٣- **تَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ**: كتشبيه الشقيق بأَعْلَامِ يَاقُوتٍ نُشِرْنَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ، **في قول الصَّنَوْبَرِيِّ**:

وَكأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيـ *** ـقِ إذا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ

أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ *** نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

٤- **تَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بمُفْرَدٍ**:

كتشبيه نهارٍ مُشْمِسٍ قد شَابَهُ زَهْرُ الرُّبا بليل مُقْمِرٍ؛ **كما في قول أبي تمام**:

يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا *** تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ كَيْفَ تُصَوَّرُ

تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ *** زَهْرُ الرُّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ

ثانيا: باعْتِبَارِ تَعَدُّدِ طَرَفَيْه.

ينقسم إلى أربعة أقسام: «**مَلْفُوفٍ، وَمَفْرُوقٍ، وَتَسْوِيَةٍ، وَجَمْعٍ**».

فَالتَّشْبِيهُ المَلْفُوفُ: ما يُذكر فيه أولا مشبهان أو أكثر على وجه العطف، ثم يُؤْتَى بالمشبه به كذلك؛ ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]، أي: وإنَّا على هدى، وإيَّاكم في ضلال.

وقول امرئ القيس يصف عُقَابًا بكثرةِ اصطيادِ الطيورِ:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا *** لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

فَشَبَّهَ شيئين بشيئين: الرَّطْبَ بالْعُنَّابِ، ثم اليَابِسَ بالحَشَفِ، وقد ذكر المشبهين أولا، ومثله قول بشار بن برد السابق، إلا أن بيت امرئ القيس أجود.

والتشبيه المَفْرُوقُ: أَنْ يُؤْتَى بِمُشَبَّهٍ ومُشَبَّهٍ بِهِ، ثمَّ بِمُشَبَّهٍ آخَرَ ومُشَبَّهٍ بِهِ آخَرَ؛ **نحو قول المُرَقِّشِ الأكبر**: النَّشْرُ مِسْكٌ والوُجوهُ دَنَا *** نيرٌ وأَطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَمْ

وتَشْبِيهُ التَّسْوِيَةِ: أَنْ يَتَعَدَّدَ المُشَبَّهُ دُونَ المُشَبَّهِ بِهِ؛ **نحو قول الشاعر:**

صُدْغُ الحَبِيبِ وَحَالِي *** كِلَاهُمَا كَاللَّيَالِي

وتَشْبِيهُ الجَمْعِ:

أَنْ يَتَعَدَّدَ المُشَبَّهُ بِهِ دونَ المُشَبَّهِ، وسُمِّيَ بتشبيه الجمع لأَنَّكَ جَمَعْتَ فيهِ للمُشَبَّهِ الواحدِ أُمورًا؛ **نحو قول الشاعر:**

كَأَنَّما يَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ *** مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ

ثالثا: يَنْقَسِمُ باعْتِبَارِ أَدَاتِهِ إلى: «مُؤَكَّدٍ، ومُرْسَلٍ».

فالمُؤَكَّدُ:

ما حُذِفَتْ أَدَاتُهُ، ويُفِيدُ حِينَئِذٍ جَعْلَ المُشَبَّهِ نَفْسَ المُشَبَّهِ بِهِ؛ نحو: «**زيدٌ أَسَدٌ**»، وقول المُرَقِّشِ السابق: النَّشْرُ مِسْكٌ ... إلخ.

والمُرْسَلُ: مَا لَمْ تُحذف أداتُه.

رابعا: يَنْقَسِمُ باعتبارِ وجهِ الشَّبَهِ إلى: «تَمْثِيلٍ، وغَيْرِ تَمْثِيلٍ».

فالتَّمْثِيلُ:

مَا كَانَ وَجْهُ الشَّبَهِ فِيهِ مَأْخُوذًا مِنْ مُتَعَدِّدٍ، كَتَشْبِيهِ الثُّرَيَّا بِعُنقودِ الْعِنَبِ الْمُنَوَّرِ في قولِ أَبي قيس ابنِ الأَسْلَتِ:

وقَدْ لَاحَ في الصُّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا تَرَى * كعُنقودِ مُلَّاحِيَّةٍ حين نَوَّرَا**

فوَجْهُ الشبَهِ بينَ الثُّرَيَّا والعِنَبِ الْمُنَوَّرِ الهيئةُ المكونة منْ تَقَارُنِ صُوَرِ النجومِ في الثُّرَيَّا وصُوَرِ حَبَّاتِ العِنَبِ الْمُنَوَّرِ في العُنقودِ على الكيفيَّةِ المخصوصةِ.

وَغَيْرُ التَّمْثِيلِ:

ما لَمْ يكُنْ وجهُه مَأْخُوذًا منْ مُتَعَدِّدٍ؛ نحو قولك: «**النَّجْمُ كَالدِّرْهَمِ**» فَوَجْهُ الشَّبَهِ الذي هُوَ البَيَاضُ ليسَ مَأْخُوذًا منْ مُتَعَدِّدٍ.

ويَنْقَسِمُ باعتبارِ وجهِ الشَّبَهِ أيضًا إلى: «مُفصَّلٍ، ومُجْمَلٍ»:

فالمُفَصَّلُ: ما ذُكِرَ فيهِ وَجْهُ الشَّبَهِ؛ نحو: «**زيدٌ كالبَدْرِ في الحُسْنِ**».

والمُجْمَلُ: ما لم يُذْكَرْ فيهِ وَجْهُ الشَّبَهِ؛ نحو: «**زيدٌ كالبَدْرِ**».

البَابُ الثَّانِي
المَجَازُ اللُّغَوِيُّ

البَّابُ الثَّانِي: المَجَازُ اللُّغَوِيُّ

.... *** ..... ثُمَّ المَجَازُ فَافْهَمَا

مُفْرَدٌ او مُرَكَّبٌ وَتَارَهْ *** يَكُونُ مُرْسَلًا أو استِعَارَهْ

يُجْعَلُ ذَا ذَاكَ ادِّعَاءً أَوَّلَهْ *** وَهْيَ إِنِ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهْ

أَصْلِيَّةٌ أَوْ لَا فَتَابِعِيَّهْ *** وَإِنْ تَكُنْ ضِدًّا تَهَكُّمِيَّهْ

شرع في الكلام على المجاز اللغوي، وهو المراد عند الإطلاق.

والمَجَازُ لُغَةً: اسم مكان من «**جَازَ الطَّرِيقَ، يَجُوزُهُ جَوْزًا وجَوازًا**» إذا سَلَكَهُ وسَارَ فِيهِ.

واصطلاحا: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ بِقَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ.

ويَنْقَسِمُ المجاز إلى قسمين: «مُفْرَدٍ، وَمُرَكَّبٍ».

فَالمُفْرَدُ: كلمة استعلمتْ في غير المعنى الذي وُضعت له؛ نحو: «**رأيتُ أَسَدًا يُجَاهِدُ في سَبِيلِ اللهِ**»، فهذا مجاز؛ لأن لفظ الأسد يُراد به عند العرب الحيوان المفترس، ولم يُوضع للمجاهِدِ، والقرينة الدالة عليه «**يُجَاهِدُ**»، «**مع وجود عَلَاقَةٍ ومُشَابَهَةٍ بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي**» وهي الشجاعة أو القوة.

فإذا لم يكن هناك علاقة لا يكون صحيحا، مثلا لا يصح أن تُطلق على رجل ضعيف جبان أنه أسد !، ولا أن تُطلق على رجل بطيء السير أنه قطار؛ لعدم وجود علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

والمُرَكَّبُ: هو الكلامُ المُسْتَعْمَلُ في غَيْرِ المَعنى الذي وُضِعَ له، ويَقَعُ في المُرَكَّبَاتِ الخَبَرِيَّةِ والإِنْشَائِيَّةِ؛ نحو قول زكريا -عليه السلام-: ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾ [مريم:٤]، فإنه أراد من الخبر الضَّعْفَ.

وينقسم أيضا من حيث العَلاقَةُ إلى نوعين: «مَجازٍ مُرسَلٍ، واسْتِعارَةٍ».

فإن كانت عَلَاقَتُهُ المُشَابَهَةَ سُمِّي «اسْتِعَارَةً»؛ نحو: «**رأيتُ أَسَدًا يُقَاتِلُ في سَبِيلِ اللهِ**».

وإن كانت عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المُشَابَهَةِ سُمِّيَ «**مَجَازًا مُرْسَلًا**»؛ **نحو قوله -تعالى-**:

﴿**يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَاعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ**﴾ [البقرة:١٩].

فالأصابع مُسْتَعْمَلَةٌ في غيرِ ما وُضِعت له، ليس للمشابهة، وإنما لعَلاقةٍ، وهي أنَّ الأُنْمُلَةَ جزءٌ من الإِصبَعِ، فأُطلق كل الشيء وأُرِيدَ به الجزء، والقرينة هي الحِسُّ؛ إذ لا يُمكِنُ أَنْ نَجْعَلَ الإصبع بتمامِه في الأذن، أو القرينة هي الأذن؛ لأننا نضع الأنملة في الأذن لا الإصبع.

أَوَّلًا: الْمَجازُ الْمُرْسَلُ

وهو-كما سبق بيانه-: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ في غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ عَلَاقَتُهُ غَيْرُ الْمُشَابَهَةِ.

فمن هذه العَلَاقَاتِ «**السببيَّةُ، والمُسَبَّبِيَّةُ، والمَاضَوِيَّةُ، والمُسْتَقْبَلِيَّةُ، والجُزْئِيَّةُ، والكُلِّيَّةُ، والمَحَلِيَّةُ، والحَالِّـيَّةُ**» وغير ذلك كثير.

١- **فالسَّبَبِيَّةُ**: استعمال السَبَبِ في المُسَبَّبِ؛ نحو قولك: «**رَعَيْنَا الغَيْثَ**»، **أيْ**: رَعَيْنَا النَّبَاتَ الذي سَبَبُهُ الغَيْثُ، والقرينة: «**رَعَيْنَا**» لأن الغيث لا يُرْعَى.

٢- **والمُسَبَّبِيَّةُ عكسها**: استعمال المُسَبَّبِ في السَبَبِ؛ **نحو قوله -تعالى-**: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًاۚ﴾ [غافر:١٣]، **يَعني**: مَطَرًا؛ لأن المَطَرَ سَبَبُ الرزق، **والقرينة**: الإنزال من السماء.

٣- **والمَاضَوِيَّةُ**: نحو قوله -تعالى-: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْۖ﴾ [النساء:٢].

يعني: الذين كانوا يتامى؛ لأنهم إذا بَلَغُوا السِّنَّ المُوجِبَ إعطائهم أموالهم زال عنهم وصف اليُتم.

٤- **والمُسْتَقْبَلِيَّةُ**: كما في قوله -تعالى-: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًاۖ﴾ [يوسف:٣٦].

يَعني: أَعْصِرُ عَصِيرًا يَصِيرُ خَمْرًا؛ لأنه حال العصر لا يكون خمرا، فسُمِّيَ خمرًا وقت عَصْرِهِ باعتبار ما سَيَؤُولُ إليه.

٥- **والجُزْئِيَّةُ**: نحو قولك: «**نَشَرَ المَلِكُ عُيُونَهُ**» **أي**: جَوَاسِيسَهُ.



٦- **والكُلِّيَّةُ**: نحو قوله-تعالى-: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة:١٩]، أراد بكلِ الشَّيْءِ جُزْئَهُ.

٧- **والْـحَالِّيَّةُ**: نحو قوله -تعالى-: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٧]، **أيْ**: ففي جَنَّتِهِ، أراد بالحَالِّ المَحَلَّ.

٨- **والمَحَلِّيَّةُ**: نحو قولك: «**قَرَّرَ المَجْلِسُ كذا**»، **أيْ**: أهلُهُ، وهي عكس الحالِّيَّةِ، فيُراد بالمَحَلِّ الذي هو المجلس الحَالَّ فِيهِ وهم أهل المجلس، ومثله: «**شَرِبْتُ كَأْسًا**» أي: شربتُ عصيرا يُوضع في الكأس؛ لأن الكأس الذي هو الزجاج لا يُشرب؛ إذ هو مَحَلٌّ للشيء!!، والعصير حَالٌّ فيه، فهو الذي يُشرب لا الكأس.

هذه ثماني علاقات مشهورة، وإلا فهي تزيد على عشرين علاقة تأتيك في كتاب موسع.

ثانيًا: الِاسْتِعَارَةُ

الِاسْتِعَارَةُ لُغَةً: طَلَبُ إِعَارَةِ الشَّيْءِ، **والإِعَارَةُ**: إِعْطَاءُ الشَّيْءِ على سَبِيلِ إِعَادَتِهِ.

واصطلاحا: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلَاقَةِ المُشَابَهَةِ.

وأَصْلُ الاستعارةِ: تَشْبِيهٌ بَلِيغٌ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ ووجهُ شبهِهِ وأداتُه.

وأركانها ثلاثة:

١- المُسْتَعَارُ لَهُ، وهو المُشَبَّهُ.

٢- المُسْتَعَارُ مِنْهُ، وهو الْمُشَبَّهُ بِهِ.

٣ ـ المُسْتَعَارُ، وهو اللفظ المنقول.

فلو قلتَ: «**رأيتُ أَسَدًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ**» فقد جعلتَه فردا من أفراد هذا الجنس كأنه أسد حقيقي، وهذا معنى قوله: «**يُجْعَلُ ذَا**» أي: المُشَبَّهُ، «**ذَاكَ**» أي المُشَبَّهُ بِهِ، «**ادِّعَاءً أَوَّلَهْ**» يعني: يدعيه المُشَبِّهُ، «**وَهْيَ إِنِ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهْ**» كالرَّجُلِ الشُّجَاعِ يُجْعَلُ مِنْ جِنْسِ الأُسُودِ.

ونحو قوله -تعالى-: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم:١]. **يَعني**: من الضَّلَالِ إلى الْهُدَى، فقد استُعْمِلَ كُلٌّ من «**الظُّلُمَاتِ، والنُّورِ**» في غيرِ معناهما الحقيقيِّ، والعَلاقةُ هي المُشَابَهَةُ بينَهما في أن النور هداية لمَعْرِفَةِ الطريق، بخلاف الظلام لا يُعرف فيه الطريق، فكذا سبيل الله.

فالمُسْتَعَارُ لَهُ هوَ «**الضَّلَالُ، والْهُدَى**»، والمُسْتَعَارُ مِنْهُ هوَ معنى «**الظَّلَامِ، والنُّورِ**»، وكل من لَفْظَي «**الظُّلُمَاتِ والنُّورِ**» يُسَمَّى مُسْتَعَارًا.

أَقْسَامُ الاسْتِعَارَةِ

تنقسم الاستعارة من حيث النظر إلى اللفظ المستعار إلى «**أَصْلِيَّةٍ، وتَبَعِيَّةٍ**».

أَمَّا الأَصْلِيَّةُ: فهي التي يكون اللفظُ المُسْتَعَارُ فيها اسْمًا جَامِدًا غيرَ مُشْتَقٍّ؛ كاسم الجنس، والمصدر؛ كاستعارةِ «**الظَّلَامِ للضَّلَالِ، والنُّورِ للهُدَى**» في المثال السابق.

وَأَمَّا التَّبَعِيَّةُ: فهي التي يكون اللفظُ المُسْتَعَارُ فيها فِعْلًا، أو اسمَ فِعْلٍ، أوْ حَرْفًا، أو اسْمًا مُشْتَقًّا؛ نحوُ قوله -تعالى-: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ**﴾ [طه:٧١]، **أي**: على جذوع النخل، فحرف «**في**» بمعنى «**على**»، وجيء به للدلالة على إحكام ربطهم.

ونحو «**رَكِبَ زيدٌ كَتِفَيْ غَرِيمِهِ**»، **أيْ**: لازَمَه مُلازَمَةً شديدةً.

وسُمِّيَتْ تَبَعِيَّةً لأنه اسْتُعِيرَ المَصْدَرُ أولا ثم اشْتُقَّ منه الفعل، ففي المثال السابق شَبَّهَ اللزومَ الشديدَ بالركوبِ بجامعِ القَهْرِ، ثم استُعِيرَ لفظُ المُشَبَّهِ به وهو الركوبُ للمُشَبَّهِ وهو اللزومُ، ثمَّ اشتُقَّ من الركوبِ رَكِبَ بمعنى لزِمَ.

وأما الاسْتِعَارَةُ التَّهَكُّمِيَّةُ: فهي ما نُزِّلَ فيها التَّضادُّ مُنَزَّلَةَ التَّنَاسُبِ للتَّهَكُّمِ والاسْتِهْزَاءِ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [التوبة:٣٤]، فاسْتُعِيرَ التَّبْشِيرُ «**وهو في الأصل الإِخْبَارُ بما يَسُرُّ**» للإِنْذَارِ الذي هو «**الإخبارُ بما يَسُوءُ ويَضُرُّ**» لِغَرَضِ السُّخْرِيَةِ.

والاستعارة التهكمية من التَّبَعِيَّةِ؛ لأنه اسْتُعِيرَ المَصْدَرُ أولا ثم اشْتُقَّ منه الفعل.

البَابُ الثَّالِثُ

الكِنَايَةُ

البَّابُ الثَّالِثُ: الكِنَايَةُ

وَمَا بِهِ لَازِمُ مَعْنًى وَهْوَ لَا *** مُمتَنِعًا كِنَايَةٌ فَاقْسِمْ إِلَى

إِرَادَةِ النِّسْبَةِ أَوْ نَفْسِ الصِّفَهْ *** أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهْ

الكِنَايَةُ لُغَةً: التَّعْبِيرُ بِلَفْظٍ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ؛ كَمَا لَوْ قُلْتَ: «**فُلَانٌ طَوِيلُ اليَدِ**»، كِنَايَةً عَنْ سَرِقَتِهِ.

واصطلاحا: لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ.

وهذا معنى قوله: «**وَمَا بِهِ لَازِمُ مَعْنًى وَهْوَ لَا مُمْتَنِعًا كِنَايَةٌ**».

والكِنَايَةُ تَخْتَلِفُ عن الحقيقة والمجاز، فَتَخْتَلِفُ عن الحقيقة في أنه يُراد بها لازمُ المَعْنَى لا المَعْنَى الحقيقي، وتَخْتَلِفُ عن المَجاز في أنه يجوز أن يُراد منها المَعنى الأصلي.

وتنقسم الكناية باعْتِبَارِ المُكَنَّى عنه إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأَوَّلُ: إِرَادَةُ النِّسْبَةِ.

أي: يكونُ المُكَنَّى عنه نِسْبَةَ أَمْرٍ إلى أَمْرٍ؛ نحو قوله -تعالى- عن يعقوب- عليه السلام-: ﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف:٨٤].

ابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ: كِناية عن العَمَى الذي أَصَابَ عَيْنَيْهِ، مع جواز أن تكون ابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ على سبيل الحقيقة، كذا يقول أكثر البلاغيين، ولو قيل في هذا المثال: ابيضت عيناه حقيقة لكان متعينا، فقد ابيضت عيناه حقيقة.

والثَّانِي: إِرَادَةُ الصِّفَةِ.

أي: يكونُ الْمُكَنَّى عنه صِفَةً ثَابِتَةً للموصوف؛ **كما في قول الخنساء تُرْثِي أخاها صَخْرًا**:

طَوِيلُ النِّجَادِ رَفِيعُ العِمَادِ *** كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَى

طويلُ النِّجَادِ: كناية عن طول قَامَتِهِ، **ورَفِيعُ العِمَادِ**: كناية عن كونِه سيِّدًا، **وكَثِيرُ الرَّمَادِ**: كناية عن كرمه؛ لأن كثرة الرماد تدل على كثرة الإحراق، وكثرة الإحراق تدل على كثرة الضيوف، وكثرة الضيوف تدل على الكرم، وهي صفة، مع جواز أن يكون طويلَ القامة حقيقة، وكثيرَ الرماد حقيقة، ورفيعَ العماد حقيقة.

الثَّالِثُ: إرادة **المَوْصُوفِ**.

أي: يكون المَكَنَّى عنه ليس بصفةٍ ولا نِسبةٍ؛ **كقولِ الحَكَمِ بْنِ الصَّلْتِ**:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مُخْذِمٍ *** والطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ

قوله: «**مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ**» كناية عن القُلُوبِ، **والقُلُوبُ**: ليست صِفَةً ولا نِسْبَةً، وإنما هي موصوفةٌ بِوَصْفٍ وهو «**مَجَامِعُ الأَضْغَانِ**».

وهذا النوع أشار إليه الناظم بقوله: «**أَوْ غَيْرِ هَذَيْنَ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهْ**».

تنبيهات على ما تقدم من علم البيان

- العرب تُسَمِّي الحياتِ أغوالا، ويقال: «أَنْيَابُ أَغْوَالِ». أي: أنياب الحَيَّاتِ.

- قوله -تعالى-: «طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ». ليس مجازا كما يزعم بعضهم، بل هو حقيقة، ولا مجاز في الغيبيات ولا مجاز في الصفات.

- لا فائدة من تقسيم وجه الشبه إلى «حِسِّيٍّ، ومَعْنَوِيٍّ» وإنما ذكره الناظم تبعا للسَّكَّاكِيِّ.

- قد يلي «الكَافَ» غيرُ المُشَبَّهِ به، نحو قوله -تعالى-: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الكهف:٤٥]، فالماء ليس مشبها به، وإنما المشبه به هو النبات، فالمشبه هو الحياة، والمشبه به هو النبات الذي ينبت بسبب الماء فيصير هشيما، وليست مشبهة بالماء.

- قوله: «فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمَا» في بعض النسخ «أَقْسِمَا» بهمزة قطع، فيكون من أقسم الرباعي، وهذا لا يفيد المعنى المراد؛ لأنه يكون من القَسَمِ.

- وفي نسخة: «فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمِي *** أَنْوَاعَهُ ثُمَّ المَجَازُ فَافْهَمِي».

- مَجَازٌ: أصله «مَجْوَزٌ» على وزن «مَفْعَلٍ»، نُقِلَتْ حركة الواو على ما قبلها، فصار «مَجَوْزٍ»، ثم تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فصار «مَجَازًا».

- لم يتكلم الناظم على الحقيقية، **وهي**: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِيمَا وُضِعَ لَهُ، **وقيل**: هي ما اسْتُعْمِلَ خِطَابًا في اصطلاح معين ولم يبق على موضوعه الأصلي، سواء أكانت حقيقة لغوية، أم شرعية، أم عرفية.

والحقائق عند التفصيل خمسة: «**عقلية، ولغوية، وشرعية، وعرفية عامة، وعرفية خاصة**».

-اعلم رحمك الله أنه كَثُرَ الكلام في الحقيقة والمجاز والخلاف فيهما، وأشهر ما قيل في ذلك أربعة أقوال:

القول الأول:

المجاز والحقيقة موجودان في اللغة العربية مطلقا، سواء أكان ذلك في لسان العرب، أم في القرءان، أم في السنة؛ لأن القرءان نزل بلسان عربي مبين، والنبي ﷺ عربي، وهذا القول هو قول جماهير أهل العلم من اللغويين، والبيانيين، والأصوليين، والنحاة، والفقهاء، وغيرهم.

وأقدم من صَرَّحَ بوجود المجاز هو محمد بن الحسن الشيباني، وأبو يوسف، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، والخليل بن أحمد، وبه قال سيبويه، والإمام أحمد، وثعلب، والمبرد، وابن السراج، وابن فارس، وغيرهم، لكنَّ سيبويه يسميه التَّوَسُّعَ والسَّعَةِ، وذكره في كتابه في غير موضع.

وقد ذكر أبو عبيدة الاستعارة وشرحها، وكذا المبرد، وقد ورد المجاز والحقيقة في شعر أبي تمام.

وحجة من قال بهذا القول: التتبع والاستقراء.

قالوا: وجدنا لفظَ الأسد يُستعمل في الحيوان المفترس حقيقة، وفى الرجل الشجاع مجازًا، وغير ذلك من الألفاظ التي لا تُحصى في هذا المقام.

لكنَّ الأصل في الألفاظ الحقيقة، فإذا وُجدت قرينة حُمِلَ على المجاز.

فإذا قلتَ: رأيتُ أسدًا، فالأصل أنه يُراد به الحيوان المفترس، ولا ينصرف الذهن إلا إليه، فدل على أنه الأصل، إذا لو كان يُستعمل وضعا في الرجل الشجاع لانصرف الذهن إليه أيضا بغير قرينة.

فإذا قلتَ: رأيتُ أسدًا يُجاهد في سبيل الله، عَلِمْنَا من السياق والقرينة أنه يُراد بالأسد الرجل الشجاع.

كذلك الأصل في الألفاظ الشرعية حملها على حقيقتها الشرعية، ومِن ذلك آيات الصفات والغيبيات، فلا مجاز فيها أصلا، ومن قال بالمجاز من علماء أهل السنة لم يحيدوا عن هذا الأصل، فيُثبتون لله-سبحانه وتعالى- ما أثبته لنفسه، دون تحريف، أو تعطيل، أو تمثيل، **ونَقُولُ**: ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فأهل السنة القائلون بالمجاز لا يُحَرِّفُونَ ولا يُعَطِّلون ولا يُمثلون كما يفعل أهلُ البدع.

القول الثاني:

ليس في اللغة ولا في القرءان ولا في السنة مجاز أصلا، وهو قول أبي علي الفارسي، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وابن تيمية، وابن القيم، وغيرهم.

قالوا: إن اللغة العربية كلها حقيقة، وليس في القرءان والسنة مجاز، ولم يَرد عن العرب القول بالمجاز؛ ولذلك لا يوجد في كلام اللغويين الأوائل هذا التقسيم، كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والأصمعي، وغيرهم، ولا في كلام أحد من الفقهاء كمالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد !!، ومن قبلهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

القول الثالث:

المجاز موجود في لسان العرب دون الكتاب والسنة، وهو قول بعض أهل العلم، ورجحه الشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

القول الرابع:

أكثر اللغة مجاز !!، والحقيقة فيها قليل، أو لا يُوجد فيها حقيقة، وهو قول ابن جِنِّي!

قلتُ:

وهناك أقوال تركتُها اختصارا واقتصرتُ على ما هو مشهور، وهناك تفصيلات تجدها في الكتب المطولة، وقد رَدَّ أصحابُ كل قول على غيرهم، وفي ذلك بحث يطول ليس هذا محله.

وأضعف هذه الأقوال قول ابن جني، بل هو قول باطل، وفساده يُغني عن إفساده، غير أنه تَلْزَمُ منه لوازم باطلة، فَلَازِمُهُ أَنَّ مَنْ قال: «**لا إله إلا الله**» مجاز !!، وهذا لازم باطل يدل على بطلان القول.

وَيَلِيهِ في الضعف: قول مَنْ فَرَّقَ بين وجود المجاز في اللغة وبين وجوده في القرءان والسنة، فَإِمَّا أن يُوجد المجازُ فيهما، أو لا يوجد؛ لأن كُلًّا من القرءان والسنة نزل بلسان عربي مبين، فإن كان في اللغة مجاز ففي القرءان مجاز أيضا، والعكس بالعكس.

أما القول بوجود المجاز فَإِنْ أُرِيدَ بوجوده أن الأصل في اللفظ الحقيقة، ولا نَلجأ إلى المجاز إلا بقرينة تَصْرِفُ اللفظ عن معناه الأصلي، وليس في الصفات مجاز، ولا في الغيبيات مجاز، فَلِلَّهِ -جل وعلا- يَدٌ، وله أصابع، وهو في السماء سبحانه مستو على عرشه، والبقرة وآل عمران يأتيان يوم القيامة، والأرض تحدث أخبارها، فهذا كله حق لا مجاز فيه، ومن قال بالمجاز فيه فهو ضال مضل، فهذا القول في الحقيقة لا يَـخْتَلِفُ من حيث التطبيق عن قول من أنكر المجاز بالكلية، فالخلاف بينهما لفظي، ولا يترتب عليه خلاف شرعي أصولي عقدي فيما أعلم.

أما أهل البدع الذين يستغلون المجازَ في نفي صفات الرب -جل وعلا- فهؤلاء في الحقيقة لم يَجعلوا المجاز أصلا لهم، بل هو فرع عن تصورهم الباطل لصفات الرب -جل وعلا-؛ إذ فَهِمُوا من إثبات صفات الرب التَمْثِيلَ، فأدى ذلك بهم إلى النفي والتعطيل.

والخلاف مع هؤلاء في المجاز خلاف عقدي، لكن لا يَستلزم أَنْ نَنْفِيَ وجودَ المجازِ حتى نَرُدَّ عليهم.

ولذلك تجد بعضَهم يُحرف صفاتِ اللهِ -جل وعلا- مع كونه لا يُثبت المجاز أصلا!!، وبعضهم على عقيدة المعتزلة وينكر المجاز، كأبي علي الفارسي، وبعضهم يُثبتُ المجازَ ثم هو يُثبت لله -جل وعلا- ما أثبته لنفسه دون تحريف أو تمثيل أو تعطيل، ولا يقول به في الغيبيات، وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة القائلون بالمجاز، فافهم.

فكما أننا نُثْبِتُ القِيَاسَ ونُنْكِرُ على مَنْ يَسْتَخْدِمُهُ من الفقهاء استخداما فاسدا في مقابلة النص، ولا نَرُدُّ القياسَ لأجل ما وصلوا إليه من نتيجة فاسدة، بل نُثْبِتُ القِيَاسَ ونستخدمه بضوابطه، فكذلك المجاز، والله أعلم.

-لم يذكر الناظم الاستعارة التصريحية والمكنية للاختصار، فالاستعارة تنقسم باعتبار ما يُذكر من طرفي الاستعارة إلى «**تَصْرِيحِيَّةٍ، ومَكْنِيَّةٍ**».

أما التَّصْرِيحِيَّةُ: فهي ما صُرِّحَ فيها بِلَفْظِ المُشَبَّهِ بِهِ؛ **كما في قول الشاعر**:

فأَمْطَرَتْ لؤْلؤًا منْ نرْجِسٍ وَسَقَتْ *** وَرْدًا وَعَضَّتْ على العُنَّابِ بالبَرَدِ

فقد اسْتَعَارَ لفظ «**اللُّؤْلُؤِ، والنَّرْجِسِ، والوَرْدِ، والعُنَّابِ، والبَرَدِ للدُّمُوعِ، والعُيُونِ، والخُدُودِ، والأَنَامِلِ، والأَسْنَانِ**».

وأَمَّا المَكْنِيَّةُ: فهي ما حُذِفَ فيها المُشَبَّهُ به ورُمِزَ إليه بشيءٍ منْ لوازِمِه، كما في قوله -تعالى-: ﴿ **وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا** ﴾ [الإسراء:٢٤]، فقد استعارَ لفظَ «**الطَّائِرَ**» على سبيل الحكاية للذُّلِّ ثمَّ لم يَذْكُرْهُ، لكنه دَلَّ عليهِ بشيءٍ منْ لوازمِه وهو «**الجَنَاحُ**»، ويُسَمِّى إثباتَ «**الجَنَاحِ**» للذُّلِّ استعارةً تَخْييلِيَّةً.

وكلٌّ من الاستعارتين «**التَّصْرِيحِيَّةِ، والمَكْنِيَّةِ**» لها أقسام لا تأتيك هنا.

-اختلفوا في الكناية هل هي حقيقة أو مجاز، أو ليست بحقيقة ولا مجاز، على ثلاثة أقوال لا تأتيك هنا.

-للكناية أغراض تركها الناظم، منها: «**الإيضاح، وبيان حال الموصوف، والمدح، والذم، والستر، والصيانة، والإلغاز، والتعمية، ومقدار الحال**» وغير ذلك.

- قيل إن الفعل لا يفيد التشبيه، وإنما الذي دل على التشبيه هو أداة التشبيه المحذوفة في نحو قولك: «**عَلِمْتُ زيدًا أَسَدًا**» أي: كالأسد.

- الاستعارة من المجاز اللغوي على الراجح، وهو قول جماهير أهل العلم، وليست من المجاز العقلي كما هو ظاهر كلام الناظم؛ لأنه قال: «**ادعاءً**»، وقد يقال: بأن قوله: «**ادعاء**» لا يخالف ما عليه الجمهور، فقوله محتمل.

- على القول بنفي المجاز في الكتاب والسنة يصبح علمُ البيان لا قيمة له؛ إذ لا فائدة شرعية من دراسته حينئذ.

مُحَصِّلَةُ عِلْمِ البَيَانِ

-**البَيَانُ لُغَةً**: التَّوْضِيحُ والكَشْفُ والإِظْهَارُ.

واصطلاحا: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ إِيرَادُ المَعْنَى الوَاحِدِ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي وُضُوحِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنْ تَشْبِيهٍ، وَمَجَازٍ، وَكِنَايَةٍ، عَلَى وَجْهِ المُبَالَغَةِ بِلَازِمِ الأَلْفَاظِ الأَصْلِيَّةِ.

وعلم البيان ينقسم إلى قسمين: «**مَجَازٍ لُغَوِيٍّ، وَكِنَايَةٍ**».

والمَجَازُ اللُّغَوِيُّ ينقسم إلى قسمين: «**اسْتِعَارَةٍ، وَمَجَازٍ مُرْسَلٍ**».

والاسْتِعَارَةُ: تُبْنَى على التَّشْبِيهِ.

-أولا: التَّشْبِيهُ:

هو إِلْـحَاقُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ لِصِفَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُمَا بِأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّشْبِيهِ.

وأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: «**المُشَبَّهُ، والمُشَبَّهُ بِهِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ، وأَدَاةُ التَّشْبِيهِ**».

- كُلٌّ من المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ بِهِ قد يكون: «**حِسِّيًا، أو عَقْلِيًّا**» وقد يكون أحدهما «**حِسِّيًا**» والآخر «**عَقْلِيًّا**».

- **وَجْهُ الشَّبَهِ**: هو الوَصْفُ الذي يَشْتَرِكُ فيه المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ بِهِ.

- وَجْهُ الشَّبَهِ قد يكون «**حِسِّيًا، أو مَعْنَوِيًّا**»، وقد يكون وَجْهُ الشَّبَهِ «**وَاحِدًا**»، كما في قولك: «**زيدٌ كالأَسَدِ**»، أي في وصف الشجاعة، وهو وَجْهٌ واحد، وقد يكون وجه الشبه في «**حُكْمِ الوَاحِدِ**»، كَتَشْبِيهِنَا الرَّجُلَ في عُلُوِّ شَرَفِهِ وَحُسْنِ طَلْعَتِهِ بالبَدْرِ.

وقد يكون وجه الشبه «**مُتَعَدِّدًا**»؛ كما لو قلتَ: «**زيدٌ كَعَمْرٍو في الحِلْمِ والكَرَمِ والطُّولِ**». فكلٌّ مِنَ «**الحِلْمِ والكَرَمِ والطُّولِ**» يَصْلُحُ أَنْ يكون وحده وجه شبه.

- أَدَوَاتِ التَّشْبِيهِ هي: «**الكَافُ، وكَأَنَّ، ومَثْلُ**» وقد يأتي التشبيه «**بِالفِعْلِ**».

- أَغْرَاضُ التَّشْبِيهِ كثيرةٌ منها: «**بَيَانُ حَالِ المُشَبَّهِ، وبَيَانُ أن المُشَبَّهَ مُمْكِنٌ، وتَحْسِينُ المُشَبَّهِ وتَزْيِينُه عند السامع، وتَقْرِيرُ حَالِ المُشَبَّهِ في نفس السامع، وتَقْبِيحُ المُشَبَّهِ، وبيانُ مِقْدَارِ حَالِ المُشَبَّهِ، واسْتِطْرَافُ المُشَبَّهِ، وإِيهَامُ عُلُوِّ شَأْنِ المُشَبَّهِ على المُشَبَّهِ بِهِ**».

- والغَرَضُ مِنَ التَّشْبِيهِ يَعُودُ على المُشَبَّهِ كثيرا؛ نحو قولك: «**زيدٌ كالأَسَدِ**»، وقد يَعُودُ على المُشَبَّهِ بِهِ؛ نحو قولك: «**الأَسَدُ كَخَالِدٍ في الشَجَاعَةِ**»، ويُسَمَّى التَّشْبِيهَ المَقْلُوبَ، **والفائدة منه**: إفادة كون المُشَبَّهِ بِهِ أَتَمَّ مِنَ المُشَبَّهِ في وجه التشبيه، وقد يكون حقيقية، وقد يكون على سبيل الادعاء والإيهام.

-وينقسم التشبيه بِاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ إلى: «**تَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ، وتَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ، وتَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ، وتَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بمُفْرَدٍ**».

وينقسم بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ طَرَفَيْهِ إلى أربعة أقسام: «**مَلْفُوفٍ، وَمَفْرُوقٍ، وَتَسْوِيَةٍ، وَجَمْعٍ**».

ويَنْقَسِمُ باعْتِبَارِ أَدَاتِهِ إلى: «**مُؤَكَّدٍ، وَمُرْسَلٍ**»، ويَنْقَسِمُ باعتبارِ وجهِ الشَّبَهِ إلى: «**تَمْثِيلٍ، وَغَيْرِ تَمْثِيلٍ**»، وإلى: «**مُفَصَّلٍ، ومُجْمَلٍ**».

ثانيا: المجاز اللغوي.

- المجاز لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ بِقَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ.

ويَنْقَسِمُ المجاز إلى قسمين: «**مُفْرَدٍ، وَمُرَكَّبٍ**».

وينقسم أيضا من حيث العَلَاقَةُ إلى: «**مَجَازٍ مُرْسَلٍ، واسْتِعَارَةٍ**».

فإن كانت عَلَاقَتُهُ المُشَابَهَةَ سُمِّيَ «**اسْتِعَارَةً**»؛ نحو: «**رأيتُ أَسَدًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ**»، وإن كانت عَلَاقَتُه غَيْرَ المُشَابَهَةِ سُمِّيَ «**مَجَازًا مُرْسَلًا**».

فمن العَلَاقَاتِ «**السببيَّةُ، والمُسَبَّبِيَّةُ، والمَاضَوِيَّةُ، والمُسْتَقْبَلِيَّةُ، والجُزْئِيَّةُ، والكُلِّيَّةُ، والمَحَلِيَّةُ، والحَالِّيَّةُ**» وغير ذلك كثير.

- **الاسْتِعَارَةُ لُغَةً**: طَلَبُ إِعَارَةِ الشَّيْءِ، **والإِعَارَةُ**: إِعْطَاءُ الشَّيْءِ على سَبِيلِ إِعَادَتِهِ.

واصطلاحا: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لِعَلَاقَةِ المُشَابَهَةِ.

وأَصْلُ الاستعارةِ: تَشْبِيهٌ بَلِيغٌ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ ووجهُ شبهِهِ وأداتُه.

وأركانها ثلاثة: «**المُسْتَعَارُ لَهُ وهو المُشَبَّهُ، والمُسْتَعَارُ مِنْهُ وهو الْمُشَبَّهُ بِهِ، والمُسْتَعَارُ وهو اللفظ المنقول**».

-وتنقسم الاستعارة من حيث النظر إلى اللفظ المستعار إلى «**أَصْلِيَّةٍ، وتَبَعِيَّةٍ**».

أَمَّا الأَصْلِيَّةُ: فهي التي يكون اللفظُ المُسْتَعَارُ فيها اسْمًا جَامِدًا غيرَ مُشْتَقٍّ، كاسم الجنس، والمصدر.

وَأَمَّا التَّبَعِيَّةُ: فهي التي يكون اللفظُ المُسْتَعَارُ فيها فِعْلًا، أو اسمَ فِعْلٍ، أَوْ حَرْفًا، أو اسْمًا مُشْتَقًّا.

والاسْتِعَارَةُ التَّهَكُّمِيَّةُ: هي ما نُزِّلَ فيها التَّضَادُّ مُنَزَّلَةَ التَّنَاسُبِ للتَّهَكُّمِ والاسْتِهْزَاءِ.

ثالثا: الكناية.

- **الكِنَايَةُ لُغَةً**: التَّعْبِيرُ بِلَفْظٍ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ؛ كَمَا لَوْ قُلْتَ: «**فُلَانٌ طَوِيلُ اليَدِ**» كِنَايَةً عَنْ سَرِقَتِهِ.

واصطلاحا: لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ.

- والكِنَايَةُ تَخْتَلِفُ عن الحقيقة والمجاز، فَتَخْتَلِفُ عن الحقيقة في أنه يُراد بها لازم المَعْنَى لا المَعْنَى الحقيقي كالحقيقة، وتَخْتَلِفُ عن المَجاز في أنه يجوز أن يُراد منها المَعنى الأصلي.

- **تنقسم الكناية باعْتِبَارِ الْمُكَنَّى عنهُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ**:

الأَوَّلُ: إِرَادَةُ النِّسْبَةِ. أي يكونُ المُكَنَّى عنه نِسْبَةَ أَمْرٍ إلى أَمْرٍ.

والثَّانِي: إِرَادَةُ الصِّفَةِ. أي: يكونُ الْمُكَنَّى عنه فيها صِفَةً ثَابِتَةً للموصوف.

الثَّالِثُ: إرادة **المَوْصُوفِ**. أي: يكون المَكَنَّى عنه ليس بصفةٍ ولا نِسبةٍ.

العِلْمُ الثَّالِثُ

عِلْمُ الْبَدِيعِ

العِلْمُ الثَّالِثُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ

٩٠. عِلْمُ البَدِيعِ وَهْوَ تَحْسِيْنُ الكَلَامْ *** بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ وَالمَقَامْ

٩١. ضَرْبَانِ: لَفْظِيٌّ؛ كَتَجْنِيسٍ وَرَدّْ *** وَسَجَعٍ اوْ قَلْبٍ وَتَشْرِيعٍ وَرَدْ

٩٢. وَالمَعْنَوِيُّ؛ وَهْوَ كَالتَّشْهِيمِ *** وَالجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ

٩٣. وَالْقَوْلِ بِالْمُوجَبِ وَالتَّجْرِيدِ *** وَالْجِدِّ وَالطِّبَاقِ وَالتَّوْكِيدِ

٩٤. وَالْعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالإِيهَامِ *** وَاللَّفِّ وَالنَّشْرِ وَالِاسْتِخْدَامِ

٩٥. وَالسَّوْقِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّوْفِيقِ *** وَالبَحْثِ وَالتَّعْلِيلِ وَالتَّعْلِيقِ

عِلْمُ الْبَدِيعِ

عِلْمُ البَدِيعِ وَهْوَ تَحْسِينُ الكَلَامْ * بَعْدَ رِعَايَـةِ الْوُضُوحِ وَالمَقَامْ**

ضَرْبَـانِ لَفْظِيٌّ كَتَجْنِيسٍ وَرَدّْ * وَسَجْعٍ او قَلْبٍ وَتَشْرِيعٍ وَرَدْ**

البَدِيعُ لُغَةً: مُنْشِئُ الشَّيْءِ على غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ، وهو صفة مشبهة من «بَدُعَ»، أو من «بَدَعَ» على ما ذهب إليه الازهري، فيكون «فَعِيلٌ» بمعنى فاعل، كقدير بمعنى قادر، أو صيغة مبالغة من «أَبْدَعَ» الرباعي على قول الجماهير، فيكون «فَعِيلٌ» بمعنى «مُفْعِلٍ» أي: «مُبْدِعٍ»، وربما كان بمعنى المفعول.

واصطلاحا: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الكَلَامِ المُطَابِقِ لِمُقْتَضَى الحَالِ.

فعلم البديع يكون بعد معرفة علمي المعاني والبيان، وهذا المراد من قوله: «بَعْدَ رِعَايَـةِ الْوُضُوحِ وَالمَقَامْ».

وينقسم البديع إلى قسمين: «لَفْظِيٍّ، ومَعْنَوِيٍّ» أشار إليهما بقوله: «ضَرْبَانِ».

أَوَّلًا: البَدِيعُ اللَّفْظِيُّ

وهو مُتَعَلِّقٌ بِتَحْسِينِ الأَلْفَاظِ، ويُسَمَّى بالمُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ.

وله أَقْسَامٌ، هي: «الجِنَاسُ، والرَّدُّ، والسَّجْعُ، والقَلْبُ، والتَّشْرِيعُ».

أَمَّا الجِنَاسُ:

فهو تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ في النُّطْقِ مع اختلافهما في المَعْنَى، وهو قسمان «تَامٌّ، وَغَيْرُ تَامٍّ».

فَالتَّامُّ: مَا اتَّفَقَتْ حُرُوفُهُ اتِّفَاقًا كَامِلًا؛ **نحو قوله -تعالى-**: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم:٥٥]. فَلَفْظُ «سَاعَةٍ» جاء مرتين مع اختلاف معناه.

وَغَيْرُ التَّامِّ: ما اخْتَلَفَ فيه اللَّفْظَانِ في الهَيْئَةِ، أو النَّوْعِ، أو العَدَدِ، أو التَّرْتِيبِ، كما قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَا أَنْزَلَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً»**.

أخرجه أحمد في المسند «٣٩٢٢» بلفظ «**دَوَاءٍ**»، وعند البخاري في صحيحه بلفظ «**شِفَاءً**»، فَدَاءٌ وَدَوَاءٌ تشابها في المادة واختلفا في المعنى، مع النقصان في داء عن دواء.

وَأَمَّا الرَّدُّ:

فهو رَدُّ العَجُزِ على الصَدْرِ، ويُسَمَّى «**التَّصْدِيرَ**»، وهو في النثر جَعْلُ أَحَدِ اللفظينِ المُكَرَّرَيْنِ في أَوَّلِ الفِقْرَةِ، والآخرِ في آخِرِهَا، ويكون بين لَفْظَينِ بينهما اشْتِقَاقٌ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَـٰهُ**﴾ [الأحزاب:٣٧].

ولفظين بينهما شِبْهُ اشْتِقَاقٍ؛ كلفظي «**قَالَ، والقَالِينَ**» في قوله -تعالى-: ﴿**قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ**﴾ [الشعراء:١٦٨].

وله في الشعر صور كثيرة، منها أن يكون بين لفظين أحدهما في صَدْرِ المِصْرَاعِ الأول أوْ بعدَهُ، والآخر في آخر المصراع الثاني؛ **نحو قول الشاعر**:

سَرِيعٌ إلى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وجْهَهُ *** وليسَ إلى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ

وقولِ الصِّمَّةِ بنِ عَبْدِ اللهِ القُشَيْرِيِّ:

تَمتَّعْ مِن شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ *** فَمَا بَعْدَ العَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ

وأَمَّا السَّجْعُ [94]:

فهو تَوافُقُ الفَاصِلَتَينِ [95] نَثْرًا في الحَرْفِ الأَخِيرِ، وأنواعه ثلاثةٌ: «**مُطَرَّفٌ، وَمُتَوَازٍ، وَمُرَصَّعٌ**».

فالمُطَرَّفُ: ما اخْتَلَفَتْ فيه الفَاصِلَتَانِ في الوزْنِ؛ **نحو قوله –تعالى-**: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ۝١٤﴾ [نوح].

والمُتَوازِي: ما كان الاتفاق فيه في أقل الألفاظ وزنا وتَقْفِيَةً؛ **نحو قوله –تعالى-**: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝١٣ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ۝١٤﴾ [الغاشية]، فاتفقت كُلٌّ مِنْ مَرْفُوعَةٍ ومَوْضُوعَةٍ.

والمُرَصَّعُ: ما اتَّفَقَتْ فيه ألفاظُ الفِقْرَتينِ أو أَكْثَرُهَا في الوَزْنِ والتَّقْفِيَةِ؛ **نحو قوله –تعالى-**: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝١ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ۝٢﴾ [المرسلات]، **وقوله –تعالى-**: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الانفطار].

وأَمَّا القَلْبُ:

فهوَ أَنْ يُقْرَأَ اللَّفْظُ طَرْدًا وعَكْسًا دون النَّظَرِ إلى الشَّكْلِ؛ **نحو قول القَاضِي الأَرَّجَانِيِّ**:

مَـوَدَّتُـهُ تَـدُومُ لِـكُلِّ هَـوْلٍ *** وَهَـلْ كُـلُّ مَـوَدَّتُـهُ تَـدُومُ

94- هذا مما جرى عليه البلاغيون، والصواب أن نبتعد عن لفظ السجع ونسميه «**بالتَّوَافُقِ**».

95- الفَاصِلَةُ هي الكلمة الأخيرة في الفِقْرَة.



ويُسَمَّى: ما لا يَسْتَحِيلُ بالانْعِكَاسِ، فإنك لو أردتَ قراءة هذا البيت بالعكس لاستطعتَ، غير أني لا أعرف له فائدة، وأكثره متكلف.

وأَمَّا التَّشْرِيعُ أو التَّوْشِيحُ:

فَهُوَ بِنَاءُ البَيْتِ على قَافِيَتَيْنِ يَصِحُّ المَعْنَى والوزن إذا وَقَفْتَ على وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا؛

نحو قول الحرير "في مقاماته (ص٥٠)":

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدَّنِيَّةِ إِنَّهَا *** شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الأَكْدَارِ

دَارٌ مَتَى مَا أَضْحَكَتْ فِي يَوْمِهَا *** أَبْكَتْ غَدًا بُعْدًا لَهَا مِنْ دَارِ

فهذه القصيدة من بحر الكامل التام، **وتفعيلات الكامل**:

مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ ** مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ

ويصحُّ أَنْ تَقِفَ على «**شَرَكِ الرَّدَى**»، فتقول:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدَّنِيـْ * ـيَـةِ إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى**

/٠/٠//٠ - /٠/٠//٠ *** ///٠//٠ - ///٠//٠

دَارٌ مَتَى مَا أَضْحَكَتْ * فِي يَوْمِهَا أَبْكَتْ غَدَا**

/٠/٠//٠ - /٠/٠//٠ *** /٠/٠//٠ - /٠/٠//٠

فيكون منْ «**مَجْزُوءِ الكَامِلِ**».

مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ ** مُتَفَاْعِلُنْ مُتَفَاْعِلُنْ



ثانيًا: البَدِيعُ المَعْنَوِيُّ

وَالـمَعْنَوِيُّ وَهْوَ كـالتَّسْهِيـمِ *** وَالجَمْعِ وَالتَّفْرِيـقِ وَالتَّقْسِيـمِ

وَالْقَوْلِ بِالْمُوجَبِ وَالتَّجْرِيدِ *** وَالْجِـدِّ وَالطِّبَاقِ وَالتَّـوْكِيدِ

وَالْعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالإِيهَامِ *** وَاللَّفِّ وَالنَّشْـرِ وَالاسْتِـخْدَامِ

وَالسَّوْقِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّوْفِيـقِ *** وَالبَحْثِ وَالتَّعْلِيـلِ وَالتَّعْلِيـقِ

وهو مُتَعَلِّقٌ بِتَحْسِينِ المَعَانِي، ويُسَمَّى بالمُحَسِّنَاتِ المَعْنَوِيَّةِ.

وقد ذكر الناظم-رحمه الله- عشرين قسما، وهي: «التَّسْهِيمُ، والجَمْعُ، والتَّفْرِيقُ، والتَّقْسِيمُ، والقَوْلُ بِالمُوجَبِ، والتَّجْرِيدُ، والجِدُّ، والطِّبَاقُ، والتَّوْكِيدُ، والعَكْسُ، والرَّجُوعُ، والإِيهَامُ، واللَّفُّ والنَّشْرُ، والاسْتِخْدَامُ، والسَّوْقُ، والتَّوْجِيهُ، والتَّوْفِيقُ، والبَحْثُ، والتَّعْلِيلُ، والتَّعْلِيقُ».

فالتَّسْهِيمُ:

أن يَجْعَلَ المُتَكَلِّمُ في أول البيت مَا يَدُلُّ على آخره؛ **نحو قول زُهَيْرٍ:**

سَئِمتُ تَكَالِيفَ الحَياةِ وَمَن يَعِشْ *** ثَمَانِينَ حَولًا لَا أَبَا لَكَ يَسْأَمِ

وقول جرير:

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ *** حَسِبْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

ويكون في فواصل الآي ما يدل على آخره؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٠]، فإن قوله -تعالى-: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ» أشار إلى أن الكلمة الأخيرة بعد لَكِنْ، وهي «يَظْلِمُونَ».



والجَمْعُ:

أنْ يُجمَعَ بينَ أَشْيَاءَ متعَدِّدَةٍ في حكْمٍ واحدٍ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف:٤٦]، فجمع بين المال والبنون وحكم عليهما بحكم واحد.

والتَّفْرِيقُ:

أنْ يُفرَّق بينَ شَيْئَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ.

والتَّقْسِيمُ:

ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ وإِرْجَاعُ مَا يُنَاسِبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ المُتَعَدِّدَاتِ.

وقد اجْتَمَعَتْ في قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ فَجَمَعَ النُّفُوسَ كُلَّهَا في حُكْمٍ وَاحِدٍ؛ لأن لفظ «نَفْسٍ» نكرة في سياق النفي فتعم، ثم قال-تعالى-: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، ففَرَّقَ بَيْنَ الشَّقِيِّ والسَّعِيدِ، ثم قال -تعالى-: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود]، فأعاد لكل واحد منهما مَا يُنَاسِبُه.

والقَوْلُ بِالمُوجَبِ له حالتان:

فَإِمَّا أَنْ تُثْبِتَ صِفَةً جعلها المُتَكَلِّمُ لِغَيْرِهِ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون:٨]، وهذا صحيح، فَلَسَوْفَ يُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ منها الأَذَلَّ، لِكَنْ رَسُولُ اللهِ هو الأَعَزُّ، والمُنَافِقُونَ هُمْ الأَذَلَّاءُ، وقد أُخْرِجُوا منها.

ويُسَمِّيهِ بعضُ البَلَاغِيِّينَ «الأُسْلُوبَ الحَكِيمَ».

ومِنْه قول ابن الرومي:

وَقَالُوا قَدْ صَفَتْ مِنَّا قُلُوبٌ ... لَقَدْ صَدَقُوا ولَكِنْ مِنْ وُدَادِي

وقَالُوا قَدْ سَعَيْنَا كُلَّ سَعْيٍ ... لَقَدْ صَدَقُوا ولِكِنْ في فَسَادِي

وإِمَّا أَنْ تَحْمِلَ لَفْظَ المُخَاطَبِ على خِلَافِ مُرَادِهِ تَنْبِيهًا لَهُ على أَنَّهُ الأَوْلَى، كما تقدم في قصة الغَضْبَانِ بْنِ القَبَعْثَرِيِّ مع الحَجَّاجِ، **لمَّا قال له الحَجَّاجُ**: لَأَحْمِلَنَّكَ على الأَدْهَمِ، أي: قَيْدِ الحَدِيدِ، **قال له القَبَعْثَرِيُّ**: مثْلُ الأمير يَحْمِل على الأدهم والأشهب «قَصَدَ الخيلَ»، **فقَال الحَجَّاجُ**: قَصَدْتُ الحديدَ، **فقال القَبَعْثَرِيُّ**: لأَنْ يكون حديدًا خيرٌ من أن يكون بليدًا.

والتَّجْرِيدُ:

أَنْ يُنتزَعَ مِنْ أمرٍ له صفةٌ مَعْنًى آخَرُ مِثْلُهُ من تلك الصفة من أجل المُبَالَغَةِ في كَمَالِهَا، ويكونُ بأحرف هي: «مِنْ، وفي، والبَاءُ»؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فُصِّلَت:٢٨].

أيْ: لَهُمْ فِي جَهنَّمَ دَارُ الخُلْدِ، ودَارُ الخُلْدِ هي جهنم، وإنما بُولِغَ في وصفها بِدَارِ الخُلْدِ للدلالة على أنهم خالدون في العذاب أبدا.

ونحو قولك: «لِي مِنْ زَيْدٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ»، **والأصل أن تقول**: «زيدٌ صديقٌ حميمٌ لي»، لكنك لما عدلتَ عنه إلى «**لي مِنْ زَيْدٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ**» كأنك جَعَلْتَ صَدَاقَةَ زيدٍ شَخْصًا مُسْتَقِلًّا يُمْكِنُ أَنْ يُنْتَزَعَ منه مُوصُوفٌ آخر مثله في نفس الصِّفَةِ.

والجِدُّ:

أن يكون ظَاهِرُ الكَلَامِ الهَزْلَ لكنك جَادٌّ فيه؛ **نحو قول أبي نُوَاسٍ**:

إِذَا مَا تَمِيمِيٌّ أَتَاكَ مُفَاخِرًا *** فَقُلْ عَدِّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ

أي: لا تتفاخر بأنك تَمِيمِيٌّ وقُلْ لِي: كَيْفَ تَأْكُلُ الضَّبَّ.

والطِّبَاقُ:

هوَ الجمْعُ بينَ مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف:١٨]، فقوله «**أَيْقَاظًا وَرُقُودٌ**» مُتَضَادَّانِ، ويُسَمَّى أيضا «**بالتَضَادِّ**»، ويقع بين الاسمين، والحرفين، والفعلين، والمعنيين.

والتَّوْكِيدُ:

ضَرْبَانِ، **الأول**: تَوْكِيدُ المَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ، وهو في نفسه ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُسْتَثْنَى صِفَةُ مَدْحٍ مِنْ صِفَةِ ذمٍّ منْفِيَّةٍ على تَقْدِيرِ دُخُولِ الأَولَى في الثانية؛ **كقول النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي**:

ولا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ *** بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ



فقد أَكَّدَ الشاعرُ المَدْحَ بما يُشْبِهُ الذَّمَّ وليس هو بِذَمٍّ؛ **فالمَعْنَى**: لا عَيْبَ فيهم إلا أَنَّ سُيُوفَهُمْ تَتَكَسَّرُ مِنْ مُقَارَعَةِ الجُيُوشِ، وهي صفةُ مَدْحٍ لا ذَمَّ فيها ولا عيبَ فيها.

وثَانِيهُمَا: أنْ يُثْبَتَ لشيءٍ صِفَةُ مَدْحٍ ويُؤْتَى بعدَها بأداةِ استثناءٍ تَلِيها صفةُ مدْحٍ أُخْرى؛ كقولك: «**زيدٌ كَرِيمٌ غَيْرَ أَنَّهُ لا يَخْشَى الفَقْرَ**».

والثاني: تَوْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ المَدْحَ، وهو ضَرْبانِ أيضًا.

أحدهما: أنْ تُسْتَثْنَى صِفَةُ ذَمٍّ مِنْ صِفَةِ مَدْحٍ مَنْفِيَّةٍ على تَقْدِيرِ دُخُولِ الأولى في الثانية؛ كما لو قلتَ: «**زيدٌ لا خَيْرَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ بَخِيلٌ**».

وثانيهما: أَنْ يُثْبَتَ لِشَيْءٍ صِفَةُ ذَمٍّ ويُؤْتَى بَعْدَهَا بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ تَلِيها صِفَةُ ذَمٍّ أُخْرَى، كقولك: «**فُلَانٌ نَمَّامٌ إِلَّا أَنَّهُ كَذَّابٌ**».

والعَكْسُ:

تأخير جزء في الكلام بعد تقديمه؛ **نحو قوله -تعالى-**: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الروم:١٩]، **ونحو قولهم**: عَادَاتُ السَّادَاتِ سَادَاتُ العَادَاتِ.

والرَّجُوعُ:

أَنْ يَنْقُضَ المُتَكَلِّمُ الكَلَامَ السَّابِقَ لنكتة، **نحو قول زهير**:

قِفْ بالدِّيارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا القِدَمُ *** بَلَى وغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ

وقد أَعْفَاهَا القِدَمُ، ولذلك نَقَضَ كَلَامَهُ بقوله: «**بلى وغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ**».



والحامل له على ذلك: إِشْعَارُهُ السَّامِعَ أَنَّهُ بَلَغَ بِهِ مِنَ العِشْقِ ما جعله يَنْظُرُ إليها كَأَنَّهَا عَامِرَةٌ، ثم سَرْعَانَ مَا نَقَضَ كلامَه، فهو يعلم مسبقا أَنَّ القِدَمَ أَعْفَاهَا، وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ.

والإِيهَامُ أو التَّوْرِيَةُ:

أن يُذْكَرَ لَفْظٌ لهُ معنيانِ: أحدهما قريبٌ يَتَبَادَرُ فَهْمُهُ مِنَ الكَلَامِ، والآخر بَعِيدٌ هوَ المُرادُ بالإفادةِ لِقَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ؛ ومن ذلك قول الخليل إبراهيم ﷺ كما عند البخاري «٣١٠٨» ومسلم «٦٢٩٤»: حينما سُئِلَ عَنْ سَارَةَ زَوْجِهِ «**أَنَّهَا أُخْتُهُ**».

فأراد بقوله: "**أختي**" أُخُوَّةَ الدِّينِ، وهو مَعْنَى بَعِيدٌ لا يَتَبَادَرُ فَهْمُهُ مِنَ الكَلَامِ؛ وذلك لإيهام مَن أرسله إليه أحد الجَبَابِرَةِ.

واللَّفُّ والنَّشْرُ:

ذِكْرُ أَلْفَاظٍ مُتَعَدِّدَةٍ على سَبِيلِ التَّفْصِيلِ أو الإِجْمَالِ، ثمَّ ذِكْرُ كل واحد منها مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ؛ اعتمادًا على فَهْمِ السامع.

نحو قوله -تعالى-: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص:٧٣].

فقوله -تعالى-: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ **أي**: خَلَقَ كُلًّا مِنْهُمَا، وقوله -تعالى-: ﴿لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ في الليل، ﴿وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ **أي**: في النهار بالمَعَاشِ وَأَكْلِ الرِّزْقِ وغيرِ ذلك، فهذا نَشْرٌ بَعْدَ لَفٍّ.

وقد يكون معكوسا؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًاۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [لقمان:١٨]، **فالمُخْتَالُ**: مَنْ يَمْشِي في الأرض مَرَحًا، **والفَخُورُ**: المُصَعِّرُ خَدَّهُ للناسِ، فهذا لَفٌّ بَعْدَ نَشْرٍ.

والاسْتِخْدَامُ:

ذِكْرُ اللَّفْظِ بِمَعْنًى وإِعَادَةُ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ بِمَعْنًى آخَرَ، كما في قوله -تعالى-: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ ﴾ [البقرة:١٨٥]، فأرادَ بقوله: «**الشهْرَ**» الهِلَالَ، وأراد بالضمير في قوله: «**فَلْيَصُمْهُ**» الزَّمَانَ المَعْلُومَ.

وقد يُذْكَرُ اللَّفْظِ بِمَعْنًى ويُعادُ ضَمِيرَانِ تُرِيدُ بالثاني منهما غَيْرَ مَا أَرَدْتَهُ بالأول؛ **نحو قول البُحْتُرِيِّ في ديوانه** «ص١٧»:

فَسَقَى الغَضَا وَالنَّازِلِيهِ وَإِنْ هُمُ *** شَبُّوهُ بَيْنَ جَوانِحٍ وقُلُوبِ

فالغَضَا: شَجَرٌ بالباديةِ خَشَبُهُ صَلْبٌ، والضميرُ في قوله: «**وَالنَّازِلِيهِ**، أو **والسَّاكِنِيهِ**» يعودُ إليه بمعنى مَكَانِهِ، والضميرُ في قوله: «**شَبُّوهُ**» يَعودُ إليه بمعنى «**نَارِهِ**».

والسَّوْقُ:

سَوْقُ المَعْلُومِ مَسَاقَ غَيْرِهِ لِنُكْتَةٍ؛ **نحو قوله** -تعالى-: ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الطور:١٥]، **ونحو قول مجنون لَيْلَى**:

بِاللَّهِ يَا ظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا *** لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ



والتَّوْجِيهُ:

إِيرَادُ الكَلَامِ مُحْتَمِلًا وَجْهَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ على السَّوَاءِ؛ **كقول بَشَّارِ بْنِ بُرْدٍ في ديوانه** «ص٢٢»، **وقد أعطى ثوبَهُ إلى خياط ليخيطه:**

خَـاطَ لِـي عَمْـرٌو قِبَـا *** لَيْـتَ عَيْنَيْـهِ سَوَا

قلتُ شِعْرًا لَيْسَ يُدْرَى *** أَمَـدِيـحٌ أمْ هِـجَـا

فيُحتمل أنه يُريد بقوله: «**عَيْنَيْـهِ سَوَا**» في العمى أو في البصر، فلا يُدرى أمدح هو أم هجاء.

والتَّوْفِيقُ أو مراعاة النظير:

هو الجَمْعُ بين أَمْرَينِ مُتَنَاسِبَيْنِ ليس بينهما تَضَادٌّ، كما في قوله -تعالى-:

﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦﴾ [الرحمن:٦].

والبَحْثُ:

أن يُورِدَ المُتَكَلِّمُ للمُخَاطَبِ حُجَّةً قَاطِعَةً يُسَلِّمُ بها المُخَاطَبُ.

نحو قوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج:٥]، ويُسَمَّى المَذْهَبَ الكَلَامِيَّ عند بعضهم.

والتَّعْلِيلُ ويُسمى «حُسْنَ التَّعْلِيلِ»:

هُوَ أنْ تُدَّعَى عِلَّةٌ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ فيها غَرَابَةٌ لوصْفٍ؛ **كقول المُتَنَبِّي:**

لم يَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وإنَّمَا *** حُمَّتْ بِهِ فَصَبِيبُهَا الرُّحَضَاءُ

أي: لم يُشابِهْ السحابُ ما أعطيتَ من أموال، وإنَّمَا أُصِيبَ بالحمى بشهودِ نائلِكَ، فَصَبِيبُهَا الرُّحَضَاءُ، وهذا كله ادِّعَاءٌ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ.

والتَّعْلِيقُ -ويُسَمَّى «التَّفْرِيعَ»-:

إثبات حُكْمٍ لِمُتَعَلَّقِ أَمْرٍ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ لِمُتَعَلَّقٍ لَهُ آخَرَ؛ كما لو قلتَ: «**زيدٌ يُحِبُّ الدِّينَ كَمَا أَنَّ خَالِدًا يُحِبُّ الدِّينَ**».

فقد عَلَّقْتَ زيدًا بنفس الحكم الذي عَلَّقْتَ به خَالِدًا بأسلوب يُشْعِرُ السَّامِعَ أَنَّ حُبَّ خالدٍ للدينِ مُتَفَرِّعٌ عَنْ حبِّ زيدٍ وليس هو كذلك.

تنبيهات

- أَكْلُ الضَّبِّ جَائِزٌ، وهو قول جمهور أهل العلم خلافا للأحناف، ومن الأدلة على جواز أَكْلِهِ ما رواه الشيخان من حديث ابْنِ عُمَرَ-رضي الله عنهما- قال: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: «**لَسْتُ بِآكِلِهِ وَلاَ مُحَرِّمِهِ**»، حينئذ لا يُعاب على آكله، وقد أَكَلَهُ بَعْضُ أصحابِ النبي ﷺ، أَفَيُعَابُ عليهم؟!

- أكثر اعْتِمَادِ أهل البدع في نفي الصفات يكون على التَّوْرِيَةِ والكِنَايَةِ ثُمَّ المَجَازِ، ويسير على هذه الطريقة كثير من البلاغيين، وعلى هذه العقيدة الخبيثة صاحب نور الأفنان على مئة المعاني والبيان، فلتنتبه.

- التَّوْرِيَةُ ليست موجودة في القرءان على الصحيح، لأنها تَهَرُّبٌ وَعَدَمُ إيضَاحٍ، وهذا فيه سوء أدب مع الله -جل وعلا-، لا يُمكن أن يوجد في كلامه.

-الفرق بين التقسيم واللف والنشر: أن التقسيم يُعَيِّنُ فيه المَذْكُورُ، بخلاف اللف والنشر ليس فيه تَعْيِينٌ للمذكور.

- السَّوْقُ يُسَمِّيهِ بعضُ البلاغيين «**تَجَاهُلَ العَارِفِ**» وهذا لا يليق، لكونه موجودا في القرءان والسنة، فتسميته بالسوق أصح.

-من العجب أن يَدَّعِي بعضُ البلاغيين وجودَ التَّعْلِيلِ في القرءان، وهذا من أبطل الباطل؛ لأنه كذب وادعاء غير الحقيقة!!

-يمثل بعض الجهمية من البلاغيين للإيهام بقوله -تعالى-: «**الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى**» وهذا ضلال مبين، وَكَذِبٌ على الله، بل هو مِنْ أَحْكَمِ المُحْكَمِ.

مُحَصِّلَةُ عِلْمِ البَدِيعِ

- **البَدِيعُ**: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الكَلَامِ المُطَابِقِ لِمُقْتَضَى الحَالِ.

وينقسم إلى قسمين: «**لَفْظِيٍّ، ومَعْنَوِيٍّ**».

أَوَّلًا: البَدِيعُ اللَّفْظِيُّ:

وهو مُتَعَلِّقٌ بِتَحْسِينِ الأَلْفَاظِ، ويُسَمَّى بالمُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ.

وله أَقْسَامٌ، وهي: «**الجِنَاسُ، والرَّدُّ، والسَّجْعُ، والقَلْبُ، والتَّشْرِيعُ**».

أَمَّا الجِنَاسُ:

فهو تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ في النُّطْقِ لا في المَعْنَى، وهو قسمان: «**تَامٌّ، وَغَيْرُ تَامٍّ**».

وَأَمَّا الرَّدُّ:

فهو رَدُّ العَجُزِ على الصَدْرِ، ويُسَمَّى «**التَّصْدِيرُ**»، وهو في النثر جَعْلُ أَحَدِ اللفظينِ المُكَرَّرَيْنِ في أَوَّلِ الفِقْرَةِ، والآخر في آخِرِهَا، ويكون بين لَفْظَينِ بينهما اشْتِقَاقٌ، ولفظين بينهما شِبْهُ اشْتِقَاقٍ، وله في الشعر صور كثيرة، منها أن يكون بين لفظين أحدهما في صَدْرِ المِصْرَاعِ الأول أَوْ بعدَهُ، والآخَرُ في آخر البيت.

وأَمَّا السَّجْعُ:

فهو تَوافُقُ الفَاصِلَتَينِ نَثْرًا في الحَرْفِ الأَخِيرِ، وأنواعه ثلاثةٌ: «**مُطَرَّفٌ، وَمُتَوَازٍ، وَمُرَصَّعٌ**».

وأَمَّا القَلْبُ:

فهوَ أَنْ يُقْرَأَ اللَّفْظُ طَرْدًا وعَكْسًا دون النَّظَرِ إلى الشَّكْلِ.



وأَمَّا التَّشْرِيعُ أو التَّوْشِيحُ:

فَهُوَ بِنَاءُ البَيْتِ على قَافِيَتَيْنِ يَصِحُّ المَعْنَى والوزن إذا وَقَفْتَ على وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

ثَانِيًا: البَدِيعُ المَعْنَوِيُّ:

وهو مُتَعَلِّقٌ بِتَحْسِينِ المَعَانِي، ويُسَمَّى بالمُحَسِّنَاتِ المَعْنَوِيَّةِ.

وقد ذكر الناظم عشرين قسما، وهي: «**التَّسْهِيمُ، والجَمْعُ، والتَّفْرِيقُ، والتَّقْسِيمُ، والقَوْلُ بِالمُوجَبِ، والتَّجْرِيدُ، والجِدُّ، والطِّبَاقُ، والتَّوْكِيدُ، والعَكْسُ، والرَّجُوعُ، والإِيهَامُ، واللَّفُّ والنَّشْرُ، والاسْتِخْدَامُ، والسَّوْقُ، والتَّوْجِيهُ، والتَّوْفِيقُ، والبَحْثُ، والتَّعْلِيلُ، والتَّعْلِيقُ**».

خَاتِمَةٌ فِي السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّةِ

خَاتِمَةٌ: فِي السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّةِ

٩٦. السَّـــرِقاتُ: ظَـاهِرٌ؛ فَالنَّسْـخُ *** يُـذَمُّ لَا إِنِ اسْتُطِيـــعَ الْمَسْـخُ

٩٧. وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ، وَغَيْــرُ ظَّاهِـرِ؛ *** كَوَضْـعِ مَعْنًـــى فِي مَـكَانٍ آخَـرِ

٩٨. أَوْ يَتَشَـابَهَـــانِ أَوْ ذَا أَشْمَـــلُ *** وَمِنْــهُ قَلْـبٌ وَاقْتِبَــاسٌ يُنْقَــلُ

٩٩. وَمِنْـهُ تَضْمِيْـــنٌ وَتَلْمِيــحٌ وَحَـلْ *** وَمِنْــهُ عَقْــدٌ وَالتَّــأَنُّقُ انْ تَسَــلْ

١٠٠. بَرَاعَــةُ اسْـــتِهْلَالٍ وَانْتِقَـــالِ *** حُسْنُ الْـخِـتَـامِ مُنْتَـهَى المَقَـالِ

شرع في الكلام على خاتمة في السرقات الشعرية، وهي من علم البديع على الصحيح، وقد تكلم الناظم في هذه الخاتمة على ثلاثة مباحث: «**السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّةِ، ثم الاقْتِبَاسِ والتَّضْمِينِ والتَّلْمِيحِ والحَلِّ والعَقْدِ، ثم التَّأَنُّقِ في الكَلَامِ**».

أَوَّلًا: السَّرِقَاتُ الشِّعْرِيَّةُ

وهي أَنْ يَأْخُذَ شَخْصٌ كَلَامَ غَيْرِهِ فَيَنْسُبَهُ لِنَفْسِهِ، وهي نوعان:

الأول: سَرِقَةٌ ظَاهِرَةٌ، ولها ثلاثة أنواع: «**النَّسْخُ، والمَسْخُ، والسَّلْخُ**»

أَمَّا النَّسْخُ -ويُسَمَّى «انْتِحَالًا»-:

فهو أَخْذُ الكَلَامِ كَامِلًا لَفْظًا وَمَعْنًى، وهو محرم بالاتفاق.

كما أَخَذَ عبدُ اللَّهِ بنُ الزَّبِيْرِ [٩٦] بَيْتَيْ مَعْنِ بنِ أَوْسٍ وادَّعَاهما لنفسِه؛ فقال:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ *** على طَرَفِ الهِجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ

ويَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تَضِيمَهُ *** إذا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْمَلُ

ومثله ما يفعله بعضُ الكُتَّابِ اليوم مِن أخذهم أشعار بعض الأدباء الصغار وسرقتها وادعاء نسبتها إليهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقريبٌ من ذلك مع جواز كونه مسخا: أَنْ تُبَدَّلَ الألفاظُ بما يُضَادُّها في المعنى مَعَ المحافظة على الوزن والترتيب؛ **كما قال بعضهم في قولِ حَسَّانَ:**

بِيضُ الوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ *** شُمُّ الأُنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ

سُودُ الوُجُوهِ لَئِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ *** فُطْسُ الأُنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الآخِرِ

٩٦- ليس هو الصحابيَّ الجليل، ولا يفعل الصحابة -رضوان الله عليهم- مثل هذا، وهذا الشاعر اسم أبيه بفتح الزاي وكَسْرِ الباءِ.



وأَمَّا المَسْخُ:

فهو أَخْذُ المَعْنَى مَعَ تَغْيِيرِ اللَّفْظِ بِلِفْظٍ أَقَلَّ مِنْهُ أو مُسَاوٍ لَهُ، ويُسَمَّى إِغَارَةً.

كما أَخَذَ المُتَنَبِّي قول أبي تَمَّامٍ:

هَيْهَاتَ لا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ *** إنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلُ

أعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ *** ولَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلَا

فالْمِصراعُ الثاني مأخوذٌ من الْمِصراعِ الثاني لأبي تَمَّامٍ، والأوَّلُ أجْوَدُ سَبْكًا.

وأَمَّا السَّلْخُ:

فهو أَخْذُ المَعْنَى وَحْدَهُ، مَعَ كَوْنِ أَلْفَاظِهِ دُونَ الألفاظ الأُولَى أو مُسَاوِيَةً لها.

كما قال بعضُم يُرثِي ابْنَهُ:

والصبْرُ يُحْمَدُ في المواطِنِ كُلِّهَا *** إلَّا عَلَيْكَ فإنَّهُ لَا يُحْمَدُ [٩٧]

فقال أبو تَمَّامٍ:

وقدْ كانَ يُدْعَى لابِسُ الصبْرِ حَازِمًا *** فأَصْبَحَ يُدْعَى حَازِمًا حينَ يَجْزَعُ

فبيت أبي تمام لفظُهُ غير لفظِ الأوَّلِ، لكنَّ معناهُ معنى الأوَّلِ؛ والأوَّلُ أجود؛ لأنه أوْضَحُ معنى من الثاني، وأَخْصَرُ لَفْظًا.

فإن كان الثاني أجودَ من الأول في حالتي السلخ والمسخ فليس مذموما، وهذا مَفْهُومُ قولِ الناظمِ: «**لَا إِنِ اسْتُطِيعَ المَسْخُ وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ**».

٩٧- بل الصبر محمود أبدا.



والثاني: سَرِقَةٌ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ، ويقال لها: السَّرِقَاتُ الخَفِيَّةُ.

وهي تَغْيِيرُ المَعْنَى بِوَجْهٍ لَطِيفٍ لا تَظْهَرُ مَعَهُ السَّرِقَةُ إِلَّا لِمُتَأَمِّلٍ، ولها أنواع أربعة: «**وَضْعُ مَعْنًى فِي مَكَانٍ آخَرِ، وَتَشَابُهُ المَعْنَيَيْنِ، وكون الثاني أَشْمَلَ من الأول، والقَلْبُ**»

١- أَمَّا وَضْعُ مَعْنًى فِي مَكَانٍ آخَرِ:

فهو أَنْ يَأْخُذَ الشَّاعِرُ مَعْنًى وَيُطْلِقَهُ على شَيْءٍ آخَرَ؛ **كما قال البُحْتُرِيّ وَاصِفًا القَتْلَى:**

سُلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمُ *** مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسْلَبُوا

فأخذ المتنبي هذا المعنى ووصف به السَّيْفَ:

يَبُسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهْوَ مُجَرَّدٌ *** مِنْ غِمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ

٢- وأَمَّا تَشَابُهُ المَعْنَيَيْنِ:

فَهُوَ أَلَّا يَزِيدَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ على الآخَرِ؛ **كقول جرير:**

فَلَا يَمْنَعْكَ مِنَ أَرَبٍ لِحَاهُمْ **** سَوَاءٌ ذُو العِمَامَةِ والخِمَارِ

فَأَخَذَ المُتَنَبِّي هذا المَعْنَى، إذ قال:

فَمَسَّاهُمْ وَبُسْطُهُمُ حَرِيرٌ *** وَصَبَّحَهُمْ وَبُسْطُهُمُ تُرَابُ

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ *** كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضابُ

فالبيت الثاني قريب من بيت جرير مع كونهما مُتَشَابِهَيْنِ لا يَزِيدُ أحدُهما على الآخر، إلا أن الفضل للسابق.



٣- وأَمَّا كَوْنُ الثَّانِي أَشْمَلَ مِنَ الأَوَّلِ:

فنحو قول جرير:

إِذا غَضِبَتْ عَلَيكَ بَنُو تَمِيمٍ *** حَسِبْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

فقد جمع جرير الناسَ كلَّهم في بني تميم.

فأخذ هذا المَعْنَى أَبُو نُوَاسٍ وزاده شمولا، فقال:

ولَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ *** أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ

فهذا المعنى أشمل، وإن كان بيت جرير أسبكَ وأجودَ.

وَأَمَّا القَلْبُ:

فهو أن يكون مَعْنَى الثاني نَقِيضَ مَعْنَى الأول؛ **نحو قول أبي الشِّيْصِ:**

أَجِدُ الْمَلامَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً *** حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

فهو يحب الملامَة في هواها لذكر اسمها، على عكس كثير من الناس.

فَقَلَبَ المتنبي هذا المعنى وقال:

أَأُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً *** إِنَّ المَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

فهو لا يُحِبُّ المَلَامَةَ، وهذا نقيض المعنى الأول.

وهذا النوع من السَّرِقَاتِ الخَفِيَّةِ ليس مَذْمُومًا، إنما يُسَمَّى سَرِقَةً من باب الاصطلاح.

ثانيًا: الاقْتِبَاسُ والتَّضمِينُ والتَّلْمِيحُ والحلُّ والعَقْدُ

قال:

.... *** .... وَاقْتِبَاسٌ يُنْقَلُ**

وَمِنْهُ تَضْمِينٌ وَتَلْمِيحٌ وَحَلٌ * وَمِنْهُ عَقْدٌ وَالتَّأَنُّقُ انْ تَسَلْ**

ذَكَرَ هذه الخمسة بعد السَّرِقَاتِ لأنها ليست بسرقة، وإنما تُوَافِقُ السَّرِقَةَ في مُطْلَقِ الأَخْذِ.

أَمَّا الاقْتِبَاسُ:

فهو أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ القُرْءَانِ أَوِ الحَدِيثِ وَتَضْمِينُهُ في الكَلَامِ، سَواءٌ أكَانَ شِعْرًا أَمْ نَثْرًا، لَا عَلَى أَنَّهُ مِنَ القُرْءَانِ أَوِ السُّنَّةِ.

مثال ذلك قول أحدهم:

لا تَكُنْ ظَالِمًا ولا تَرْضَ بالظُلْمِ *** وأَنْكِرْ بِكُلِّ مَا يُسْتَطَاعُ

يومَ يَأْتِي الحِسَابُ ما لِظلومٍ *** مِنْ حَمِيمٍ ولا شَفِيعٍ يُطَاعُ

ووجه الشاهد أنه اقتبس من القرءان الكريم وَضَمَّنَهُ في كلامه، وهو قول الله -تعالى-: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨].

والصحيح أنه مُحَرَّمٌ ولا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِطَ القُرْءَانُ بالشِّعْرِ، **لقوله -تعالى-:** ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ﴾ [يس:٦٩]، فهذا النوع من الاقتباس غير جائز وممنوع وإن أجازه بعضهم.



وقول الآخر:

لا تُعَادِ النَّاسَ في أَوْطَانِهِمْ *** قَلَّمَا يُرْعَى غَرِيبُ الوَطَنِ

وَإِذَا ما شِئْتَ عيشًا بَيْنَهُمْ *** خَالِقِ النَّاسَ بِخُلْقٍ حَسَنِ

والشاهد أن ضَمَّنَ كَلَامَهُ شَيْئًا من حديث النبي ﷺ. [٩٨]

وأَمَّا التَّضْمِيْنُ:

فَهُوَ أَنْ يُضَمِّنَ الشَّاعِرُ شِعْرَهُ شَيْئًا مِنْ شِعْرِ غَيْرِهِ مَعَ التَّنْبِيهِ على ذلك إذا لم يشتهر شِعْرُ هذا السَّابِقِ؛ **كما قال الشاعر:**

إذا ضَاقَ صَدْرِي وَخِفْتُ العِدَا *** تَمَثَّلْتُ بَيْتًا بِحَالِي يَلِيقُ

فَبِاللهِ أَبْلُغُ مَا أَرْتَجِي *** وباللَّهِ أَدْفَعُ مَا لَا أُطِيقُ

فإن اشتهر هذا الشِعْرُ فلا يَحْتَاجُ للتنبيه عليه.

وأَمَّا التَّلْمِيحُ:

فَهُوَ أَنْ يُشِيرَ المُتَكَلِّمُ إلى آيَةٍ، أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ شِعْرٍ، أَوْ مَثَلٍ، أَوْ قِصَّةٍ.

كقول الشاعر:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي أَأَحْلَامُ نَائِمٍ *** أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كانَ في الرَّكْبِ يُوشَعُ

يُشِيرُ إلى قصة يُوشَعَ -وهو نَبِيٌّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ- التي أخرجها البخاري «ح ٢٨٩٢»، ومسلم «ح ٤٦٥٣» وغيرهما، وفيها: «**أن الشمس حُبِسَت لَهُ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ**».

٩٨- رواه أحمد في المسند «٢١٥٣٦»، والترمذي في جامعه «٢١١٥» وغيرهما من حديث أبي ذر، ورُوي أيضا عن أبي هريرة ومعاذ بن جبل.

وأَمَّا الحَلُّ:

فَهُوَ نَثْرُ الكَلَامِ المَنْظُومِ؛ **نحو قول المتنبي:**

إِذَا سَاءَ فِعْلُ المَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ *** وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ

فقال أحدهم وقد قام بِحَلِّ هذا النظم:

"فَإِنَّهُ لَمَّا قَبُحَتْ فَعَلَاتُهُ، وَحَنْظَلَتْ نَخَلَاتُهُ، لَمْ يَزَلْ سُوءُ الظَّنِّ يَقْتَادُهُ، وَيُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ فِي الذِي يَعْتَادُهُ".

وأَمَّا العَقْدُ:

فعَكْسُ الحَلِّ، وَهُوَ نَظْمُ الكَلَامِ المَنْثُورِ، كَنَظْمِ المتون العلمية، كَمَا نَظَمَ السِّيُوطِي جَمْعَ الجَوَامِعِ في منظومته: «**الكَوْكَبِ السَّاطِعِ**».

ثالثًا: التَّأنُّقُ في الكَلَامِ

.... * .... وَالتَّأنُّقُ انْ تَسَلْ**

بَرَاعَةُ اسْتِهْلَالٍ وَانْتِقَالٍ * حُسْنُ الْخِتَامِ مُنْتَهَى المَقَالِ**

التَّأَنُّقُ لُغَةً: حُبُّ الشيءِ والْإِعْجَابُ به لِجَمَالِهِ، وهو مصدر «**تَأَنَّقَ يَتَأَنَّقُ تَأَنُّقًا**».

وعند البلاغيين يُراد به: تَحْسِينُ المُتَكَلِّمِ كَلَامَهُ في ثلاثة مواضع، وهي: «**بِدَايَةُ الكَلَامِ، والانْتِقَالُ مِنْ مَوْضُوعٍ إلى آخَرَ، وخِتَامُ الكَلَامِ**».

أَمَّا بِدَايَةُ الكَلَامِ أَوْ مَا يُسَمَّى بِحُسْنِ الابْتِدَاءِ أو بَرَاعَةِ المَطْلَعِ:

فَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ المُتَكَلِّمُ في افْتِتَاحِ كَلَامِهِ بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةِ المَعْنَى، عَذْبَةِ اللَّفْظِ، جَذْبًا للسَّامِعِ؛ **كما قال امرؤ القيس في معلقته:**

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *** بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فإذا اشْتَمَلَ مَطْلَعُ المُتَكَلِّمِ عَلَى إِشَارَةٍ يُفهم منها مَوْضُوعُ الكَلَامِ فهي «**بَرَاعَةُ اسْتِهْلَالٍ**»؛ كَمَا لَوْ أَرَادَ خَطِيبٌ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَنِ الظُّلْمِ فَقَالَ: «**الحَمْدُ للهِ الذي حَرَّمَ الظُّلْمَ على نَفْسِهِ وَجَعَلَهُ بَيْنَ عِبَادِهِ مُحَرَّمًا**»، وكما يفعل كثير من أصحاب المَنْظُومَاتِ والمُتُونِ.

وأَمَّا الانْتِقَالُ مِنْ مَوْضُوعٍ إلى آخَرَ أو حُسْنُ التخلُّصِ: فإما أن يكون في النثر، وإما أن يكون في الشعر.

فإن كان في النثر فالسنةُ الانتقالُ من المُقَدِّمَةِ إلى المَوْضُوعِ بقول: «**أَمَّا بَعْدُ**» وهي فصل الخطاب على الصحيح من أقوال أهل العلم.

وإن كان في الشعر انْتَقَلَ من المقدمة إلى المقصودِ معَ رعايةِ المناسَبَةِ بينَهما؛ **كقول النابغة يمدح عمرَو بن الحارس الأعرج:**

كِلِينِي لِهَـمٍّ يَا أُمَيْمَـةُ نَاصِـبِ *** وَلَيْـلٍ أُقَاسِيـهِ بِطِيءِ الكَوَاكِبِ

تَطَاوَلَ حَتَّى قُلْتُ لَيسَ بِمُنْقَضٍ *** ولَيْسَ الذي يَرْعَى النُّجُومَ بِآيِبِ

وأَمَّا حُسْنُ الخِتَامِ أَوْ خِتَامُ الكَلَامِ:

فهو أن يأتي المتكلمُ بكلام حسن في نهاية كلامه، سواء أكان شعرا؛ **نحو قول ابن مالك في لامية الأفعال:**

وَقَدْ وَفَيْتُ بِمَا قَدْ رُمْتُ مُنْتَهِيًا *** وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِذْ مَا رُمْتُهُ كَمَلاَ

وكما فعل الناظم بقوله: حُسْنُ الْخِتَـامِ مُنْتَهَى المَقَـالِ

أم نثرا؛ فيأتي بخاتمة حَسَنَةٍ، ثم لا أحسن مِنْ أَنْ يَخْتِمَ بما رواه أبو داود في سننه «ح ٤٨٦١» وغيرُه عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِأَخَرَةٍ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ مِنَ الْمَجْلِسِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ».

تم الانتهاء من الشرح ولله الحمد وحده، والله أسألُ أن يكون خَالِصًا لِوَجْهِ الكَرِيمِ
وأن يكون مُبَارَكًا ونَافِعًا للطُّلاب، وأَنْ يَكْتُبَ لي الأجرَ والقبولَ والثوابَ
وأن يَغْفِرَ لي التقصيرَ والجهلَ والخطأَ، إنه ولي ذلك ومولاه
وصلى الله وسلم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين
وكَتَبَ / أبو زيادٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ البُحَيْرِيُّ
غَفَرَ الله له ولوالديه وللمؤمنين



مَرَاجِعُ الكِتَابِ

تفسير الطبري - دار هجر.

نور الأفنان على نور المعاني والبيان – محمد المحفوظ الشنقيطي- دار الكتب القطرية.

دروس البلاغة بشرح الشيخ محمد صالح آل عثيمين – دار ابن الهيثم ودار ابن الجوزي.

حاشية الشيخ مخلوف على حلية اللب المصون للدمنهوري – دار البصائر.

التلخيص في علوم البلاغة – للخطيب القزويني – دار الكتب العلمية.

الإيضاح في علوم البلاغة – للخطيب القزويني – دار الكتب العلمية.

جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع – الهاشمي- مكتبة الإيمان.

عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح – المكتبة العصرية.

البلاغة الواضحة – الدار المصرية السعودية.

أسرار البلاغة للجرجاني – دار ابن الجوزي.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تحقيق الشيخ محمد محي الدين – دار الطلائع.

العين – تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي.

مقاييس اللغة لا بن فارس – دار الفكر - تحقيق عبد السلام هارون.

القاموس المحيط – مؤسسة الرسالة.

إتحاف الوفود بشرح نظم المقصود – لأبي زياد محمد سعيد البحيري – دار الحكمة.

الإنباء بشرح متن البناء - لأبي زياد محمد سعيد البحيري.

المزهر للسيوطي – دار الحديث – القاهرة.

ديوان المعاني - دار الجيل – بيروت.



أشعار الشعراء الستة الجاهليين – دار الآفاق الجديدة – بيروت.

ديوان الأخطل - دار الكتب العلمية – بيروت.

الكامل في اللغة والأدب للمبرد - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية السعودية.

ديوان امرئ القيس - دار إحياء العلوم.

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لثعلب - دار الكتاب العربي.

ديوان رؤبة - دار ابن قتيبة - الكويت.

ديوان العجاج - توزيع مكتبة أطلس - دمشق.

شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي - دار الكتاب العربي.

ديوان جرير - مكتبة صادر.

ديوان الفرزدق - دار الكتب العلمية.

الأصمعيات - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف مصر.

المفضليات - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف مصر.

شرح ديوان المتنبي للكعبري - دار المعرفة بيروت.

فهرس الموضوعات

صدر للكاتب

إتحاف الوفود

بشرح نظم المقصود

في علم التصريف

شرح

أبي زياد محمد بن سعيد البحيري

الحكمة

طباعة - نشر - توزيع

الإِنْبَاءُ بِشَرْحِ مَتْنِ البِنَاءِ

فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ

شَرْحُ

أَبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ البُحَيْرِي

وسوف يُطْبَعُ للكَاتِبِ إنْ شَاءَ اللَّهُ

في علم الاعتقاد:

- الجَامِعُ لِعَقِيدَةِ السَّلَفِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ.
- حاشية البحيري على القول المفيد على كتاب التوحيد.

وفي علم التصريف:

- خُلَاصَةُ الأَقْوَالِ في شَرْحِ لَامِيَّةِ الأَفْعَالِ.
- مَتْنُ التَّلْخِيصِ في عِلْمِ التَّصْرِيـفِ «مختصر».
- نَظْمُ مَتْنِ البِنَاءِ في عِلْمِ التَّصْرِيـفِ.
- المُقْنِعُ في علم التصريف «متن وسط».

وفي علم البلاغة:

- المقدمة البلاغية «متن مختصر».

وفي علم أصول الفقه:

- قَطْفُ الثَّمَرَاتِ في شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ.

وفي علم الإعراب:

-إِمْتَاعُ الطُّـلَّابِ بِشَرْحِ نَظْمِ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ.

وفي علم الفقه:

- الإِلْمَامُ بِأَحْكَامِ الصِّيَامِ «في خمسة أجزاء».



وفي علم العَرُوضِ والقَافِيَة:

- تَسْهِيلُ عِلْمَي الخَلِيلِ العَرُوضِ والقَافِيَةِ.

وفي علم آداب الطلب:

- المَنْهَجِيَّةُ الصَّحِيحَةُ في طَلَبِ العِلْمِ.

وفي علم أصول الحديث:

-الجَامِعُ لِعُلُومِ الحَدِيثِ والأَثَرِ.

- التعليقات البَهِيَّةُ على المنظومة البيقونية.

وفي علم التخريج:

- هِدَايَةُ النُّبَلَاءِ إلى الصَّحِيحِ مِنْ أَذْكَارِ الصَّبَاحِ والـمَسَاءِ.

وفي علم المنطق:

- حَاشِيَةُ البُجَيْـرِمِيِّ على شَرْحِ الدَّمَنْهُورِيِّ على السُّلَّمِ المُنَوْرَقِ.

- تيسير نظم السلم «شرح مختصر جدا».